كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

السنة الرابعة

املية مقرر : السياسة الخارجية المقارنة.

الدكتور محمد حسون

الفهرس

البحث الأول : تعريف السياسة الخارجية والعلاقة بين السياسة الخارجية والعلوم الأخرى.....3

البحث الثاني : المدارس النظرية في دراسة السياسة الخارجية ١٠

البحث الثالث : التوجهات الرئيسية للسياسات الخارجية للدول ١٧

البحث الرابع : أهداف السياسة الخارجية ٢٢

البحث الخامس : التفاعل بين أهداف السياسات الخارجية الدولية ٢٥

البحث السادس : أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية ٢٨

البحث السابع : محددات السياسة الخارجية ٣٤

البحث الثامن : اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ٤١

البحث التاسع : دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية ٤٧

البحث العاشر : العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية ٥٢

البحث الأول

تعريف سياسية الخارجية

والعلاقة بين السياسة الخارجية والعلوم الأخرى

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة ، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة.

فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ، والواقع أن تعد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتفرج في إطارها والعلاقة بينها . فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقاً لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية. ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة والسياسة الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى الدولة ذاتها . وهذا يقودنا إلى تقديم تعريفات متنوعة للسياسة الخارجية من منطلقات فكرية وأكاديمية وفق ما يلي :

أولاً : تعريف السياسة الخارجية :

حسب المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية كما أوضحها السفير "ليون نويل" في تعريفه التالي : "إن السياسة الخارجية هي فن إدارة علاقات دولة الدول الأخرى ولذلك فهناك جملة من قواعد السلوك تطرح على من يريد العمل بفاعلية في هذا الميدان :

1- فيما يتعلق بما هو جوهري ، يجب أن تبقى الشؤون الخارجية ضمن الاختصاص الحصري للسلطة التنفيذية .

2- يجب أن تعالج هذه الشؤون على أعلى مستوى في التسلسل السياسي على صعيد

السلطة التنفيذية .

3- إن على مسؤولي وممثلي السياسة الخارجية الاستفادة من احتكار حقيقي في ممارسة صلاحياتهم .

4- يجب أن يعهد بالإدارة المكلفة بإعداد وتطبيق السياسة الخارجية لاختصاصيين ، أو محترفين بدلاً من الهواة .

5- إن الشؤون المتعلقة بالعلاقات مع الخارج يجب أن تعالج تحت طابع السرية . أو أن يتم ذلك بأكبر قدر ممكن من السرية .

- **السياسة الخارجية :** هي مجموعة من القرارات والنشاطات والخطط لتحقيق أهداف معينة لدولة ما في إطار علاقاتها مع الخارج . وقد تضع الدولة خطط داخلية لكي تسهل عملية تنفيذ سياستها الخارجية ، وهي أيضاً (البرنامج العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة . الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي) . حسب تعريف "محمد السيد سليم" .

- **السياسة الخارجية** : هي الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما ، وتنفذها بواسطة وسائل عديدة أهمها الدبلوماسية كمجموعة وظائف .

- يعرف الفقهاء والكتاب " السياسة الخارجية " بأنها النهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية بالدول الأخرى.

- يعرف المعجم السياسي لفرنسا والعالم السياسية الخارجية لدولة ما ، بأنها : "النهج أو الخطة التي تتبناها الدولة في علاقاتها مع غيرها من أعضاء الجماعة الدولية" .

- **المدرسة الأنكلوساكسونية :** تشارلز هيرمان يعرفها على أنها : مجموعة السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار أو ممثليهم ، بقصد التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارج عالم العلاقات الدولية كورت يقول : السياسة الخارجية هي منهاج لتحقيق أفضل أوضاع ممكنة للأمة بأساليب سلمية لا تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية .

- **المدرسة اللينينية :** تعتقد أن السياسة الخارجية في امتداد للسياسة الداخلية وانعكاس لمصالح وأهداف الطبقة الحاكمة والقوى الاقتصادية والسياسية في الدولة .

- **المدرسة العربية :**

1- د. عطا محمد صالح زهرة : السياسة الخارجية هي برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديداً للأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها ، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها وتتضمن الوسائل والإجراءات التي تراها الدولة مناسبة لذلك وفق مبادئها ومعتقداتها وأهدافها .

2- د. ماجد شدود : هي مجموعة فعاليات الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى بما ينسجم مع أهدافها ومخططاتها المختلفة وبما يحقق لهذه الأهداف في إطار الظروف الموضوعية في إطار المجتمع الدولي .

3- موسوعة علم السياسة لعبد الوهاب الكيالي : هي تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ، وتهدف إلى صيانة استقلال الدولة وحماية مصالحها المختلفة . وهناك عوامل رئيسية تؤثر في تحديد خطوط السياسة الخارجية كطبيعة نظام الدولة ووضعها الداخلي وموقعها الجغرافي والقوة العسكرية ... الخ .

4- عبد المجيد العبدلي : إنها فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصاً دوليين (دول- منظمات دولية) أو جماعات ضغط دولية أخرى ، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية .

5- د . محمد السيد سليم : برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي .

ثانياً : علاقة السياسة الخارجية ببعض العلوم الأخرى

1- العلاقة بين السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية :

ثمة بعض العلاقة ، وإن تكن غير كافية بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في بعديها النظري والتطبيقي ، ولا بد لنا بداية من توضيح التمايز بينهما ومن ثم تناول الجانبين النظري والتطبيقي .

لقد فرض بعض الكتاب في السابق وفي الوقت الحالي أن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية مفردتان مترادفتان ، بل وحتى عندما لا يساوي هؤلاء بين السياسة الخارجية لبلادهم والعلاقات الدولية فإنهم يعودون ليعرفوا العلاقات الدولية بأنها المجموع الإجمالي للسياسات الخارجية لكل الدول أو على الأقل للدول التي تعنيهم من الناحية العملية .

فمفهوم السياسة الخارجية يشير إلى صياغة وإعداد وتنفيذ الاختيارات السياسية الخارجية في دولة واحدة وعلى أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط ، بل إننا عندما نبحث في النظام الدولي لا بد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة ، إذ أن السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في (مكان ما) بين دولتين أو أكثر دون أن يعني ذلك إغفالها للعلاقة بين العلاقات الدولية والسياسات الداخلية ، وفي الوقت الذي يمكن القول بأن السياسة الخارجية موضوع يصنعه إلى حد كبير صناع القرار السياسي ، فإن العلاقات الدولية تتضمن حصيلة قوى متعددة وشبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من عمليات التفاعل التي قد لا يتحسسها صانع القرار .

بتعبير آخر فإن العلاقات الدولية تمثل قطاعاً أكبر من مجرد تجميع السياسات الخارجية للدول ، لأنها تركز على عملية التفاعل من زاوية شمولية في حين تعنى السياسة الخارجية بالتفاعل من زاوية مصلحة ووجهة نظر الأطراف المشاركة في هذا التفاعل .

2- السياسة الخارجية والدبلوماسية :

إن العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية هي علاقة متداخلة ومتشابكة ، حيث لا تعتبر الأولى أداة تنفيذ للثانية فقط ، بل أداة تحضير وإعداد لها أيضاً . وعلى الرغم من ذلك يوجد خلط أو مزج بين الاثنين, حتى أن البعض يشابه بينهما دون تمييز ودون اعتبار إلى أن السياسة الخارجية هي الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عديدة أهمها الدبلوماسية ، وبالتالي فإذا

كانت الدبلوماسية تشكل جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية ، فإن هذه الأخيرة تشكل بدورها جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة ، حيث تعتبر مرآة سياستها الداخلية وامتداداً لها .

من جهة أخرى ، فهناك عدة وسائل لتنفيذ السياسة الخارجية ، منها السلمية ومنها العنفية . ولحل نزاعاتها تلجأ الدول إلى هذه الوسائل ، حيث تشكل الدبلوماسية الوسيلة الأساسية سواء في السلم أم في الحرب ، على اعتبار أنها لا تتوقف لا أثناء السلم ولا أثناء النزاع أو الحرب.

(لا سلام دون تسوية ولا تسوية دون مفاوضات) .

كما يظهر دور العمل الدبلوماسي في إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية ، ويظهر دور الرجل الدبلوماسي وكأنه عماد رجل السياسة لاسيما في تنفيذ النهج الذي يرسمه لتسير الدول بموجبه في علاقاتها الخارجية . موقع الدبلوماسية من السياسة الخارجية وهو كموقع السياسة الخارجية من السياسة الداخلية وبتعبير آخر يمكن تمييز السياسة الخارجية عن الدبلوماسية . كون السياسة الخارجية هي اختيار أهداف وخطوط كبرى موجهة للدولة تتبع إزاء دولة أخرى ، وكون الثانية هي تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية .

يقول " كاييه " عند تمييزه السياسة الخارجية عن الدبلوماسية بأن الأولى هي اختيار الأهداف الكبرى والثانية هي تنفيذ لها ، حتى ولو كانت في حالة حرب ، فإذا كانت دولة ما تستمر في إتباع سياسة خارجية معينة إزاء الدولة التي تقوم بالحرب معها (حيث يمكن أن يستمر اتخاذ القرارات حول أهداف الحرب...الخ) . فإنه لا يمكن وجود دبلوماسية تجاهها إلا منذ لحظة قيام أول مفاوضات سلمية سواء مباشرة أم عن طريق دولة ثالثة .

يلاحظ هنا ، من خلال وجهة نظر "كاييه" بأن الدبلوماسية لا يمكن لها أن توجد في حالة الحرب أو عند نشوبها أو أثنائها ، ولكن توجد منذ لحظة حدوث اتصال سلمي (أي مفاوضات) بين أشخاص القانون الدولي .

أخيراً لابد من قول كلمة موجزة حول هذه العلاقة ومظاهر الاختلاف بينهما ، وهذا الاختلاف يتعلق بالطابع السري أو العلني للدبلوماسية ، ومدى تأثير هذا الطابع أو ذاك على رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدول .

فالسياسة الخارجية لدولة ما ، لا يمكن الالتزام بها سراً في معاهدات أو اتفاقات لا تعلن على المواطنين ، وذلك على الرغم من وجود اتجاه دائم لعقد بعض المعاهدات ، أو الاتفاقات السرية بين هذه الدولة و تلك.

3- السياسة الخارجية والاستراتيجية :

الاستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الاستراتيجية الكلية أو ما يطلقون عليها الاستراتيجية القومية المباشرة ، وفي المجال العسكري ، تنقسم الاستراتيجية العسكرية إلى الاستراتيجية العليا وهي التي توجه سير الحرب وتضع مخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب ، غايتها قهر العدو وتجريده من سلاحه وفرض إرادة الطرف المنتصر عليه.

وتأتي الاستراتيجية العسكرية لتضع تخطيط استخدام القوة العسكرية لبلوغ الغاية التي تم تحديدها ، فتربط الاستراتيجية العسكرية بالحرب وهي توائم بين الوسائل العسكرية محصن بالوسائل الأخرى لتحقق الأهداف السياسية للحرب .

من هنا فإن الاستراتيجية العسكرية البحتة تعني فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة ويحددها القائد العام العسكري في نطاق قيادته مع الالتزام بالارتباطات التي توضع له في هذا المجال .

الحرب جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئاً مستقلاً ، كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي تؤدي إلى الحرب . ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب ، بل على العكس فالحرب لا تشكل سوى استمرار العلاقات السياسية ، مع استخدام وسائل جديدة اخرى.

4- السياسة الخارجية و المعارضة :

إن تمتع وزير الخارجية بثقة تامة في البرلمان ولدى الشعب أصبح ضرورياً ، إذ أن الحكومات ترغب في التفاوض مع وزير خارجية هذا شأنه ، لأن المعارضة البرلمانية الشديدة في أمور السياسة الخارجية تجعل من تصريحات وزير الخارجية أقوالاً لا يعتمد عليها ، لأن ذلك يحمل الحكومات الأخرى على الاعتقاد بأنه لا بد من تحول وانقلاب في سياسة تلك الدولة عند تغيير حكومتها ، ولهذا لا ترغب في الارتباط مع تلك الحكومة مخافة ألا تحافظ الحكومة الجديدة على الالتزامات المتبادلة التي لم تعقد بشكل معاهدة أو اتفاق رسمي .

فعندما تكون المعارضة للسياسة الخارجية شديدة لا يكون مطلقاً ما يضمن عدم استيلاء الحزب المعارض على الحكم عندما يتاح له ذلك . فهو لن يرعى اتفاقات الحكومة السابقة إذا لم تكن قد اتخذت شكل قانون .

وعلى هذا تصبح المعارضة الشديدة للسياسة الخارجية مضرة جدا ، ولذلك يقتضي أن لا يكون للسياسة الحزبية الداخلية أي تأثير على السياسة الخارجية . ولقد أدركت بريطانيا هذه الحقيقة فجعلت القواعد الأساسية لسياستها الخارجية ثابتة لا تتغير مهما اختلفت أنواع الأحزاب الممسكة بزمام الحكم ، ومهما يكن الاتجاه جديداً في السياسة الداخلية .

5- السياسة الخارجية والرأي العام :

يجب أن تستند السياسة الخارجية في معالجتها للأمور ، على الحقائق المتعلقة بمصالح الشعب الأساسية وأن تستنير بوجهات النظر الوطنية والدولية أي يجب أن لا تكون العواطف الشخصية أو الرأي العام هما المسيران للسياسة الخارجية.

فمما لاشك فيه أن عواطف الشعب البريطاني كانت إلى جانب الشعوب الأوربية في البلقان عندما قامت هذه الشعوب في أواسط القرن التاسع بحركاتها التحررية للتخلص الاضطهاد التركي ، ولكن الحكومة البريطانية فعلت العكس وعملت على تقوية الدولة العثمانية ولم تكثرت العواطف شعبها لأنها كانت تعتبر دخول البواخر الروسية البحر الأبيض المتوسط يعرض طريق الهند للأخطار . وقيصر روسيا لم يكن

يشعر مطلقاً بعاطفة الود نحو فرنسا وإنكلترا عندما اتفق معهما ، فهتلر الذي كان يرى بأن روسيا هي عدوته الطبيعية مد يده في آب ١٩٣٩ إليها وتفاهم معها ، وتشمبرلن لم يكترث كثيراً لمعارضة الرأي العام في بلده عندما وقع اتفاقية ميونخ مع هتلر .

إن تقرير السياسة الخارجية إذن يجب أن لا يكون حتماً نتيجة لعواطف الشعب الشخصية . فمصلحة الدولة شيء والرأي العام شيء آخر . لأنه قد تحدث ظروف تقضي بالتعاون مع دولة أجنبية لا يودها الشعب وقد تقتضي المصلحة بتفاهم الدولة مع جارة يعتبرها الشعب عدوته الوراثية فالبريطانيون عملوا بعد الحربين العالميتين على تقوية العدو الألماني على الرغم مما فعله الألمان بالبريطانيين ، فالاعتبارات والعوامل لم تدع للعواطف مجالاً لتلعب دوراً ما . فعندما قرر البريطانيون سياستهم الخارجية نحو العدو الألماني أبعدوا العواطف الشخصية وجعلوا مصلحتهم رائدهم الوحيد ، وليس أدل على السياسة البريطانية من كلمة تعزى لرئيس الحكومة البريطاني بالمرستون تقول : "ليس لبريطانيا عدو دائم ، وليس لها صديق دائم ، وإنما لها مصلحة دائمة" ، ومن قول اللورد بيل في تقريره عن فلسطين عندما قال : "أن العواطف البريطانية تنطبق مع المصالح البريطانية".

فعلى المسؤولين أن يستوحوا مصلحة الدولة لا العواطف الشخصية أو الرأي العام ، فالرأي العام جاهل لا يستطيع دائماً معرفة صالحه ، وتكونه غالباً فئة محددة من الناس .

فالسياسة الرشيدة تعمل من جهة على منح الشعب ما هو في صالحه ، لا الذي قد يريده ، ومن جهة أخرى تعمل على جعله يريد ما تمنحه إياه ، وللنجاح في ذلك يجب أن تقدم له بضاعة سليمة ملائمة لحاجاته العامة ، وأن تجعله يراها سليمة وملائمة معاً وهذا لا يتم إلا بدعاية توجيهية منظمة . وهذه الحقيقة تنطبق على السياسة الخارجية كما تنطبق على السياسة الداخلية .

فرجل الدولة يجب أن يوجه الرأي العام ، لا أن يوجهه الرأي العام . وبدل أن يتولى توجيه الرأي العام حفنة من الصحفيين والكتاب والخطباء الذين كثيراً ما يعملون لغايات ومصالح خاصة ، فمن الأفضل أن تستلم الحكومة الوطنية مهمة التوجيه هذه .

الحاجة إلى الأفضليات في السياسة الخارجية :

توجد لدى معظم الدول ، حتى الكبيرة منها والقوية ، أفضليات تساعد في توجيه الخيارات السياسية وتكون بعض المسائل أهم من البعض الآخر . وعموماً فإن بعض الأفضليات تكون مطلقة حرفياً ، ومنها على السبيل المثال المحافظة على الذات ، فإن لم تكن الدولة موجودة أو كان وجودها مهدداً ، فإن أي أهداف أخرى تكون عملياً خارج النقاش . أما الأهداف الأخرى ، وإن كانت مهمة فيجب أن تأخذ المكان الثاني بعد أهداف الأفضلية العالية ، ويحدث أن دولة معينة قد ترغب في أن تتنازل أو تخسر في هدف ذي أفضلية منخفضة بغية تحقيق ربح ما في هدف آخر دي أفضلية عالية .

ثالثاً: أنواع السياسة الخارجية :

1- سياسة الأمر الواقع :

وهو تعبير عن الرضى الأساسي والرغبة في المحافظة على النموذج المعاصر للعلاقات الدولية ومكان الدولة المعينة فيه .

ومحتوى هذا التعبير لا يعني أو لا يقتضي بالضرورة وجود حماس لتفاصيل الحالة الراهنة للأمور أو الأحداث ، وإنما يعني فعلاً الحكم من قبل صانعي السياسة على أن مستوى الرضى الذي توفره المنظومة القائمة هو أفضل ما يمكن أن يؤمل به ، مهما كان الجهد المنطقي المبذول . وهكذا فإن سياسة الأمر الواقع لا تلزم دولة ما أن تدافع عن كل تفاصيل النظام القائم ، وفي الحقيقة فإن الوضع الراهن يترك فرصة كبيرة للتغيير واتخاذ المبادرات . بينما يحافظ في الوقت ذاته على الوضع المفضل للدولة المعنية ضمن البيئة المتطورة للمنظومة .

- إن سياسات الأمر الواقع هي سياسات دفاعية في توجهها ، وتعبر عادة عن المصلحة القومية في دول الأمر الواقع بتعابير من نوع "الدفاع" و "الاستقرار" و "الوقاية" و "الحياد" عوضاً عن "الهجوم" و "التغيير" و "الأفضلية" وتسعى سياسات الأمر الواقع إلى استقرار العلاقات عوضاً عن السعي إلى تعديلها .

- إن الدولة التي تأخذ بسياسة الأمر الواقع تقبل بالنزاع بوصفه أحد شروط التعايش في المنظومة ولكنها لا تبدأ هذا النزاع إلا نادراً ، وإذا ما وجدت نفسها متورطة في صراع مكشوف ، فإنها تحال وبوعي عميق ، أن تتجنب تصعيد النزاع ، وتعمل على حل الخلاف بأدنى مستوى ممكن من التوتر ، وترغب عادة في النظر إلى النتيجة غير الحاسمة بوصفها نصراً لأنها تبقى مالكة لكل أو أغلب ما كانت تملكه في البداية ، وعلى الصعيد التاريخي ، فإن دول الأمر الواقع لم تكن هي التي بدأت الحروب الكبيرة .

- تسعى سياسة الأمر الواقع إلى المحافظة على مجموعة مستقرة من العلاقات الدولية التي تشمل الوضع الملائم نسبياً الذي يسود دولة معينة في الوقت الراهن . وعندما تسود سياسات الأمر الواقع في النظام العالمي ، يصبح النزاع محدوداً ، كما يتم التغيير ضمن حدود ضيقة .

2- سياسة إعادة النظر أو التعديل :

النوع الثاني للسياسة الخارجية الذي يأتي إما من رفض الوضع الراهن ودور الدولة في المنظومة أو من رفض بنية القيم السائدة في المنظومة ذاتها ، يعرف بما يطلق عليه تسمية إعادة النظر أو التعديل .

تهدف سياسة إعادة النظر أو التعديل إلى التعديل الملائم في الوضع العام للدولة المعنية ضمن المنظومة العالمية ، وهذه السياسة تشمل الدولة التي تشعر بأن وضعها حرج ، وسوف لا يقبل أي من هذه الدول إلا بالحلول التي تؤمن لها تحقيق متطلباتها .

تكون سياسة إعادة النظر ، على الصعيد الاستراتيجي هجومية ، فالاستقرار هو المشكلة ، وليس الحل وكذلك فإن المصلحة القومية تتطلب تغييراً بيئياً رئيسياً لصالح الدولة ، وبالتالي توجه السياسة إلى الاكتشاف أو الخلق والاستثمار الكامل لفرص العمل الفعالة . ولن تسعى الدولة التي لها هذا التوجه إلى استقرار العلاقات الدولية متى تنجز ما تريده . وبالتالي فإن الدول من هذا النوع تقف موقفاً بارداً إزاء الاقتراحات المتعلقة بتنظيم السياسة العالمية التي يمكن أن تمنعها من حرية العمل في السعي إلى التغيير .

- والدول ذات التوجه المذكور لا تقبل بالنزاع فحسب ، بل ربما تسعى على نحو نشيط إليه إذا كان يقدم أملاً في تحقيق أهدافها ، وقد تقبل هذه الدول أيضاً بمستوى أعلى من التوتر في النزاعات ، وتكون أقل عداءً للتصعيد . كما تكون أكثر مقاومة بكثير لقبول حالة الهدوء أو الانسحاب مما هو عليه الأمر فيما يخص دول الأمر الواقع . والدول ذات الرغبة في إعادة النظر هي التي تبدأ النزاع وتضع شروطه ، وإن لم يصل النزاع إلى الحرب الشاملة فإن هذه الدول هي التي تقرر عادة مدة استمرار النزاع ، وعموماً فقد كان يتم دائماً إشعال شرارة الحروب الرئيسية الكبرى من قبل الدول ذات التوجه من هذا النوع .

- تتميز سياسة إعادة النظر عموماً بالجرأة النسبية في صياغة المفاهيم وبالحسابات المتفائلة لعوامل التكلفة ، وبالرغبة في تحمل المخاطر ، وكذلك فإن إي فترة تاريخية محكومة نسبياً بسياسات إعادة النظر تكون متميزة بمستوى عال من التوتر وبالتغيير الواسع والسريع . والمثال الراهن لمثل هذه الدول "العراق" .

البحث الثاني :

المدارس النظرية في دراسة السياسة الخارجية

أولا : المدرسة الواقعية :

إن النظرية الواقعية هي من النظريات التي سادت في تحليل السياسات الخارجية للدول وفي فهم العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن .

تستند المدرسة الواقعية في أصولها إلى نظرية حالة الطبيعة عند توماس هوبز فيلسوف إنكليزي ، إذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها أن الإنسان يميل بطبعه دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعاً في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه أو طمعاً في المجد .

الواقعيون لا يؤمنون بفضائل الطبيعة البشرية ولا بالعمل السياسي الذي يتم بوحي منها وقد حددوا مجموعة من المبادئ تقوم عليها السياسة الدولية وهذه المبادئ هي :

جوهره ، ويميل إلى ارتكاب الذنوب .

جزء من غريزة الإنسان .

لى في النزاعات والحروب والصراع من أجل السلطة

وهذا يقود الدولة وهي التعبير القانوني والسياسي لهذه الغريزة الإنسانية الحيوانية إلى محاولة اكتساب القوية وممارسة السيطرة على الساحة الدولية التي تعمقها نتيجة لذلك الفوضى وانعدام النظام .

أمام هذا الواقع تعول المدرسة الواقعية الأمريكية أن من واجب الدولة أن تضاعف قدراتها

العسكرية لمنع الدول الأخرى من الإقدام على أي عدوان ، كما أن عليها أن تختار نظاماً .

التحالفات لتعزيز أمنها .

وتعتبر هذه النظرية أن دعامتها الأساسية تقوم على فكرتين (المصلحة) و (القوة) والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها بفكرة التأثير أو السيطرة .

من هنا تنظر المدرسة الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنه صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .

من أهم منظري هذه المدرسة (هانس مورغانثو) ، الذي أعد نظرية يمكن تطبيقها على كل علاقة سياسية حينما يرى أن القوة تتحدد أو الرغبة والميل نحوها .

وبالنسبة للسياسة الدولية فإن كل دولة تتطلع نحو القوة ، وهي تسعى إما إلى الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره ، وتؤدي بالنتيجة إلى قيام ما نطلق عليه . بتوازن القوى وإلى السياسات التي تهدف إلى الحفاظ على هذا التوازن .

ويقول مورغانثو أن السياسة الدولية هي صراع على القوة ، وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم ، فهي تمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه في عقولهم وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر أو التهديد أو الإقناع أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معاً ، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية ، كالحصول على مصادر المواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية ، أو إجراء تغييرات إقليمية فإنها تتطلب دائماً السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم .

يضيف مورغنثاو "ليست السياسات الداخلية والدولية إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل القوة ، وتختلف أغراضهما في المجالين كنتيجة لاختلاف الأوضاع الأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط بكل منهما" .

ويؤكد مورغنثاو أن رجال السياسية يفكرون ويعملون بوحي المصلحة ، ويؤيد في ذلك (هنري كسنجر) بقوله : "إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة براغماتية فهي سياسة تقليها المصلحة الأمريكية" .

يرى أنصار المدرسة الواقعية أن الدول ضمن النظام وبغض النظر عن امكانياتها و قدراتها وتنحو باتجاه تحقيق البقاء والاستمرار ومن ثم زيادة المكاسب وأن النظام الدولي هو نظام القوى العظمى والدول الصغيرة في فلك ومدار الدول العظمى والقوى هي ما تعترف به الواقعية ، والقوة العسكرية هي أساس القوة ويرى أن القوة الاقتصادية لا تشكل أي خوف للدول الأخرى ولا تعطى مكانة في النظام الدولي .

لاحظ أنصار المذهب الواقعي أن نظام القطبين هو أفضل أنواع الأنظمة لأنه يخلق نوع من التوازن في النظام الدولي والذي يؤدي إلى ضبط الفوضى في النظام الدولي وقيام الفوضى المضبوطة وأن النظام الدولي في فترة الحرب الباردة عاش وفق نظام إدارة الأزمة .

يرى أنصار هذا المذهب أن التفاعل قد يؤدي إلى خلق نوع من التآلف والانسجام ، وكل دولة تتصرف مثل باقي الدول ، ولكن تختلف بالقدرة . وإن قيام تحالف بين فاعلين دوليين يؤدي إلى خلق قدرة جديدة مثال : الماء المكون من الهيدروجين والأوكسجين .

حسب النظرية الواقعية الدول لا تهتم بالالتزام بالمواثيق والمعاهدات لذا الدول تميل إلى كسر الالتزام بالمواثيق الدولية ، والردع أساسي في النظرية الواقعية، وإن اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، والردع ليس بالضرورة توازن الطرفين بالقوة بل هناك عدة شروط هي :

1 - العقلانية : حسابات الربح والخسارة من الردع .

2 - المصداقية : أي وجود قوة حقيقية قادرة أن تؤذي الطرف الآخر .

3 - الاحتواء : وهي عزل عدد من الدول في مكان مسيطر عليه .

وأول من نظر لها هو (جورج كينان) سفير أمريكا السابق في روسيا ١٩٤٦ ، والذي دعا إلى احتواء الخطر السوفييتي في أوربا (حلف الناتو) وفي الشرق الأوسط – الحزام الشمالي (تركيا - ايران - باكستان - العراق) واستمرت سياسة الاحتواء طيلة الحرب الباردة وتحقق

الردع طيلة الحرب الباردة ، وقد أطلق مارتن إنديك سياسة الاحتواء المزدوج والذي يرى أن احتواء دولتين في الخليج العربي عام ١٩٩٣ تؤدي إلى تجميد الطرفين ، وعندما جاء المحافظين الجدد إلى السلطة سنة ٢٠٠٩الغوا الاحتواء المزدوج ، وطرحوا فكرة الضربات الوقائية والاستباقية والإجهاضية.

يرى بول كندي المتخصص في دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أن الدبلوماسية تعكس القدرة العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية لأي دولة .

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات ومنها :

1- إن النظرية الواقعية لا تعترف بدور المكونات الداخلية للدولة (حجمها- نظامها ، سواء ملكي أو دستوري ... الخ) لأن منطق وجودها يقودها إلى التصرف بطريقة تحقق مصالحها بغض النظر عن تلك المكونات لأن النظام الدولي يفرض عليها التصرف وفق آلية عمل هذا النظام ، وأن التغير في النظام يكون وفق المعادلة " اختلال التوازن الدولي نتيجة إعادة توزيع القوى" يقود إلى الحرب بين الأطراف الصاعدة والهابطة ومن ثم إعادة التوازن وفق نظام دولي يحقق مصالح المنتصر .

2- تعميمات المدرسة الواقعية ليست دائماً صحيحة عبر الزمان والمكان ، فانتقاء الأحداث انتقاءً تعسفياً أدى إلى تحليل جزئي ، وانحيازي أيضاً ، تاريخ أوربا هو المرجع الرئيسي للتحليل الواقعي الذي ظل أسيراً لتاريخ أوربا خلال القرن التاسع عشر ، كما أنه عجز عن النظر نحو الماضي ومن ثم الاهتمام بظواهر جديدة في العلاقات الدولية مثل : ظواهر الاندماج والعوامل الأيديولوجية ودور المنظمات الدولية .

3- العلاقات الدولية عند هذه المدرسة تتلخص في العلاقات بين الدول فالدبلوماسي والجندي هما اللذان يصنعان من حيث الأساس العلاقات الدولية ، ويرى الواقعيون بضرورة الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية لأن السياسة الخارجية تتخذ المصلحة الوطنية أساساً لها ولا تراعي المعطيات الداخلية التي تغدو نتيجة لذلك ثانوية .

4- كما أن الأفكار التي جاء بها أنصار المدرسة الواقعية منافية للأخلاق في السياسة الخارجية وبما يطالب به الإنسان في مجال العلاقات الدولية .

5- من الناحية السياسية فالواقعية الأمريكية تبدو بمثابة التيار النظري الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ حملت في طياتها بوادر الهيمنة الأمريكية على العالم في الواقع إذ أن الخطاب الواقعي خطاب أيديولوجي.

ثانياً : النظرية الليبرالية :

الأساس الفلسفي : تعود هذه النظرية إلى فكرة إقامة الحياة الفاضلة والمدينة الفاضلة في المجتمع الإنساني فمن جمهورية افلاطون إلى الأفكار الاشتراكية أمثال سان سيمون وتشارلز فوريه . وترتبط فكرة الاشتراكية باليوتوبيا التي تعبر عن الرغبة في تأسيس حياة اجتماعية مثالية خالية من الظلم والعنف .
تعود الجذور الأساسية لهذه النظرية إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما اعتقد الفلاسفة الألمان (كنت في كتابه - السلام الأبدي) بإمكانية قيام سلام أبدي بين الدول ، وبعد الحرب أجمعت أغلب الدول على وضع مجموعة قواعد وأسس لضبط العلاقات وتصرفات الدول لكي لا تعاد ماسي الحرب العالمية الأولى.

كما ظهرت في نفس الفترة فكرة التعاون الأوربي ، أي تعاون مجموعة الدول المحبة للسلام للحفاظ على السلام ضد أي دولة تحمل نزعة عدوانية توسعية .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى طرح الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الـ 14والتي نادت بتشكيل

"عصبة الأمم" لكي تمنع وقوع حروب جديدة في أوربا ولكن العصبة 1919– 1939فشلت في تحقيق أهدافها للأسباب التالية :

١) استمرار سياسة العزلة للولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت مصالحها في الجزء الغربي من العالم (حسب مبدأ مونرو) لذا رفضت الدخول في العصبة .

2) الخروقات و الاعتداءات التي قامت بها بعض الدول , مما أدى إلى طردها و انسحابها من العصبة (اليابان غزت منشوريا _ ايطاليا غزت الحبشة _ المانيا غزت سلوفاكيا ثم توسعت إلى باقي الدول التي احتلتها لاحقاً).

ترى النظرية الليبرالية أن السياسة الخارجية تعود لمجموعة من العوامل الداخلية ومنها (الرأي العام , النظام السياسي , جماعات الضغط...الخ).

مثال : هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام مرده إلى ضغط الإعلام والرأي العام اللذان يلعبان دوراً كبيراً في اتخاذ القرار نتيجة للديمقراطية السائدة في نظام الحكم ، على عكس الأنظمة الديكتاتورية (ستالين - الاتحاد السوفياتي) حيث يتخذ صانع القرار قراره دون أي مراعاة لأي طرف .

إن الليبرالية ذات تصور مثالي ، فعندما طرح الولسوينون بأن كل ما قاله هويز عن طبيعة الإنسان الشريرة غير صحيحة أكدوا بنفس الوقت أن الإنسان بطبعه يميل إلى السلام والوئام وقيام التعاون والذي نتج عنها فكرة الاعتمادية ، وقد أعادوا التفكير بمجريات الأحداث ورأوا أنه وقع ظلم من طرف على آخر في مؤتمر فرساي , حيث حدث ضغط غير مبرر على المانيا أكثر مما تتحمله (ضرائب _ سلخ أراضي منها لصالح فرنسا ، وهذا ما دفع بألمانيا للانتقام , وترافق ذلك مع فترة الكساد الاقتصادي العالمي " عام ١٩٢٩ حيث انهارت البورصات العالمية الأسود وذلك لفرض الولايات المتحدة ضرائب عالية على وارداتها ، وألمانيا في تلك الفترة كانت أكبر منتج في أوربا رغم الخسارة التي لحقت بها عام ١٩١٩ وهذا ما ساعد على ظهور النازية واستلام السلطة سنة ١٩٣٣ وقيام الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب العالمية الثانية كان لا بد من ظهور نظام عالمي جديد أكثر فاعلية في تحقيق السلام مما دفع لقيام دول مركزية تمثلت في إنشاء الأمم المتحدة وامتلاكها حق الفيتو الإصدار القرارات بما يؤدي إلى تنظيم العالم ، إلا أن العالم دخل مرحلة الحرب الباردة حيث غابت حروب الأصالة وظهرت حروب الوكالة .

تشكلت في تلك الفترة مجموعة من الأعراف والضوابط التي حددت تصرفات الدول وتمثلت في (القانون الدولي ، والأعراف الدبلوماسية ، والمواثيق الاتفاقات الدولية) .

يعتقد أنصار المدرسة الليبرالية أن الحرب ليست قدراً محتوماً على عكس الواقعيين الذين يرون الحرب قدراً محتوماً لتحقيق السلام .

<u>هناك جملة من الأسباب حسب المدرسة الليبرالية تؤدي إلى الحرب منها :</u>

1 - سوء الفهم بين القادة ، الحرب العراقية الكويتية كانت نتيجة سوء فهم بين صدام والأمريكان (القائمة بالأعمال ابريل غلاسبي والحديث الذي جرى بخصوص موافقة أمريكا أو على الأقل . عدم تدخلها في العلاقات بين الكويت والعراق حيث فهم صدام الأمر على أنه موافقة أمريكية على غزو الكويت) .

2 - سوء الحسابات أحد الأسباب الأساسية لدخول الحرب ، وذلك لأنه لا أحد يدخل الحرب دون حسابات الربح والخسارة كما حصل في حرب صدام مع إيران .

3 - انعدام مسؤولية القادة أمام شعوبهم وفق نظرية أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها فالدول الديمقراطية يراعى فيها الرأي والرأي الآخر بعكس الدول الديكتاتورية .

4 - الدبلوماسية السرية حسب الليبرالية هي أحد أسباب الحروب بسبب عقد الصفقات والاتفاقات بعيداً عن الرأي العام ، وبالتالي عدم القدرة على التأثير عليه ، والدبلوماسية

العلنية تفضح السياسيين أمام الرأي العام حيث تلعب دور هام في رسم السياسات.

انتقدت الليبرالية مفهوم ميزان القوي الذي نادت به الواقعية ، وقالت بأن هذا الميزان ينظم نفسه من دون تدخل الدول . كما حصل في الحرب العالمية الأولى ,وحالة اوروبا بعد الحروب النابليونية ١٨١٥ حيث ظهر المستشار النمساوي (ميتزنخ) الذي طرح فكرة التوافق الأوربي بين الدول الكبرى (بريطانيا- فرنسا - روسيا- النمسا - اسبانيا) وهذه القوى غير متساوية القوى ، ووفق الرؤية الليبرالية فإن الدول تتحالف للوقوف في وجه أي طرف قوي ، وفي الحرب العالمية الأولى انقسم العالم إلى معسكرين ، وبدأ الأوربيون يطرحون فكرة العودة إلى التوازن الجماعي وطرح دور عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي الذي يعيد السلم ، وذلك بعكس النظرية الواقعية التي ترى أن الحرب هي التي تعيد التوازن إلى ميزان القوى .

يطرح الليبراليون الحل لمنع نشوب الحرب وذلك باستخدام أدوات طورها العقل الإنساني للسيطرة على النزاعات الدولية مثل القانون الدولي ، والمؤسسات المنبثقة عنه ، والعودة إلى الأمن الجماعي الذي تجسد بعصبة الأمم كرد فعل على الحرب العالمية الأولى وهي على شكل حكومة عالمية تضم كل أفراد المجتمع الدولي لإعادة السلام في المجتمع الدولي وذلك من خلال أن تجتمع كل الدول لمواجهة دول تفكر بالاعتداء والتوسع وجعلها في عزلة وهذا أكثر ما تخافه الدول التي تسعى للبحث عن خيط النجاة للتخلص من العزلة بأقل الخسائر .

مثال : عزلة كوريا الشمالية بعد انقطاع المساعدات الصينية عنها ، حيث فشلت العصبة بسبب عدم امتلاكها الأدوات والأجهزة لتحقيق الأهداف الأمنية التي أنشأت من أجلها وكذلك الحال بالنسبة للأمم المتحدة .

ترى الليبرالية وجود تناغم في المصالح بين الدول والذي يؤدي إلى الاعتماد المتبادل بين الدول لتحقيقه ، وأن من شأن ذلك تحقيق الاستقرار في النظام الدولي ، وينتقد الليبراليون المعادلة الصفرية للواقعية ، ويطرحون فكرة الربح لكل الأطراف بوسائل تبعد الصراع عن طريق تحقيق المصالح ، ويرون ضرورة أن تحل الدبلوماسية بدل الحرب في إيجاد حل لكل الأزمات من خلال دبلوماسية علنية شفافة لا تأخذ قرارات تعسفية بل منسجمة مع أهداف الدولة.

طرح الليبراليون حق كل الشعوب في تقرير مصيرها واختيار الطريقة التي تعيش , وتحت أي مظلة تعيش .

<u>انتقادات النظرية:</u> وردت في كتاب إدواركار في كتابه أزمة العشرين عام :

1- ينظر الليبراليون لعالم غير موجود وبالتالي فكرهم طوباوي ومثالي .

2- وجه انتقاداً لفكرة تناغم المصالح بين الدول وبين الفرد والجماعة ,وذلك بالعودة للتاريخ وواقع الحال هو حالة الصراع بين الدول.

3- يرى أنه لا يمكن تفادي الحروب ولن يحمي العالم منها على الرغم من قول أن السلام هو الأساس والحرب هي استثناء .واصطدموا بصعوبة عدم تقبل الدول لهذه النظرية, وصعوبة نزع السلاح التقليدي والنووي من قبل سلطة عالمية واحدة.

4- يرى ضرورة الاعتراف بميزان القوى كأساس للعلاقات بين الدول ، وأن الأمن الجماعي رأيه يعتمد على مصالح القوى العظمى حتى في الحكومة العالمية التي تسيرها وفق مصالحها ، وعدم قدرة الحكومة العالمية على اتخاذ قرارات والإشراف على تنفيذها .

5- ينتقد فكرة الاعتمادية التي تؤدي إلى التبعية بين الأقوى والأضعف ، حيث يسعى طرف لتحقيق مصالحه .

ختاماً : إن الحرب بين الواقعيين والليبراليين أدت بالضرورة إلى تطور العلاقات الدولية لأن الواقعية استفادت من دعوة الليبرالية إلى الديمقراطية ، وأن أي توجه وسياسة خارجية ترجع إلى حاجات داخلية وتصدير أزمات إلى الخارج وبالتالي تم الاعتراف بالدور الداخلي ، وأن منطق الدولة هو المصلحة الوطنية .

ثالثاً : نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية :

تدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدول من خلال صناع قراراتها ، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين فهم يعملون باسم الدولة . ومن ثم فإن الدولة تعني صناع قراراتها ، فالدولة هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين ، والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة .

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الانساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات ، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل .

تعتبر النظرية من أكثر النظريات التي تلاقي اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة ، ورائد هذا المنهج في التحليل هو ريتشارد سنايدر استاذ العلاقات الدولية الأمريكية .

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عقد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي .

ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ، ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ... وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو أخرى .

ومن مميزات هذه النظرية أنها تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل ، فهي من جهة تحاول تحليل مختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في

كيفية اتخاذه لقراراته (المتغيرات السيكولوجية) ، كما تحاول من جهة أخرى أن تحلل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ هذه القرارات الخارجية في بيئتها (المتغيرات البيئية) ، وفي النهاية فهي تحاول أن تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضها بكل ما لهذا التفاعل من تأثيرات .

تعرضت هذه النظرية لعدد من الانتقادات أهمها :

1- حاول سنايدر أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ، ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الإسراف في التبسيط ، فالكيفية التي يعالج بها هذا المنهاج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة .

2- إن النظرية تهمل المتغيرات المؤثرة ضمن سياسات القوى ، مثل توازن القوى أو القانون

الدولي والقيم الإنسانية .

3- كذلك ينصرف النقد إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية، ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها.

البحث الثالث

التوجهات الرئيسية للسياسات الخارجية للدول

قبل توضيح التوجهات الرئيسية للسياسات الخارجية للدول ، تجدر الإشارة إلى تلك العوامل التي تؤثر في اختيار الدولة لنمط توجهها الخارجي ، والتي يمكن إيجازها بما يلي :

1- **هيكل النظام السياسي الدولي :** وهذا يرتبط بنمط النظام الحاكم أكان ديمقراطياً أو دكتاتورياً ، أو أنه نمط يميل للهيمنة أو السيطرة ، وهذا متوقف على هامش الحركة التي يتيحها النظام الدولي ضيقاً أو اتساعاً لأطرافه . وهذا يعني أنه يصعب على الدولة التي تتحرك بجدية بمعزل عن القيود والمحددات الدولية التي تعرقل تحركاتها الخارجية في هذا الاتجاه أو ذاك . ومن ذلك مثلاً أنه في نظام سياسي دولي محكوم بقوة بعض الأقطاب الدوليين الكبار ، فإنه يصبح من الصعب على الدولة أن تنهج خيار العزلة الدولية ، أو أن تتمكن من إقامة إئتلافات دولية تكون موجهة بصورة أو أخرى إلى هؤلاء الأقطاب الدوليين الذين يقعون دائرة المركز داخل هذا النظام الدولي دون أن ينالها رد فعلهم الذي لا بد وأن يأتي في صورة انتقامية عنيفة.

2- **الاستراتيجية العامة التي تصاغ في إطارها السياسة الخارجية للدولة : فهي** لا بد ان تكون صيقة إلى حد بعيد باحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية ، وبالتالي فإنها لم تكن أهداف السياسة

الخارجية ودوائر حركتها الدولية بأسبقيتها المحددة تعبيراً مباشراً وملائماً عن تلك الاحتياجات ، فيصبح لا معنى لهذه السياسة الخارجية ولا جدوى إطلاقاً لما يتفق عليها من موارد أو لما تتحمله الدولة في سبيلها من تضحيات ومخاطر .

3- **تأثير ظروف البيئة الخارجية ومعطياتها** : الكيفية والمدى الذي يمكن أن تؤثر به ظروف البيئة الخارجية ومعطياتها على رؤية واضعي السياسة الخارجية لحجم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها مصالح دولهم وقيمها الأساسية ، هذه كلها عوامل ذات أهمية حاسمة في تحديد ما يجب أن تكون عليه استراتيجياتهم في الفعل والمواجهة إزاء هذه القوى الخارجية .

4- **الموقع الجغرافي للدولة** : إن الموقع الجغرافي للدولة ، سواء كان استراتيجياً متميزاً أم كان موقعاً عادياً يفتقر إلى التميز ، مقترناً بالكم الذي تحوزه الدولة من الموارد الطبيعية والقدرات . الاقتصادية ، ويؤثر بدرجة كبيرة هو الآخر في تشكيل التوجهات الخارجية وفي تقرير الخطوط والمسارات التي ستسلكها سياستها الخارجية وتكرس لها كل طاقاتها واهتماماتها .

أما التوجهات الرئيسية للسياسات الخارجية للدول فيمكن حصرها في إطار ثلاثة توجهات رئيسية هي على الشكل التالي :

أولاً- توجه العزلة الخارجية :

يعكس هذا التوجه الخارجي مستوى منخفض من الانغماس في أنشطة النظام السياسي الدولي ومن المشاركة في مشكلاته وقضاياه ، وما يترتب على ذلك بالضرورة من تواضع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الوحدات السياسية التي يتشكل منها هذا النظام السياسي ، ومن استعداد محدود للغاية لاستخدام القدرة العسكرية للدولة خارج حدودها السياسية . وفي الواقع ، ينبع هذا التوجه نحو العزلة الدبلوماسية الدولية من فرضية تعتبر أن العزلة هي أفضل الضمانات المتاحة لحماية أمن الدولة وصون استقلالها ، لأنها توفر عليها مخاطر التورط في قضايا ، ومشكلات دولية قد لا تمس مصالحها الحيوية بصورة وثيقة ومباشرة . وقد يكون الأخذ بخيار العزلة ممكناً في نظام دولي تتوزع فيه علاقات للقوة وإمكاناتها بين أكثر من مركز.

أما النظم الدولية المحكومة بهيمنة قطب واحد أو عدد محدود الأقطاب ، فإن احتمال بانتهاج خيار العزلة يكون أقل مقارنة بالوضع السابق ، وذلك بسبب الضغوط القطبية التي قد تصل أحيانا إلى حد الإكراه .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، هو أن الدول التي تؤثر سياسة العزلة في علاقاتها بغيرها تتمتع عادة ، بدرجة عالية نسبياً من الاكتفاء الذاتي ، وبخاصة في المحال الاقتصادي ، وهذه الدول عندما تختار العزلة ، فإنها تحاول بها أن تحافظ على نظامها السياسي والاقتصادي وعلى اسلوبها في الحياة وعلى قيمها الاجتماعية . على أن ذلك لا يعني بالضرورة أو يفسر بأن الدولة التي تتبع هذا النهج الخارجي تكون مقطوعة الصلة دبلوماسياً واقتصادياً بغيرها من الدول . فهي قد تكون على علاقة بغيرها من الدول ، وهو ما يحدث في الواقع غالباً ، ولكن هذه العلاقة تضيق إلى أبعد حد وتبقي محصورة في إطار ما تفرضه الضرورات ولا تتعداها إلى ما هو أبعد من ذلك .

كما أن تبني هذا الخيار في السياسة الخارجية لا يرتبط بوجود تهديدات خارجية ، عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية ، ذلك أن الدولة عندما تقرر بإرادتها الحرة أن العزلة . هي أنسب الخيارات المتاحة أمامها في مثل ظروفها ، فهي تفعل ذلك من منطلق تفضيلها للبقاء وراء حدودها بعيدة عما يمكن أن يجلبه عليها التورط الخارجي من مخاطر وويلات حتى إذا وجدت نفسها مستقبلاً أمام خطر خارجي يتهدد أمنها ومصالحها العليا كان لزاماً عليها أن تبحث عن خيارات أخرى تدافع بها عن نفسها .

وبصفة عامة ، إن هذا النمط الانعزالي من السياسات الخارجية للدول وإن كان ممكناً في ظروف العلاقات الدولية التي سادت في الماضي ، إلا أنه لم يعد يلائم ظروف العلاقات الدولية المعاصرة التي تتصف بدرجة عالية للغاية من الاعتماد الدولي المتبادل وكثافة التفاعل والاتصالات بين وحدات النظام الدولي .

ثانياً- توجه عدم الانحياز :

إن استخدام تعابير مثل عدم الانحياز والحياد قد يثير اللبس في الأذهان حول حقيقة ما هية تلك التعابير ، ولكن إذا أمعنا التفكير في دلالاتها ، سوف نتبين أنها لا تختلف كثيراً عن بعضها من الناحية الواقعية . فهي تعني كلها أن الدولة تنأى بنفسها عن رهن إمكاناتها أو وضع مجمل مواردها وقدراتها بصورة رسمية ملزمة إلى جانب دولة أخرى وبكل ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من أضرار ومخاطر .

ويشير تعبير الحياد (Neutrality) إلى الوضع الدولي القانوني لدولة ما والذي يمتنع معه أن تأخذ موقفاً منحازاً إلى أحد جانبي صراع دولي مسلح يقع خارج حدودها الإقليمية الحياد القانوني يفرض على الدولة المحايدة ألا تضع إقليمها أو جزءاً منه تحت تصرف أحد الأطراف المتصارعة ، كما يحظر عليها تزويده بالمساعدات العسكرية ، وإذا كان هذا هو ما يتعين عليها أن تتقيد به في ظروف الحرب ، فإن واجبها كدولة محايدة قانوناً يقتضى منها في ظروف السلم أن تمتنع عن التحالف العسكري مع غيرها من الدول . وهنا يتضح بالضبط الفارق بين الدولة المحايدة قانوناً والدولة غير المنحازة . ففي وضع الحياد تكون الدولة ملزمة بأن تبقى محايدة بحكم ما يفرضه عليها القانون الدولي والدول الأخرى من تعهدات أو التزامات صارمة عليها أن تتعهد بها وإلا كان خروجها عليها مبرراً لمؤاخذتها ووقوعها تحت طائلة العقوبات الدولية .

وقد يكون هذا الالتزام القانوني بالبقاء في وضع الحياد بموجب معاهدة دولية توقع عليها الدولة المحايدة كما فعلت دولة النمسا في 1955. وفي مقابل ذلك تتعهد الدول الأخرى بعدم التعرض للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لهذه الدولة المحايدة قانوناً في ظروف السلم والحرب على حد سواء .

أما بالنسبة للدولة غير المنحازة (Non - Aligned) فإنها هي التي تختار هذا النهج بكامل إرادتها دون أن يكون ثمة إلزام قانوني دولي لها بأن تفعل ذلك ، ولها أن تتراجع عن خيارها غير المنحاز متى اقتنعت بأن ثمة ضرورات استجدت في واقعها أو في ظروفها تدعوها إلى ذلك . ويمكن للدولة غير المنحازة بإرادتها أن تتحول بتأييدها من دولة إلى أخرى ومن تكتل دولي إلى آخر تبعاً لما تفرضه طبيعة المواقف أو المشكلات الدولية التي تستدعي التعبير عن موقفها منها على نحو أو آخر بتعبير آخر ، تتمتع

الدولة غير المنحازة بقدر كبير من المرونة في حركتها الدولية وفي أكثر من اتجاه ، وما يفهم هنا هو أن تبقى غير منحازة عندما يتعلق الأمر باتخاذها لقراراتها الخارجية .

أما دوافع الدولة إلى انتهاج سياسة عدم الانحياز في علاقاتها الخارجية ، فيمكن الإشارة إلى اهمها على النحو التالي :

1- قد يكون عدم الانحياز أداة تلك الدول في الحصول على الحد الأقصى من المزايا الاقتصادية من المجموعات الدولية المختلفة وعلى نحو ما كان عليه الحال في خمسينيات . وستينيات القرن العشرين.

2- قد يكون عدم الانحياز أحد العوامل التي تساعد على تخفيف الشروط والقيود السياسية التي تقترن بحصول الدولة غير المنحازة على معونات اقتصادية خارجية .

3- قد تكون سياسة عدم الانحياز أكثر استجابة للظروف السياسية الداخلية التي تفضل خيار عدم الانحياز على التورط الخارجي هذا ، فضلاً عن أنه قد يمثل أنسب السياسات المتاحة

وأفضلها لحفاظ الدولة على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً- التوجه نحو التحالف الخارجي :

ترتبط استراتيجيات التحالف الخارجي بهيكل النظام السياسي الدولي القائم ، ففي النظام الدولي ذي القطب الواحد أو مجموعة محدودة نسبياً من الأقطاب الدوليين الكبار ، فإن احتمالات نشوء تلك المحالفات الخارجية تكون أكبر منه بالنسبة لنظام دولي ذي هياكل وتراكيب القوة المتعددة الأقطاب ، حيث يميل كل قطب منها إلى تكوين تحالف دولي مستقل حتى يمكنه الرد ، من خلال هذا التحالف ، على ما يتعرض له من تهديدات من قبل التحالفات الأخرى التي يقودها منافسوه على القوة والنفوذ في النظام الدولي .

كما أن استراتيجيات التحالف الخارجي لها علاقة وثيقة بالاحتياجات المحلية للدولة التي تأخذ بخيار التحالف كنهج لسياستها الخارجية ، سواء كانت تلك الاحتياجات عسكرية أو اقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدول التي تضمر نوايا عدوانية ضد غيرها من الدول وتدفعها إلى . التوسع إقليمياً على حسابها ، تجد نفسها مدفوعة في أحوال كثيرة إلى الدخول في علاقة تحالف خارجي مع أطراف يشاركونها نواياها العدوانية .

وفي أحوال ثالثة ، فإن التحالفات الخارجية التي تدخل الدولة طرفاً فيها ، قد تخدم سياسية داخلية أكثر من كونها تأتي استجابة للتهديد الخارجي الذي يستهدف أمن الدولة أو : مصالحها الحيوية . كما قد يكون الهدف من تلك التحالفات الإبقاء على نظام حكم حليف في دولة خارجية في السلطة وتكون أداة ذلك التدخل عسكرياً للدفاع عنه في وجه أية محاولات انقلابية قد تقع ضده في الداخل (التدخل الدولي في العراق بعد حرب الكويت) .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن إدراك الدولة لحجم التهديدات والأخطار الخارجية التي تواجهها وتشكل تحدياً حقيقياً لقدراتها الذاتية المحدودة نسبياً ، يمثل العامل الرئيسي والأهم في توجهها نحو التحالف

الخارجي . وما يدلل على ذلك هو هذا العدد الكبير من اتفاقيات المعونة العسكرية التي تم توقيعها بين دول تفصلها عن بعضها آلاف الأميال ، وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى اتفاقيات المساعدات العسكرية الموقعة بين الولايات المتحدة والكثير من دول العالم وفي كافة القارات .

أما بالنسبة إلى طبيعة هذه التحالفات الدولية فهي في الواقع متنوعة وتأخذ أحد الأشكال التالية :

1- التحالفات الدبلوماسية : وهي تسعى إلى تعظيم النفوذ الدبلوماسي لأطرافها في مواجهة وضع دولي معين أو مشكلة دولية معينة تمس مصالح تلك الأطراف بصورة مهمة ومباشرة . فهي قد توفر لأطراف التحالف قدرة رادعة يتعذر عليهم الحصول عليها دون تجميع قواهم الدبلوماسية ضمن هذا الإطار الدولي المشترك .

2- التحالفات العسكرية : وهي أخطر من التحالفات الدبلوماسية من حيث النتائج ، وهذه التحالفات العسكرية قد تتفاوت فيما بينها من عدة جوانب أهمها :

1- طبيعة الموقف الخارجي الذي يتطلب وضع تلك التحالفات موضع التنفيذ .

2- طبيعة الالتزامات التي تتحملها الدول الأطراف في تلك التحالفات العسكرية ويتعين عليها توفيرها والوفاء بها عند الحاجة .

3- مستوى التعاون العسكري أو التكامل الذي تحققه هذه التحالفات بين القوات التابعة لكل دولة طرف فيها ، فالتعاون هو أقلها والتكامل هو أعلاها .

4- المدى الجغرافي الذي تغطيه التزامات الأطراف المتحالفة عسكرياً ، حيث تزيد هذه المخاطر اتساعه وتقل مع ضيقه .

5- الكيفية التي تتوزع فيها المسؤوليات الناجمة عن التحالف هل يتم توزيعها على أساس متبادل أم على أساس تحمل طر واحد لها كلها .

6- الكيفية التي يتطور بها الموقف الخارجي الذي استدعى قيام ذلك التحالف العسكري ، وما يتركه ذلك من انعكاس إيجابي أو سلبي على مستوى الفاعلية التي تعمل بها أجهزة التحالف ومؤسساته . فهذه الفعالية تميل إلى التراجع مع تقلص التوتر وانخفاض حدة التهديد الخارجي والعكس صحيح .

ويبقى السؤال ، هل تبقى التحالفات الدولية ، الدبلوماسية منها والعسكرية ، قوية على حالها أم أنها قد تضعف وتقل جدواها نتيجة تغير أوضاع الأطراف المتحالفة وظروفها ؟

في الواقع يمكن لهذه التحالفات أن تضعف وتقل جدواها نتيجة أحد العوامل التالية :

1- سوء التنسيق أو ضعف التخطيط المشترك . وهذا ما قد يثير شعوراً عاماً بالتذمر أو الاستياء لدى أطراف التحالف لعجزهم عن تحقيق الأهداف التي من أجلها ارتضت الأطراف قبول ما فرضته عليهم ، تلك التحالفات الدولية من التزامات أو عرضتهم له من مخاطر.

2- التعارض الواضح في أهداف أطراف التحالف ، واتجاه بعضهم إلى توظيفها لأغراض تخدم مصالحهم بالأساس غير عابئين بما قد يتركه ذلك من نتائج نضر بمصالح الأطراف الأخرى . ومن شأن ذلك . إن حدث ، أن يخل بالأساس الذي قامت عليه توقعاتهم ودفعتهم إلى عقد ذلك التحالف في إطار من القناعة بالأهداف المشتركة التي تحاول بلوغها وتحقق النفع العام لكل الأطراف وليس لصالح البعض على حساب البعض الآخر .

3- الثنائيات الجذرية فيما تدين به أطراف التحالف من قيم سياسية واجتماعية ومنظومات عقائدية . فقد تكون تلك التباينات مصدراً مهماً لسوء الفهم أو الشكل أو ضعف التنسيق في الخطط والبرامج ، وهو ما قد ينتهي بإفشال علاقات التحالف مع على المدى البعيد .

البحث الرابع

أهداف السياسية الخارجية

ليس من السهولة بمكان العمل على تحديد أهداف السياسة الخارجية ، وذلك نظراً لتعدد وتداخل العوامل المؤثرة في تحديد هذه الأهداف وكذلك القوى التي تسهم في رسمها فإضافة إلى وزارة الخارجية هناك قوى أخرى تجهد في سبيل صياغة الأهداف لأن ذلك متعلق بوجود الدولة وكيانها .

وقبل الحديث عن هذه الأهداف لا بد من إيضاح ماهية الهدف . فلكل منظمة أو مجتمع هدف أو مجموعة أهداف يحاول الاقتراب منها أو بلوغها أو يرغب أعضاؤه في بلوغها ، والجزء الأكبر من عملية بلوغ الهدف في كل دولة يقع على عاتق الحكومة أو القطاع السياسي ومؤسساته ، وبالتالي فإن كل الأفعال الخارجية لدولة ما تتم من أجل تحقيق هدف ما ، وإن أي هدف يمكنه أن يتطلب بعض التغيير في الأوضاع الراهنة . وإن الربط بين الأهداف والمصلحة الوطنية يمكن ألا يكون مباشراً . وذلك لأنه قبل انتقاء الهدف يتم غالباً اتخاذ حكم فوري إزاء غرض ما ، فعن طريق الحكومة والمؤسسات السياسية يتم تجميع معظم الموارد البشرية والمادية الدولة ، ويعاد توزيعها بهدف بلوغ الأهداف التي يحددها ويقبلها القادة أو الشعب في المجتمع سواء كانت أهدافاً سلمية أو حربية قد تبدأ من محو الأمية حتى الرغبة في الاستيلاء على إقليم أو تجاوز الحدود .

أولاً - صعوبات تحديد أهداف السياسة الخارجية :

أ- صعوبات ذات طبيعة ومنشأ داخلي :

1 - تضارب مصالح مراكز القوة الموجودة في الدولة المالية والسياسية والعسكرية ، وصراع المجموعات المصلحية الضاغطة مع بعضها البعض . مثال : السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج .

2 قد تكون الأهداف العريضة محط إجماع جميع القوى والأحزاب السياسية الموجودة في الدولة ، والاختلاف يحصل في تكتيكات وتفاصيل تحقيق هذه الأهداف (سياسية ، عسكرية ...) .

3 الأهداف السياسية العامة تتصف بالثبات ، ولكن الدولة بوسعها تعديل أو إعادة النظر في هذه السياسة على ضوء المستجدات الحاصلة في العالم ، فعلى سبيل المثال أسقطت بريطانيا في القرن السادس عشر أطماعها التي ظلت تراودها طوال ثلاثة قرون لفرض سلطتها على جزء من إقليم القارة الأوربية ، وبدأوا عوضاً عن ذلك في اقتفاء أهداف القوة البحرية ، والاستيلاء على بعض الأراضي في العالم الجديد . ولعل الانتقال الجزئي للاهتمام الروسي والأمريكي منذ أواخر الخمسينات ، من التصارع على مناطق النفوذ وإقامة القواعد في هذا الكوكب المزدحم إلى تنظيم الأهداف التي ترجى من غزو الفضاء والكواكب ، يعطينا مثلاً آخر على التغيير في الأهداف القومية .

إمكانات الدولة ومواردها ودورها في صياغة الهدف إضافة على الظروف الدولية . والإقليمية التي تسمح أو لا تسمح بذلك .

ب- صعوبات ذات طبيعة ومنشأ خارجي :

1- التعقيدات التي تعصف بالبيئة الخارجية ، حيث التحالفات وموازين القوى المختلفة والمصالح المتعارضة للدول .

2- تصادم الثقافات والإيديولوجيات التي تلعب دوراً في تحديد أهداف السياسة الخارجية ، وهناك موازين القوى الموجودة على الساحة الدولية .

3- من الصعب وجود دولة تستطيع تحقيق كامل أهداف سياستها الخارجية بسبب التحديات التي تواجهها ومن المعلوم أن الأهداف تصاغ على ركيزة المصلحة القومية للدولة , وعلى العموم تحدد الدولة اهداف سياستها الخارجية وفق ثلاثة مبادئ هي :

- صياغة أهداف السياسة الخارجية بأقصى ما يمكن من الدقة والوضوح .
- توضيح هذه الأهداف لكل المسؤولين في الدولة المعنيين بتحقيقها وتوجيههم حول أفضل السبل والطرق لتحقيق هذه الأهداف .

قد نسمح تصريحات متناقضة في بعض الدول فما هو تفسير هذا التناقض ؟. هناك جملة من الآراء لتوضيح ذلك منها على سبيل المثال- أن الدول تقوم بإطلاق تصريحات متناقضة من بعض مسؤوليها بهدف إرباك الخصم وتفتيت جهوده وخططه للمواجهة هذا من جهة من جهة أخرى قد يعكس الاختلاف ضعف الدولة وغياب التنسيق بين مؤسساتها .

- أشكال وربما حجم الموارد القومية التي يجب أن تستخدم من أجل تنفيذ الهدف .

ثانياً- أهداف السياسية الخارجية وكيفية تحديدها ؟

1- <u>المحافظة على الاستقلال وحماية الأمن القومي للدول :</u>

يعد هذا الهدف من أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية للدولة ، وفي حال كان بقاء الدولة مهدداً يصبح كل الأهداف الأخرى ثانوية ، ويتصل بهذا الهدف ممارسات الدولة في سياستها الخارجية " كإقامة التحالفات ، وإقامة شبكة أمان وعلاقات مع دول الجوار " إذن يشكل هدف المحافظة على الذات وعلى الوجود القومي أفضلية كبرى في السياسة الخارجية ، فإذا لم تكن الدولة موجودة ، أو كان وجودها مهدداً ، فإن أي أهداف أخرى تكون عملياً خارج النقاش .

فالولايات المتحدة وروسيا ، وإلى حد ما الصين الشيوعية ، وبريطانيا العظمى وفرنسا جميعها قوى من الكبر بحيث لا يستطيع أحد أن يهمل ظاهرة استقلالها القومي ، ومع ذلك فالولايات المتحدة ، وروسيا هما اللتان تنفقان معظم الأموال والقوى البشرية والموارد والجهود سعياً وراء ما تعتبره حكومتاهما وشعوبهما أنه يحقق أمنها القومي ، ويليها الدول الثلاث الكبرى الأخرى في معدلاتهما النسبية من الإنفاق على أمنها القومي . على الرغم من عدم وضوح ما يهدد استقلالها الوطني بمثل هذه الخطورة .

وتفسير ذلك سهل ميسور فهو نوع من "قانون باركنسون" للأمن القومي القائل بأن : شعور الدولة بعدم الأمان يزداد كلما ازدادت قوتها " فكلما كانت الدولة أكبر وأقوى كلما زاد زعماؤها وسكانها من مستوى آمالهم في مجال الشؤون الدولية .

2- ضمان الاستقرار الداخلي في الدولة : وذلك مرتبط بالأوضاع الداخلية في الدولة التي تهدد النظام السياسي ، وترتبط بشكل خاص باستراتيجيات قوى المعارضة والقوى السياسية الأخرى المعادية للنظام ، كما يرتبط الأمر بالأيديولوجيات المناهضة للنظام , كما أن للموضوع صلة بمقاومة أي اختراق أو تدخل من جانب أية دولة أو عقائد خارجية.

3- **تحقيق المصلحة القومية للدولة وتطوير وتعزيز التنمية الاقتصادية والوطنية الشاملة:** إن الغاية المثلى لأية سياسة خارجية هو تحقيق المصلحة القومية العليا لهذه الدولة والتي تلي الأمن في الأهمية ، وتعتمد عليه إلى حد كبير ، ونعني بذلك البنية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وما يتعلق بذلك من أساليب وعمليات .

وعلى الرغم من أهمية المصالح الاقتصادية ، فهي لا تقوم بمفردها ، وإنما ترتبط كذلك بمصالح سياسية قد تلعب دوراً في تعديل آثارها . ففي الدول الغربية التي تنتهج مبدأ اقتصاد السوق نرى فوراً مثل الحماية الروتينية للتجارة ، والمرور ، وسفر مواطني الدولة للخارج ، وتنظيم نشاط المواطنين الأجانب في الدولة. لا تشغل إلى جزءاً صغيراً من نشاط وزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى العاملة في قطاع الشؤون الخارجية ، ولكن المصالح الاقتصادية الخاصة الأهم في الولايات المتحدة ، هي تكمل الاقتصاديات المتعلقة بالمشروعات الخاصة التي تدخل في نطاق الاستثمارات الخارجية طويلة المدى الخاصة بأمريكا مثل مناجم النحاس والحديد ، ومزارع السكر والموز ، وشركات التلفون والمرافق الخاصة الأخرى في أمريكا اللاتينية أو حقول البترول في فنزويلا وليبيا والسعودية .

كما أن اللائحة الطويلة من المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الحد من الأسلحة ، ومهما كانت مشجعة لا تعني أنه أزيل خطر الحرب النووية ، فنواحي التقدم التكنولوجي في المنظومات السلاحية ضاعفت مراراً القوة التدميرية للترسانة النووية لكل دولة عظمى ، بالرغم من التوصل إلى اتفاقيات معدة للحد منها ، فالدول لا

توقع اتفاقيات السيطرة على الأسلحة لأهداف غيرية (متعلقة بالحب للغير) أو إنسانية بل لأن هذه الاتفاقيات تخدم المصلحة القومية .

4- **السعي والعمل من أجل تحقيق الطموحات والمكانة الدولية للدولة** : للعب دور هام على المسرح الدولي وفق رؤية الدولة ومصالحها ومكانتها وقوتها .

هذه الأهداف شاملة ودائمة ثابتة وتحتاج إلى موارد هائلة وفترة زمنية معقولة لتحقيقها .

إن وجود أهداف رئيسية يعني ذلك بالضرورة وجود أهداف فرعية مرتبطة بها وتعمل لتحقيقها .

حيث يوجد ثلاث مستويات للأهداف : تحقيق الهدف الهامشي يوصل إلى الفرعي الثانوي الذي يساعد على تحقيق الأهداف العليا .

الأهداف الكبرى ثابتة حيث تتغير ببطء شديد , اما الأهداف الفرعية فهي أقل ثباتاً , أما الهامشية فهي كثيرة وسريعة التغيير .

إذا تقسم أهداف السياسة الخارجية للدولة إلى :

أهداف بعيدة المدى :

1- أهداف دائمة لا تتغير تحافظ على الأمن القومي للدولة وتراثها وكيانها ونظامها السياسي ، والرخاء الاقتصادي للدولة .

2- مصالح الدولة القومية المختلفة وهي تأتي بالدرجة الثانية بعد الأهداف الدائمة وهي أقل ديمومة وثباتاً .

3- أهداف متغيرة تكتيكية مرحلية تتعلق بالمواقف والأوضاع الدولية والإقليمية .

البحث الخامس

التفاعل بين أهداف السياسات الخارجية للدول

توجد ثلاثة أنماط رئيسية من العلاقات بين الدول نتيجة التفاعل الحاصل بين أهداف سياساتها الخارجية ، وهذه الأنماط هي : النمط التعاوني ، والنمط الصراعي ، والنمط التنافسي .

فالدولة عندما تستقر على أهداف خارجية محددة ، فإنها تسعى إلى تغيير أو دعم أو مؤازرة مواقف الدول التي لسياساتها الخارجية علاقة بتحقيق تلك الأهداف وعلى قدر استجابة تلك الدول لما يراد منها أن تفعله أو تحجم عن فعله ، يتحدد نمط العلاقة بين تلك الأطراف سواء اتخذ ذلك طابعاً تعاونياً أو صراعاً أو تنافساً .

أولاً : <u>النمط التعاوني (سلبي وإيجابي)</u> : عندما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة النمط التعاوني كمؤشر لمدى التوافق بين أهداف السياسات الخارجية لمجموعة من الدول ، فإنه قد لا يكون من الواقعي تصور أن هذا التعاون المشترك يكون موجهاً دائماً وجهة بناءة وإيجابية مستنداً إلى أي أساس حقيقي . فقد تتعاون بعض الدول لإقامة تحالف عدواني يستهدف الإضرار بمصالح الغير أو تهديد أمنهم أو التسلط على مواردهم بغير وجه حق ، وتعتبر هذه إحدى صور التعاون السلبي سبباً رئيسياً في نشوب الصراعات وتفاقم حدة التوترات الدولية وتفجير الحروب . ويجب عدم التهوين من أهمية هذه الحقيقة الجوهرية من حقائق العلاقات الدولية .

ثانياً : <u>النمط الصراعي</u> : ينتج هذا النمط من التفاعل ، عن عدم توافق أهداف السياسات الخارجية للدول ، ويحدث عدم التوافق بهذا المعنى كنتيجة لإدراك إحدى الدول أو بعض الدول الأطراف تلك العلاقات أن ما تتبناه الدولة أو الدول الأخرى من أهداف أو ما تثيره من مطالب ينطوي على تهديد حقيقي لمصالحها أو لأمنها أو لقيمها الأساسية .

ثالثاً : <u>النمط التنافسي</u> : وهو أحد الأنماط الرئيسية للسلوك الدولي ، وهو لا يخرج عن كونه مزيجاً من علاقات التعاون والصراع . ويلاحظ ، أنه في المواقف الدولية التنافسية يمكن للدولة أن تحقق الأهداف التي تسعى إليها ضمن حدود معينة بصرف النظر عن طبيعة ردود فعل الدول الأخرى وما قد يبدر عنها من استجابات سلبية .

فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مثلاً ورغم ما كان يفصلهما عن بعضهما البعض من خلافات عميقة ومستترة ، فد تعاونتا معاً في مجال استكشاف الفضاء الخارجي دون أن يعني ذلك أن أيا منهما قد سعت إلى تغيير سياسات الدولة الأخرى كشرط مسبق للشروع في هذه المنافسة أو للاستمرار فيها .

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود ثمة فارق بين النمطين التنافسي والصراعي . فهذا الأخير محكوم دائماً بفكرة التهديد الذي يطغى على إدراكات أطرافه في مواجهة بعضهم البعض بينما يكون النمط التنافسي أكثر تحرراً من هذا المفهوم الضيق ، فالكسب الذي يحققه أحد الطرفين في موقف المنافسة لا يعني بالضرورة خسارة غير مقبولة للطرف الآخر . فكلا الطرفين يستطيع رغم ذلك أن يتعاون لإدراك كل منهما ولاقتناعهما بأن ما يكسبانه معاً من هذا التنافس يفوق ما يخسرانه من جراء ابتعادهما عنه أو وقوفهما خارج التنافس .

بيئة السياسة الخارجية :

يمكن القول أن أية سياسة خارجية لا تتم في فراغ بل هناك العديد من المؤثرات البيئية الداخلية والخارجية التي تحيط بصنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدولة إما في إطارها العام أو عند توجيهها نحو التعامل مع مشكلات دولية محددة .وبصفة عامة ، إن بيئة السياسة الخارجية في أي دولة ، وبخاصة في الدول الديمقراطية ، تتضمن الأبعاد الرئيسية التالية :

1- **<u>البيئة الدولية الخارجية :</u>** وهي بحقائقها وضغوطها ومؤثراتها قد تهيئ إمكانات إيجابية ومؤثر للحركة والفعل بينما قد تحد من إمكانات التصرف الأخرى البديلة ، وبصورة عامة ، فإنه كلما زادت

ضغوط البيئة الخارجية ضاقت حدود التصرف والاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الدولة .

غير أنه عندما يتعلق الأمر بظروف البيئة الخارجية ، فإنه يقع على عاتق متخذي القرارات الخارجية عبء تفسير مغزى المواقف الدولية التي يكونوا أطرافاً فيها . وذلك من حيث علاقتها بالمشكلات التي تواجه دولهم ويبحثون عن القرارات الملائمة لحلها . ومن أبرز العناصر التي تشكل رؤيتهم لأي موقف خارجي تلك الكيفية التي يحللون بها مواقف الأطراف الأخرى ويقيمون بها نواياهم ودوافعهم وأهدافهم .

2- **البيئة الداخلية** : ويقصد بها الأوضاع الاجتماعية السائدة في النظام السياسي والاقتصادي للدولة والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح المختلفة والأحزاب السياسية والرأي العام . وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة كون الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي قد تلقي بضغوط قوية نسبياً على أجهزة السياسة الخارجية في الدولة ، وبصورة يندر أن نجد لها مثيلاً في الأنظمة غير الديمقراطية ، كما أن ديمقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي حول القضايا التي تمسها قرارات السياسة الخارجية للدولة . كذلك فإن التركيبة الطبقية للنخبة المسيطرة على أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية تؤثر في تصورها في كيفية تصنيفها لأطراف المواقف الدولية الذين تتعامل معهم من خلال تلك القرارات .

3- **طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي** : الهيكل الذي ترسم في نطاقه هذه السياسات الخارجية وما يتعلق بها من قرارات وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها وتعقد الإجراءات التي تحكم عمليات الاتصال التي تتم فيها . وبمقتضى هذا البعد التنظيمي ، يمكن تركيز الضوء على العديد من الجوانب المهمة ، ومنها مدى خضوع السلطة التنفيذية للقيود والضوابط التشريعية عند تصميم مشاريع السياسة الخارجية طبيعة العلاقات القائمة بين رئيس الدولة ووزير الخارجية أو بينهما وبين مجموعة الخبراء والمستشارين العاملين في الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية للدولة .

وبكلمة واحدة ، يمكن القول بأنه في أي موقف من مواقف السياسة الخارجية ، فإن متخذ القرارات أو واضع السياسات يكون تحت تأثير العوامل التالية :

1- دوره الرسمي في جهاز اتخاذ القرارات المسؤول ومدى ما يتمتع به من صلاحيات .

2- فكرته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها .

3- طبيعة إدراكه للموقف الخارجي ومدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد .

4- تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات الخارجية البديله

5- الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية في دولته .

6- الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات دولية سابقة .

7- توقعاته عن ردود الأفعال التي يحتمل صدورها عن الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالموقف .

8- توجهات الرأي العام الداخلي وتوقعاته من هذه المواقف الخارجية .

9- الميول الشخصية لمتخذ القرارات الخارجية أو انتماءاته المذهبية .

كما أن هذا التباين في أهمية المتغيرات في مواقف السياسية الخارجية قد لا يقتصر على طبيعة وتكوين متخذي القرارات الخارجية واستعدادهم . بل قد ينبع كذلك من الاختلاف في ظروف تلك المواقف الخارجية نفسها . فبعض هذه المواقف قد يكون من السهل التنبؤ به أو توقعه مقدماً ، في حين قد لا يكون ذلك ممكناً بالدرجة ذاتها لمواقف خارجية أخرى . كما أن بعض المواقف الخارجية قد تكون ضاغطة بقوة على وقت واضعي تلك السياسات مما قد ينتج عنه إما الحد من قدرة أجهزة صنع السياسة الخارجية على تجميع كافة الحقائق ذات العلاقة بالموقف لتكون الصورة واضحة أمام متخذ القرار ، أو الحيلولة دون إجراء كافة التحليلات والتقييمات الضرورية لهذا الموقف من مختلف الجوانب .

البحث السادس

أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية

يقال أن السياسة هي فعل ورد فعل ، وهي كذلك ، مع إضافة هامة جدا وهو أن السياسة هي ورد فعل وامتناع عن الفعل ، ففي بعض الأحيان يقرر صانع السياسة عدم التصرف تجاه أمر معين ، أو قد يرى بأنه الأفضل عدم اتخاذ أي رد فعل (قرار) الآن وتأجيل اتخاذه لوقت لاحق .

وبالرغم من أنه صحيح فعلا أن عدم القيام بالفعل هو شكل من أشكال الفعل ، ويجب أن ينبثق عن العملية الذهنية ذاتها التي ينبثق عنها الفعل ، فإن استراتيجية عدم الفعل تثير على نحو واضح مشكلات أقل في التنفيذ .

وإذا قررت دولة ما أن تفعل شيئاً ما فإن منظومة الدول تقدم أقنية ممكنة لاستخدام مواردها . فالقناة الأولى هي سياسية ، وإن مظهرها الأكثر وضوحاً هو الدبلوماسية .

والقناة الثانية : هي الأسلوب والاقتصادي الذي يعتبر الأكثر اختلافاً وتعقيداً من كل الأقنية الأخرى

الدعاية مثالاً عليها .

القناة الثالثة : هي الأساليب النفسية التي تعتبر الدعاية مثالاً عليها .

القناة الرابعة : هي الأساليب العسكرية التي تتراوح بين الاستخدام الرمزي غير الموصوف بالعنف للقوة المسلحة وبين الحرب المكشوفة .

يمكن لأي دولة أن تستخدم أيا من هذه الأساليب أو المزج بينها لخلق تأثير أعظمي ، والمسؤولون يحاولون غالباً المحافظة على المرونة في تنفيذ السياسة ، أو تستخدم أسلوب التصعيد (الشديد) أو خفض الشدة ، أو التعديل ، أو حتى غض النظر نهائياً ، إذا كانت الظروف تملي ذلك .

أولاً: الأساليب والأدوات السياسية والدبلوماسية :

إن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية غالباً ما تأخذ طابعاً سياسياً ، وكلمة سياسي تستعمل للإشارة إلى العلاقة التي تربط حكومة بحكومة أخرى ، والاتصالات التي تقيمها الحكومات في ما بينها والطريقة التي تنفذ بها هذه الاتصالات يشار إليها عموماً بوصفها " الممارسة العملية للدبلوماسية" .

والدبلوماسية هي تلك العملية التي تتم من خلالها الاتصالات المباشرة بين إحدى الحكومات من ناحية ، وبين جهاز صنع القرار في حكومة أخرى من ناحية ثانية ، فإذا كان هدف دولة ما يتمثل في تأمين الحصول على موافقة دولة اخرى, فلا يمكن عندئذ الحصول على مثل هذه الموافقة إلا بالوسائل الدبلوماسية حصراً.

إن الإجراءات الفعلية للدبلوماسية كثيرة وتتراوح بين تلك الإجراءات ذات الطابع الرسمي العادي كالمذكرات ، والملاحظات ، والبيانات المشتركة من ناحية ، وبين المحادثات ذات الطابع غير الرسمي والعرضي أو العشوائي غالباً .

ومن حيث الجوهر ، فالدبلوماسية هي طريقة للتفاوض بني الأطراف ذات السيادة ، والدولة تنقل بوساطة الوسائل الدبلوماسية موقفها من قضية ما إلى دولة أخرى وتتلقى رد هذه الأخيرة ، وإن التغيرات في مواقف الأطراف تسجل دبلوماسياً ، كما أن التفصيل النهائي للعلاقة التي تتطور بين هذه الأطراف يكون موجوداً لدى الدبلوماسيين .

يمكن القول أن الوسائل الدبلوماسية يمكن أن تستخدم بأربعة أشكال مختلفة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة:

الشكل الأول : يمكن للدبلوماسية أن تستخدم بوصفها أداة للقسر ، من خلال اتخاذ خطوات تتسم بالفرض والإكراه تجاه الدولة الأخرى لإجبارها على القيام بتصرف معين .

الشكل الثاني : يمكن استخدام الدبلوماسية لممارسة الضغط وهكذا . فإن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى ، أو إبعاد دولة مستهدفة عن المنظمات أو المؤتمرات الدولية . يمكن أن يتما لأغراض قسرية. ويمكن أن يستخدم القسر في التفاوض إما بإعطاء إنذار أو بتحديد وقت ضيق لإنهاء ترتيبات معينة ، كما أن هناك ما يسمى . بالقسر النفسي في

الدبلوماسية كإلغاء المجاملات والطرائق الجيدة في الممارسة الدبلوماسية التقليدية ، وفي ممارسة العلاقات في جو من الذم وتشويه السمعة والتوتر العاطفي .

كما تستخدم الدبلوماسية في هذا الإطار للإقناع ، وهذا الشكل هو الأكثر استخداماً ، وذلك باستخدام النفوذ (التأثير) . ومن الصعوبة بمكان التمييز بين القسر والإقناع ، وغالباً ما يمتزج أحد هذين الأسلوبين بالآخر .

الشكل الثالث : تستخدم الدبلوماسية كأداة للضبط والسيطرة والتحكم . وهي ملائمة جداً لمهمة تمكين دولتين من تعديل أوضاعهما إزاء قضية ما بغية الوصول إلى علاقة مستقرة . يمكن للدول أن تعمل على

تقوية خلافاتها وتشديد نزاعاتها بطرائق كثيرة ومتنوعة ، ولكن التوتر بين هذه الدول لا يمكن السيطرة عليه وإضعافه إلا بوسائل دبلوماسية .

الشكل الرابع : وهو الإقناع لأن الدبلوماسية هي فن التفاوض في شأن الاتفاقيات المكتوبة ، فالاتفاقيات المكتوبة الرسمية تجسد الالتزامات الأكثر ربطاً لأصحابها في منظومة الدول المعاصرة ، ولا يمكن التوصل إليها إلا بإجراءات أو عمليات دبلوماسية ، وبالتالي يتم اللجوء إلى الحلول الوسط والتنازلات المتبادلة .

وعلى العموم هناك أربعة مقاييس أساسية لا بد من تحقيقها تنجح الأدوات الدبلوماسية تحقيق اهدافها :

1- يجب أن يكون الدبلوماسي متفهماً بوضوح للوضع القائم . يجب على الدبلوماسي أن يملك تفهما ووضوحاً للمضامين النهائية لسياسة بلده فيما يتعلق بالأغراض الواجب تحقيقها في المدى القريب ، وكذلك فإن الدبلوماسي المتمرس سوف يحاول أن يكون لديه تفهم واضح لوجهات النظر ، والاهتمامات ، والأغراض المتعلقة بالدول الأخرى ، لأنه إذا لم توجد مثل هذه الخلفية لديه ، فلن يكون قادراً على التفاوض على نحو فعال .

2- يجب على الدبلوماسي أن يكون واعياً تماماً للقدرة الحقيقية للدولة . إن هذا الوعي يتطلب من الدبلوماسي أن يقدر حجم قدرة القسر الذي يكون النظام مستعداً فعلياً لممارستها ، ومدى التأثير الذي يمكن الدولة أن تمارسه (تملكه) في وقت ما وفي هذه الشروط ، فإن الدبلوماسي المتمرس لن يحاول تجربة المبادرات التي تكون خارج قدرة الدولة ولن يرضى بأقل من الاستثمار الكامل للموارد المتاحة والمعدة لتحقيق أهداف الدولة.

3- يجب أن يكون الدبلوماسي مرناً , أي عليه أن يكون مستعداً لكافة التطورات الغير مرئية ، وأن يكون لديه دائماً خيارات وسياسات بديلة يمكن اللجوء إليها عند الحاجة ، وفي حالات الطوارئ أو الاحتياط.

4- يجب أن يكون الدبلوماسي مستعداً غالباً للتسوية المعتمدة على الحل الوسط في المسائل غير الأساسية لبلاده من خلال البدائل ، وأن لا يتنازل عن المبادئ الأساسية ويبتعد عن المساومة فيها ، كما أن عليه أن يرتب أهدافه حسب الأفضليات أو الأولويات التي تساعد الدبلوماسي في ابتكار الحلول الوسطية دون التخلي عن المسائل ذات الأهمية . يترتب على ذلك ومن الناحية النظرية أن على الدبلوماسي الجيد أن يرغب دائماً في التخلي عن الوضع ذي الأفضلية الأقل من أجل أن يضمن وضعاً آخر ذا أفضلية أكبر.

ثانياً- الوسائل والأدوات الاقتصادية والمالية :

تشكل الوسائل الاقتصادية أداة غير مباشرة في الضغط على الحكومات الأخرى وحثها أو قسرها على قبول رغبات الدولة الأولى .

الوسائل الاقتصادية تتسم بطابعين ، إما أن تستخدم بشكل قسري أو عن طريق الإقناع ، فالاستخدام القسري للوسائل الاقتصادية ، يكون بتهديد الدولة المستهدفة سواء بشكل عام أو في شروط خاصة ،

بالحرمان أو الإفقار ما لم تخضع لما يطلب منها . أما استخدام أسلوب الإقناع فيرتكز على إمكانية المكافئة الاقتصادية ، أو إعطاء مكاسب معينة لقاء التعديل المرضي في سلوك الدولة المستهدفة .

إلا أنه تجدر الملاحظة أن الدولة التي لا تتمتع بتفوق اقتصادي على دولة أخرى لا تكون في وضع يسمح لها بالتهديد بالانتقام الاقتصادي رداً على سياسة غير مقبولة ، وبالتالي فإن الاستخدام الأقصى للأدوات والوسائل الاقتصادية يبقى حكراً على تلك الدول القليلة ذات النفوذ الاقتصادي الواسع النطاق أو على تلك الدول التي تتحكم بسلع وخدمات اقتصادية حساسة وحرجة .

غالباً ما تولد الأدوات والوسائل الاقتصادية السخط والمقاومة ، والانتقام من قبل الدولة المستهدفة . لأن الخطوات الاقتصادية القسرية تخلق العداء ، وذلك لأن الشعوب تميل إلى رفض أسلوب التهديد أو الحرمان الاقتصادي . إضافة إلى أن الأساليب الإقناعية التي تكون مفيدة للدولة المستهدفة يمكن أن تخلق العداء باعتبار أن الخضوع للرشوة أو التهديد يكون مذلا لأسباب سياسية . وأن الكثير من دعوات دول جنوب العالم إلى تقديم " مساعدة خارجية دون قيود " إلى دوله يعكس وجهة النظر هذه .

في العلاقات الثنائية الجانب ، قلما تستخدم التقنيات الاقتصادية وحدها ، فالسياسة الاقتصادية الإقناعية تقترن عادة بدعاية واسعة النطاق ، وبمبادرات دبلوماسية ، بينما تترافق البرامج القسرية بنمط دبلوماسي قوي كما تترافق غالباً بضغوط عسكرية من أنواع مختلفة . إضافة إلى أن الضغط على دولة مستهدفة يمكن أن يؤدي إلى نتيجة أو تأثير مؤذ لاقتصاد الدولة صاحبة المبادرة ذاتها .

1- الأدوات والوسائل الاقتصادية الإقناعية :

لقد أثبتت بعض الوسائل الاقتصادية الإقناعية في الظروف السياسية الحالية نجاحتها وملاءمتها ، وربما كان أفضلها وأشهرها هو " المساعدة الخارجية " أي المنح والقروض المباشرة سواء كانت عينية أو نقداً أو سلعاً إلى دول أخرى أو قروض " اقتصادية الطابع " ، وتتألف من مواد غذائية ، أو من سلع رأسمالية ، أو منتجات استهلاكية ، وفي السنوات المبكرة للحرب الباردة أعطيت أفضلية إلى المساعدات العسكرية وما دعته الولايات المتحدة بـ " الدعم الدفاعي " في شكل مساعدة اقتصادية تخدم الأهداف العسكرية .

الأسلوب الثاني من المساعدات الاقتصادية هي تلك المعدة للتطوير ، وهي التي تستخدمها هي الدول المتطورة في محاولة لمساعدة الدول الأقل تطوراً في تطوير البنى التحتية والصناعية لتحقيق مستوى معيشة أعلى لشعوبها عموماً . ولكن يتسم هذا النمط من المساعدات بأنها باهظة الثمن وتحتاج إلى زمن طويل ، وغير مثمرة في مجال الفائدة السياسية ، وهذا ما دفع بالدول المانحة إلى خفضها إلى أدنى حد . على الرغم من أن نتائج مساعدة التطوير الثنائية الطرف لم تكن إيجابية أيضاً فيما يتعلق بجنوب العالم .

في الآونة الأخيرة ، تم استخدام سياسة التجارة والتوظيف المالي بوصفها أسلوب عمل للدول ، والاتفاقات الثنائية بين الدول خير شاهد على ذلك ، وقد غلفت هذه الاتفاقات بطابع سياسي على تبادل الفائدة الاقتصادية بمكافآت وتوظيفات سياسية .

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهر ملمح آخر من ملامح السياسة التجارية , وهو خلق وإقامة تكتلات تجارية من مختلف الأنواع وتوجيه دعوات للانضمام إلى هذه التكتلات أو المجموعات بوصفها

إغراءات تحث على التعاون السياسي , ويمكن أن نذكر في هذا المجال التأثير الذي مارسته دول الأسواق الاقتصادية الصناعية الرئيسية في مجرى الأحداث في دول الديمقراطيات الجديدة في أوربا الشرقية ، والذي (أي التأثير) نجم مما تستطيع الدول أن تقدمه في مجال المساعدات العادية والتقنية .

2- الأدوات والوسائل الاقتصادية القسرية :

يمكن تقسيم هذه الوسائل إلى عدة أنواع :

النوع الأول : التقييد على العلاقات الاقتصادية . والذي يشمل المجال الكامل من أعمال السيطرة على العملات الصعبة ، وشهادات وحصص التصدير ، والتعرفات وإغلاق الصرف بالعملات الأجنبية .
والهدف هو ضمان استمرار العلاقات الاقتصادية بطريقة ملائمة ومضمون وجوهر هذه التقييدات هو أن أي تحسن في العلاقات السياسية ستكون له نتائج اقتصادية فورية .

النوع الثاني : هو القطع المباشر للعلاقات الاقتصادية ، سيما إذا كانت الدولة التي تمارس عليها العقوبات من النوع التي تعتمد كلياً على الدولة المسيطرة ، خاصة إذا كانت من نوع المزودين بشكل خاص لبعض فئات رؤوس الأموال والسلع ، أو عندما تشكل سوقاً رئيسية لمنتجات الاقتصاد الزراعي ذي السلعة الوحيدة .

أما النوع الثالث : من القسر فينبثق من إلغاء أو توقيف برنامج توظيف رأس المال أو المساعدة الاقتصادية ، خاصة إذا كانت الدولة اعتادت على التدفق الثابت للمساعدة بمجرد وضع البرنامج المعد لذلك موضع التنفيذ ، وهكذا فإن اعتماد هذه الدول على استمرار تدفق رأس المال أو المساعدة يجعلها غير منيعة إزاء الضغوط التي تمارس عندما ينقطع الإمداد النظامي . وهذا الأسلوب يكون في أشد حالات عدم المناعة عندما تكون الدولة الخاضعة للقسر معتمدة بشكل كلي تقريباً على الدولة التي تمد لها يد المساعدة .

وهناك نوع آخر من نمط إغراق السوق بالسلع وبأسعار مخفضة في السوق الأجنبية بغية

تحقيق مكاسب على حساب المنتجين المحليين .

للتذكير فإن ميثاق الأمم المتحدة يسمح باتخاذ الإجراءات الاقتصادية القسرية ضد الدول التي تدان بكونها مسؤولة عن تشكيل تهديدات على السلام والأمن الدوليين ، وهناك أمثلة عديدة على مثل هذه الأعمال ، وبالتالي فإن نتائج أعمال المقاطعة المتعددة الأطراف كانت ولا تزال متناقضة وثمة حالتان متناقضتان حيال ذلك هما العقوبات الدولية ضد جنوب إفريقيا من ناحية ، والعقوبات الدولية ضد العراق من ناحية ثانية ، حيث نجحت الأولى في القضاء وتفكيك نظام التمييز العرقي الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا ، بينما فشلت العقوبات على العراق .

استنتاجات عن الأساليب الاقتصادية:

إن القسر في المفهوم الاقتصادي يسبب العداء بدون شك ولكن يمكنه أيضاً أن يدفع الدولة المستهدفة إلى إعادة النظر السريعة والمكثفة في السياسة . وفي الجانب الإقناعي من مجال العمل ، نجد أن البرنامج

الذي خطط بشكل جيد وبمهارة ، يحقق أحياناً فوائد سياسية بطريقة لا تتسم بالتناقض . إضافة إلى ما تقدم ، فإن التقنيات (الأساليب) الاقتصادية تكون أقل قيمة في الأوضاع القصيرة الأمد مما هي عليه في الفترات الأطوال ، وإن توقع الحصول على مكاسب سياسية في المدى القصير من استخدام أداة اقتصادية واحدة هو غير واقعي ، ونادراً ما تكون الدولة المستهدفة على درجة من عدم المناعة تجبرها على الاستجابة سياسياً في مثل هذه الظروف . أما في الفترات الزمنية الأطول ، فإن السياسات الاقتصادية الصحيحة يمكن أن تبدأ بالإقلال من حواجز الخلافات بين الدول ، وبالتالي يمكن أن تكون عندئذ ذات قيمة .

ثالثاً : الأساليب والأدوات العسكرية :

الأساليب والأدوات العسكرية هي الملاذ الأخير ، ولا تستخدم إلا إذا كانت الإجراءات الأقل شدة منها قد أثبتت عدم كفايتها في تحقيق الهدف المطلوب . وإن الثورة التكنولوجية الكبيرة في الحرب جعلت تأثير هذه المأساة أكثر حدة .

إن الوسائل العسكرية تشير فعلاً إلى مختلف استخدامات القوة العسكرية علماً أن ذروتها تعني الخوض الفعلي للحرب . وإن التوفيق بين اعتبارات السياسة من ناحية وبين التهديد بالحرب أو بدئها ، أو خوضها ، أو تجنبها من ناحية ثانية ، كان ولا يزال أحد الاهتمامات الرئيسية لصانع السياسة .

ومن المهم أن نبقي في الذهن أن العمل العسكري هو وسيلة لهدف سياسي ، وليس هدفاً بحد ذاته ، وهذا يعني أن " النصر " هو تقنية أو أسلوب وليس هدفاً . وإن الغرض من استخدام القوة العسكرية هو نفس الغرض من أي نوع آخر من أفعال الدولة ، أي تحقيق هدف منتقى سابقاً عبر إخضاع دول أخرى . وإن المدى الذي تستخدم فيه القوة العسكرية يتحدد بالقيمة المعطاة إلى الهدف المراد تحقيقه ، وبحجم المقاومة التي يتوقع صانع القرار في السياسة مواجهتها ، وإن الهدف من القتال ، الذي نعرفه بوصفه مناورة بالقوة العسكرية واستخدامها ، هو كسر إرادة العدو في المقاومة .

وعموماً فإن اللجوء إلى الأساليب العسكرية يشتق من حيث المبدأ من نفس نوع حسابات التكلفة ، والمخاطرة التي تسبق اتخاذ أي قرار سياسي ، ما دامت الحرب تقاس حتماً وبالدرجة الأولى ، بعدد الضحايا البشرية . وبالتالي فإن معظم المسؤولين عن السياسة سوف يحتاجون إلى مزايا أو أفضليات أكثر لتحقيق النجاح لأن ثمن الفشل في الحرب هو أعلى بكثير من ثمن أي مشروع سياسي آخر ، وهكذا فإن عوامل التكلفة تتطلب أن تقتصر الحرب على أهداف كبيرة إلى حد كاف لكي يمكن تبرير الإنفاق الحتمي الذي لا يمكن تجنبه .

ومن حيث المبدأ ، فإن استخدام التقنيات العسكرية التي يمكن أن تتوج بالحرب يتطلب أن يكون حجم القوة والعنف متناسب طرداً مع قيمة الهدف ، ومدى وطبيعة المقاومة التي ستتم مواجهتها . إن هذا المفهوم عن دور القوة ، الذي عبر عنه من قبل الفيلسوف السياسي مونتسكيو بأنه : " لا يجوز إيقاع دمار بالعدو أكثر من الحد الضروري لتحقيق الأهداف الموضوعة أصلا " ، هو الذي ساد خلال معظم تاريخ النظام الدولي, وبالتالي فقد أخذت الحرب بهذه الطريقة شكلها التقليدي في السياسة الخارجية .

إن الاستخدام المتعدد الجوانب للقوة من أجل التعامل مع التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين ، حسبما حددا من قبل مجلس الأمن الدولي ، هو مسألة مختلفة . وقد أثبتت حرب الخليج ضد العراق أن هذا الاستخدام وبغض النظر عن العمل الدفاعي الصرف ، هو الاستخدام المشروع الوحيد . وأحد الاستخدامات الفعالة القليلة للخيار العسكري في السياسة الخارجية . ومهما يكن من أمر ، وقبل أن يطبق المزيد من نزع السلاح المكثف ، وعلى نحو أكثر بكثير مما طبق حتى الآن ، فإن هذه الطريقة لا يمكن أن تستخدم إلا عندما تدعمها الدول الرئيسية في المنظومة الدولية .

المبحث السابع

محددات السياسة الخارجية

" العوامل التي تؤثر في رسم وتحديد السياسة الخارجية "

توجد عوامل متعددة تؤثر في رسم وتحديد السياسة الخارجية يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية :

العوامل الداخلية المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية

وتقسم إلى فئتين كبيرتين :

الفئة الأولى : وتشمل " العوامل الرئيسية الملموسة " . والفئة الثانية تشمل " العوامل الرئيسية غيرالملموسة .

يقصد بالمتغيرات الداخلية ، تلك المتغيرات التي تقبع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى وتشمل

المتغيرات :

أولاً :العوامل الرئيسية الملموسة :

1. **العوامل الجغرافية :** وتتمثل في :

- موقع الدولة الجغرافي : يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية من عدة نواحي ، فالموقع الجغرافي يحدد إلى درجة كبيرة المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية ، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة ، فالدولة توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها . كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة .

فموقع بلجيكا على مقربة من الساحل البريطاني أدى إلى أن تتبع بريطانيا سياسة عدم السماح بسيطرة قوى كبرى معادية على بلجيكا ، ولذلك فقد تدخلت عام ١٨١٣٠ لضمان استقلال بلجيكا عن هولندا حين حاولت فرنسا التدخل في الثورة البلجيكية . كذلك فإن موقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل ، جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر ، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتماداً رئيسياً .

ويعتبر هالفورد ماكندر من أشهر من تناول أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية . وهو يرى أن السيطرة الجغرافية لدولة معينة على إقليم جغرافي معين تؤدي إلى السيطرة على أقاليم أخرى .

قدم ماكندر نظريته عام ١٩١٩ واعتبر فيها أن أوربا وآسيا وإفريقيا هي جزيرة العالم ، وتوصل إلى النتائج التالية :

- من يسيطر على شرق أوربا ، يسيطر على قلب العالم .

- من يسيطر على قلب العالم ، يسيطر على جزيرة العالم .

- من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم .

وهذا يعني أن امتلاك الدولة لموقع جغرافي معين يمكنها من بسط نفوذها الخارجي على أقاليم أخرى ويحدد باحثوا الجغرافيا السياسية ثلاثة أشكال محددة لتأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية .

- **موقع المرور الدولي** : فهناك مواقع جغرافية تتسم بأنها طريق طبيعي للمرور والانتقال الدولي ، كقناة السويس ، وباب المندب ، وجبل طارق ، والبوسفور والدردنيل ، وتهتم الدول صاحبة تلك المواقع بحمايتها ، بينما تحاول الدول الأخرى التحكم فيها لأهميتها في مواصلاتها الدولية . ويختلف تأثير هذه المواقع على سياسات الدول التي تقع في إقليمها باختلاف القوة النسبية لتلك الدول . فإذا كانت الدولة صاحبة الممر ضعيفة فإن وجود الممر يكون عادة مدعاة للسيطرة الخارجية ، أما إذا كانت

الدولة قوية فيكون الممر وقتذاك مصدر للقوة الاقتصادية والمكانة الدولية .

- **المواقع المطلة على البحار** : يعتبر امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة أحد مصادر قوتها ذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي ولذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار كأفغانستان وساحل العاج ومنغوليا تعاني مشكلات اقتصادية هائلة نتيجة ارتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية ، ولهذا تحرص هذه الدول الدخول في علاقات ودية مع الدول المجاورة المطلة على البحار لضمان سهولة النقل الدولي . وتعد نظرية الضابط البحري الأمريكي " ألفرد ماهان " أن القوة القارية في أوربا وآسيا لن تستطيع تحدي القوة البحرية كبريطانيا ، والولايات المتحدة ، وقوة الدولة تتحدد بدرجة سيطرتها على البحار الكبرى ففي تلك البحار تتحدد مصائر الحرب . وكلما زادت سيطرة الدولة على البحار ذادت قوتها العامة .

- **الجزر** : يختلف تأثير الموقع الجزري للدولة على سياستها الخارجية باختلاف القوة النسبية للدولة ففي حالة الدول القوية نسبياً يكون الموقع الجزري دافعاً لتكوين قوة بحرية ضخمة ، وتوجيه السياسة الخارجية توجيهاً من شأنه حماية المداخل الطبيعية لتلك الجزر ، على نحو ما حاولت بريطانيا أن تفعله من خلال سياسة توازن القوى الأوربية منذ أواخر القرن الثامن عشر . وفي حالات أخرى قد يكون الموقع الجزري دافعاً لتدخل القوى الكبرى الأخرى في شؤون الدولة للاستفادة من الموقع الجزري الاستراتيجي ، ومن ذلك حرص الولايات المتحدة على السيطرة على جزيرة دييجو جارسيا في المحيط الهندي .

2. **المساحة الجغرافية** : إن اتساع المساحة يوفر إمكانات للدفاع في العمق " أمام الغزو الخارجي " ، كما حدث عندما تراجعت القوات الروسية إلى ما وراء موسكو أمام الغزو النابليوني عام ١٨١٢ ، ثم انتصارها في النهاية . ولكنه في الوقت ذاته قد يخلق مشكلات دفاعية أخرى في حالة الدولة المترامية الأطراف ، وخاصة تلك التي لا تمتلك إمكانات دفاعية وتكنولوجية كافية ، فتكون مصدراً للتهديدات الأجنبية الخارجية كما حدث للدولة العثمانية في القرن التاسع عشر.

كما أن اتساع المساحة الجغرافية قد يؤدي إلى توفر الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة والصناعة ، ولكن هذا يعتمد على الموقع الجغرافي للدولة . فاتساع مساحة أمريكيا مع موقعها المداري أدى إلى توفر الموارد الطبيعية بكميات هائلة بينما اتساع مساحة كندا مع موقعها الجغرافي القطبي لم يؤدي إلى النتيجة ذاتها . إذ من الممكن أن تتوافر الموارد الطبيعية في دول محدودة المساحة . كالكويت ولا تتوافر تلك الموارد في دول ذات مساحات أكبر مثل التشاد وافريقيا الوسطى .

3. **التضاريس الجغرافية :** تدل خبرة العديد من الدول إلى أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي ، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها . فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة . فأحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية على بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر هو تضاريس فارس الوعرة والتي شكلت ملاذاً طبيعياً لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية ، وكذلك الحال بالنسبة للدولة المنية ، على عكس التضاريس الجغرافية السهلية لمصر والعراق التي كانت من أوائل العوامل التي أغرت القوى الخارجية الآتية من الشرق على غزو هاتين الدولتين .

وتثير قضية التضاريس قضية الحدود . فعدم وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى تركيز حيز أساسي من سياستها الخارجية نحو حماية أمن حدودها ، خاصة المناطق التي يسهل على العدو اجتيازها أو خلق مناطق عازلة على حدودها . فأحد العوامل التي فسرت حرص الاتحاد السوفييتي السابق للهيمنة على أوربا الشرقية هو أن الغزوات الفرنسية والألمانية قد جاءت من خلال تلك المنطقة . ومن ثم فإن الهيمنة عليها تشكل خط الدفاع الأول عن الأراضي السوفييتية .

وإذا كانت العوامل الجغرافية تنتج هذه الآثار المحتملة على السياسات الخارجية للدول ، فإن حركية تأثير العوامل الجغرافية يعتمد على القوة النسبية للدولة ، وعلى مستوى التطور التكنولوجي فامتلاك الدولة لمواقع جغرافية استراتيجية قد لا يشكل في حد ذاته مصدراً للقوة ، بل إنه قد يكون باعثاً للتهديدات الخارجية إذا لم تكن الدولة تمتلك قوة عسكرية قادرة على حماية تلك المواقع . فامتلاك الدولة العثمانية

لمضائق البوسفور والدردنيل ، مع ضعف هذه الدولة أدى إلى زيادة التهديدات الروسية للدولة العثمانية . كما أن امتلاك لقناة السويس في ظروف ضعفها العسكري كان من العوامل التي شجعت بريطانيا على الإسراع باحتلالها . ومن ناحية أخرى ، فإن التكنولوجيا قد تغير من حركية تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية . فتطور تكنولوجيا الاتصال الدولي وتكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات قد جعل الكثير من فرضيات الجغرافيا السياسية حول أثر الجغرافيا على السياسة الخارجية محل شك كبير . فلم تعد الحدود الطبيعية ، على سبيل المثال ، تشكل عائقاً أمام احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة أو ضماناً لأمن الدولة ، كما أن كثيراً من مواقع المرور الدولي والجزر فقدت أهميتها مع التطور التكنولوجي المعاصر .

ب-**الموارد الاقتصادية والطبيعية** :

يقصد بالموارد الاقتصادية ، الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة . وتشمل الموارد الطبيعية ، مصادر الطاقة (البترول- الفحم - الغاز - المواد النووية) ، والمعادن الخام (كالحديد الخام ، والقصدير والنحاس ... الخ) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) ، والموارد الزراعية (كالقطن والحبوب وغيرها) . والواقع إن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة ، كما أنه يؤثر على قدرتها في الدخول بسباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح ، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها . فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية الطبيعية ، كما أن افتقار الدول لبعض الموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب ، فحاجة الولايات المتحدة إلى المواد البترولية من الشرق الأوسط كانت أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في سياستها إزاء المنطقة .

ت- السكان والقوى العاملة :

العامل الآخر هو التعداد الإجمال للسكان ، فالتعداد الكبير للسكان يعني قدرة أكبر على إنجاز مهام أكثر وبمستوى فعالية أعلى . ولكن هذه الأمور الأخرى قلما تكون متساوية : ويجب أن تتصف المعطيات عن السكان بعوامل معينة مثل توزع الأعمار ، وتوزع الجنس (ذكور إناث) ، والتوزع المكاني ، وفيما يتعلق بالأهداف العسكرية على سبيل المثال فإن الكثافة السكانية المتمركزة في مجموعات الأعمار الكبيرة لا تستطيع أن تقدم سوى إسهام أقل مما يقدم لها حسب حجمها.

وربما يكون التعداد السكاني العام مؤشراً أقل جدوى لأهداف تحليل القدرة من " القوة البشرية أو قوة الرجال التي تعني ذلك الجزء من السكان المتوفر لخدمة أهداف السياسة الخارجية ذات الأبعاد الأوسع فلكل الأفراد الذين يوجدون على هامش الحياة السياسية والذين تدعو إليهم الحاجة لمجرد المحافظة على وظائف المجتمع كمنتجي المواد الغذائية على سبيل المثال يجب أن يطرحوا حسابياً من التعداد الإجمالي ، وما يبقى هو الذي يشكل القوة العاملة التي يمكن استخدامها ، من خلال التوجيه الصحيح والقيادة ، والإدارة للإسهام في القدرات العسكرية والإنتاجية والسياسة الدولية .

بصفة عامة يمكن القول أن الحجم الصغير للغاية أو الحجم الكبير للغاية يعتبر عبئاً أكثر منه ميزة للدولة . ففي الدول التي لا يتوافر فيها العدد الكافي من السكان قد تصبح عملية النمو مستحيلة بدون استيراد العمالة الأجنبية ، مما يخلق بدوره أعباء على السياسة الخارجية للدولة .

ث- المردود الإنتاجي الصناعي والزراعي :

هذا المردود مرتبط بالقوة العاملة والموارد ، وهذا يعني أن الإنتاج هو استخدام الجهد البشري في تحويل الموارد من مواد خام إلى منتجات جاهزة ، وبالتالي فإن مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي يتحدد في جزء منه بوجود الموارد الطبيعية الأولية ، وفي جزء آخر منه بكمية ونوعية القوة العاملة التي تنفذ هذه المهمة .

إن جزءاً محدداً فقط من الإنتاج يكون ذا أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة ويتجسد في الإجابة على السؤال التالي : " كم ينتج مما تدعو إليه الحاجة في الوقت الراهن " . وعموماً إن قدرة الدولة على زيادة إنتاجها المهم سياسياً يجب أن تراعي رغبة الشعب في تحمل الحرمان لأن القدرة الإنتاجية المتزايدة تشمل غالباً تخفيضاً في قطاع الاقتصاد ذي التوجه الاستهلاكي .

ج- القوات المسلحة :

إن العامل الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية هو القوة العسكرية من بين العوامل الملموسة لأن الدول كانت دائماً تتخذ في ضوء الوسائل العسكرية ، إجراءات فعلية مكشوفة في أعلى مستوى من الشدة ، وعلى غرار العوامل الملموسة الأخرى ، فإن الاعتبار الأول يتعلق بالسؤال التالي : كم هو حجم المؤسسة العسكرية من حيث ما تتضمنه من قوات ؟ والمعيار الثاني هو الذي يتعلق بالمعدات والأسلحة : فما هو مدى حداثة تطورها ، وما هي قدرة الدولة في صنع المزيد منها ؟ والعامل الثالث ، هو الأبحاث التي تتم في مجال التطوير والتي تشمل :

1- التوزع النسبي للأفراد والمعدات بين مختلف أنواع القوات المسلحة .

2- نموذج تموضع الأفراد (القوات) والمعدات في أراضي الدولة ، والقواعد الموجودة في ما وراء البحار ، وعلى الصعيد التاريخي ، فان ما كان مهما هو هامش التفوق العسكري الذي وجد بين الدول ، وليس مستوى القوة العسكرية المطلق الذي يمكن لكل دولة تعبئته . وفي هذا المعنى ، فإن الدول تتباين فيما بينها بخصوص ذلك فلبنان قزم أمام فرنسا ولكنه عملاق بالنسبة لسويسرا .

ثانياً- العناصر غير المحسوسة أو غير الملموسة :

أ- المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

هذه المسائل لا تقاس كمياً ، ولكن تحدد بمدى إسهام الظاهرة إيجابياً أو سلبياً في فعالية الدولة في وضع معين . ويتجسد في دورها في مدى الإجابة على السؤال التالي وهو هل عملت الدولة وعبر مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تعبئ قدراتها على أكمل وجه وعلى الفعل ؟! وهل يقلل النظام الاقتصادي الهدر وانعدام الفعالية إلى الحد الأدنى العملي ، أم أنه توجد فرص كثيرة ضائعة للإنتاج

العقلاني ، وهل المجتمع متكامل ومنسق وبالتالي قادر على القيام بجهد موحد أم أن هناك حالات توتر داخلية مزمنة تبعد أو تحرف صانعي القرار عن اهتمامات السياسة الخارجية . إن هذه الأسئلة كلها وما يماثلها تسهم في الحكم على النموذج التنظيمي القومي للمجتمع والدولة .

ب- المستويان الثقافي والتكنولوجي :

إن المستوى الثقافي في الدولة يؤثر بشكل مباشر على مقدرة القوة العاملة ويحسنها مما يزيد المردود الإنتاجي الصناعي والفعالية العسكرية كما أن العامل التكنولوجي أو ما يسمى بـ " مهارة الآلة " التي تعني سهولة استخدام ، أدوات وتقنيات الحضارة الصناعية الحديثة . وتشمل الضبط العاطفي والتثقيف على نحو مساو للتعليم الفعلي للمهارات والإجراءات ، وبالتالي فإن التدريب المكثف واكتساب الانضباط الضروري هما شرطان مسبقان لتحقيق مهارة فعالة في استخدام الآلات .

إن الثقافة العامة و " مهارة الآلة " إضافة إلى نوعية الفئة العليا من الاختصاصيين المثقفين من أبرز الخواص الرئيسية للسكان . فهل تملك الدولة المعنية ما يكفي من الاختصاصيين في المجالات الملائمة ؟ وهل أن تدريبهم ومستوى أدائهم يكفي أو يلبي ، الحاجات أو الطلبات التي تكلفهم الدولة بها ؟ وهل أن المستوى العام للجهد التعليمي ، والعلمي ، والتكنولوجي يتقدم أو يتراجع أم يبقى متجمداً فقط ؟.

ت-المعنويات القومية :

وهو يعني الحالة الذهنية الشاملة أو المزاج في الدولة ما مع الإشارة على نحو خاص إلى مدى احساس المجتمع بكونه ملتزماً بسياسة الحكومة . وتكون الدولة ذات معنويات عالية , عندما يشعر النظام الحاكم بأنه مدعوم بإجماع نشيط وفعال و ويتطلب مثل هذا الشرط أن تكون النخبة المتحفزة سياسياً مقتنعة بأن السياسة الخارجية للحكومة تشتق من القيم السائدة في المجتمع ، وأنها تثق في قدرة صانعي السياسة على مواجهة التحديات الكامنة في السياسة والتغلب عليها .

والحالة المعنوية لا تشمل الخواص الإيجابية للولاء والثقة فحسب ، بل تشمل أيضاً تلك العناصر السلبية من نوع القدرة على تحمل الشدة أو خيبة الأمل ، أو الفشل المؤقت , وإذا ما أخذنا حالة الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية لتمكن القول أن الحالة المعنوية القومية للشعب الأمريكي ، التي ربما جاءت آنذاك في قمة الاهتمامات الأخرى للدولة في مستوى عال جدا . ومن الناحية التقليدية ، فإن الجمهور الأمريكي كان يؤمن بمبادئ العدالة ، والديمقراطية ، والأخلاق ، أثبت الهجوم على ميناء

بيرل هاربر في الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم هذه المبادئ بصراع مسلح ضد الدول الديكتاتورية التي شملت ألمانيا واليابان وإيطاليا . وكانت الحكومة تحتاج إلى دعم الشعب الأمريكي واستطاعت الحصول عليه .

ث- الرأي العام والاعلام :

له دور في السياسة الخارجية وصياغتها ، وقد ازداد تأثيره في ظل العولمة والثورة المعلوماتية وصار واضحاً أكثر .

ج- **العامل الأيديولوجي** :

وهو من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وشديد الأهمية لدى صانع القرار السياسي على وجه الخصوص ، لأن لذلك أهمية لرؤيته للأشياء والعالم والقوى السياسية ، فبدون شكل تؤثر الأيديولوجيا بعمق وبقوة في السياسة الخارجية وذلك من خلال الذهنية التي تكونها لدى صانع القرار السياسي من خلال التأثير على السياسات الخارجية للدول بشكل مباشر من حيث أنها تساعد في بعض الأحيان على التقارب أو العداء معها . كالصراع الأيديولوجي الاشتراكي والرأسمالي ، فالعامل الأيديولوجي يوطد العلاقات فيما بينها كما هو بين منظمة المؤتمر الإسلامي ، وقد يكون عامل توتير كما كان عليه الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة .

ثالثاً : العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية:

1- الهيئة الدولية ومكوناتها : من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية ,والمنظمات الاقليمية ومنظمات المجتمع المدني , والشركات المتعددة الجنسيات , والأحلاف السياسية والعسكرية والهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي , الشركات العابرة للحدود ، المنتديات الاقتصادية العالمية ...)

2- بروز بعض الظواهر في السياسة الدولية : مثل الإرهاب ، والتعاطي مع حقوق الإنسان , والعولمة ومناهضيها .

إن أي عامل مؤثر في السياسة الخارجية للدولة يكون له تأثير في أحد اتجاهين ، أما تنفيذ قرار سياسي معين أو إعاقة تنفيذ قرارات السياسة الخارجية للدولة . مثال الإرهاب وتأثيره ، وتحديد علاقة أمريكا مع غيرها من الدول بمقدار محاربة هذه الدول للإرهاب ، كذلك صدرت قرارات عن هيئات دولية تنص على محاربة الإرهاب مثل القرار (١٣٧٣) ٢٠٠١ ، والذي تم بموجبه تشكيل لجنة دولية لمكافحة الإرهاب . كما أقامت الدول الكثير من التحالفات فيما بينها لمحاربة الإرهاب . كما أن هاجس مكافحة الإرهاب أصبح من أبرز محددات السياسة الخارجية الأمريكية ، وهو وسيلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية كاتخاذه ذريعة لممارسة الضغوط على الدول والأنظمة التي تعارض سياستها والتعاون والتحالف مع الدول الأوربية وبعض الدول مثل اليابان والهند ودفع هذه الدول للتعاون مع أمريكا ، بما في ذلك استنزاف لموارد هذه الدول .

3- التحالفات الدولية يمكن أن تؤثر في السياسة الخارجية فعندما تكون الدولة عضواً في حلف معين ، فعليها أن تلتزم بمبادئ هذا الحلف وقراراته وأهدافه وتوجهاته .

البحث الثامن

اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

يعتبر اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية ، بل إن بعض الدارسين ينظر إلى السياسة باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة .

يقصد بالقرار اختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة . أما اتخاذ القرار فإنه ينصرف إلى مجموعة من التفاعلات التي تؤدي إلى هذا الاختيار . وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين هيكل اتخاذ القرار ، وعملية اتخاذ القرار .

يقصد بهيكل اتخاذ القرار ، ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار ، وبالذات نظام السلطة داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار ، أما عملية اتخاذ القرار, فإنها تعني مجموعة قواعد وأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين , أو خيارات معينة لحل مشكلة معينة , أي الاسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار .

ويمكن وصف هيكل اتخاذ قرار السياسة الخارجية انطلاقاً من فهم الأبعاد التالية :

1- توزيع السلطة :

ويقصد بذلك : مدى تكافؤ توزيع سلطة اتخاذ القرار (المشاركة) . فهناك هياكل لاتخاذ القرار يسيطر عليها قائد سلطوي واحد قادر على فرض وجهة نظره على أفراد المجموعة وهو ما يعرف باسم " مجموعة القائد المسيطر " يشارك الأعضاء في المناقشات ، ولكنهم يؤكدون في معظم الحالات تفضيلاته وخياراته ، وتتخذ القرارات بالتوافق وبالسرعة .

في المقابل هناك هياكل أخرى تتسم بقدر أكبر من التكافؤ في توزيع السلطة بين أفراد المجموعة فقائد المجموعة لا يستطيع أن يفرض وجهات نظره على باقي أفراد المجموعة ، وتتسم عملية اتخاذ القرار بالمعارضة وبطول فترة اتخاذ القرار ، وتعدد الآراء ، مثال ذلك مجلس قيادة الثورة المصري (١٩٥٣-١٩٥٦) .

2- دور الأعضاء :

وهذا متوقف على ما إذا كان أعضاء مجموعة اتخاذ القرار مستقلين ويعبرون عن وجهات نظرهم الذاتية ، أم أنهم مفوضين ، بمعنى أنهم يمثلون مؤسسات خارج مجموعة اتخاذ القرار . وبالتالي فهم ملتزمون بالتعبير عن آرائهم الذاتية في المسائل المعروضة للبحث ، ويستطيعون التصويت فوراً على تلك المسائل دون الرجوع إلى مؤسسات أخرى ، (مثال مجلس الوزراء البريطاني) . وهناك هياكل أخرى يتحدث كل عضو فيها باسم مؤسسة خارجية ، ولا يستطيع أن يغير وجهة نظره دون الرجوع إلى تلك المؤسسة ، وهنا ينشأ نوع من البطء والجمود النسبي في عملية اتخاذ القرار نتيجة استماتة كل عضو في الدفاع عن آراء مؤسسته (مثال : مجالس الوزراء التي تتكون من ائتلاف مجموعة من الأحزاب السياسية) .

3- التفاوت بين نمط السلطة الرسمي ونمط السلطة غير الرسمي :

ويقصد بذلك إذا كانت المؤسسة المنوط بها اتخاذ القرار رسمياً هي ذاتها المؤسسة التي تقوم باتخاذ القرار فعلياً .

فالدستور السوفييتي كان يخول مجلس رئاسة السوفييت الأعلى ومجلس الوزراء سلطة اتخاذ قرار السياسة الخارجية . ولكن الواقع العملي أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي كان هو الذي يتخذ هذا القرار : فوزير الخارجية الأمريكي يتمتع باختصاصات رسمية في مجال اتخاذ قرار السياسة الخارجية, ولكن مستشار الرئيس للأمن القومي قد يستأثر بتلك الاختصاصات كما حدث في ظل حكم الرئيس نيكسون حيث استأثر كسينجر بكثير من اختصاصات وزير الخارجية حتى أصبح هو ذاته وزيراً للخارجية .

4- مؤسسية اتخاذ القرار :

وهذا ينصرف إلى ما إذا كانت الأسس والقواعد المتفق عليها كإطار لاتخاذ القرار معروفة سلفاً قبل نشوء موقف اتخاذ القرار ، أم أنها تنشأ وتتغير من موقف إلى آخر . فعلى سبيل المثال فإنه من المعروف أن مجلس الوزراء البريطاني هو المؤسسة المنوط بها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في بريطانيا ، بينما لا يعرف في نظم سياسية أخرى طبيعة المؤسسة التي تتخذ قرار السياسة الخارجية عموماً .

5- أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار :

يرتبط بمؤسسية الهيكل أسلوب الاتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعة اتخاذ القرار ويشمل ذلك مدى وجود قواعد ونظم لاجتماع مجموعة اتخاذ القرار بشكل دوري ، ومدى توافر أجهزة لجمع المعلومات ومد الأعضاء بها ، وطبيعة تبادل المعلومات ، وهل تنتقل عبر القائد وحده أم لكل مصادره المستقلة ، كما يشمل أسلوب الاتصال ، وقواعد اتخاذ القرار ، كالتصويت السري أو العلني أو الإجماع الوفاقي دون التصويت .

مراحل اتخاذ القرار :

1- **نشأة الحافز :** تبدأ عملية اتخاذ القرار بوجود حافز معين في البيئة الخارجية . وقد يتخذ هذا الحافز شكل تغير معين في البيئة الطبيعية (كحدوث كارثة طبيعية ، أو أزمة اقتصادية) .

وهذا يشكل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار ، فحدوث كارثة طبيعية في دولة معينة ، قد يكون حافزاً لدولة أخرى على اتخاذ قرار المعونة ، كما أن قرار أمريكا وبريطانيا في يوليو 1956 بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي ، كان الحافز لاتخاذ مصر قرار تأميم شركة قناة السويس . (وقوف روسيا إلى جانب سورية في أزمتها وفي مجلس الأمن دفع سوريا لاتخاذ قرار التعامل بالروبل) .

2- **إدراك صانع القرار للحافز وتجميع المعلومات عنه :** إن نشأة الحافز لا تكفي ما لم يدرك . صانع القرار هذا الحافز فلن يكون له أي تأثير . وعملية الإدراك هذه تتأتي من بعدين هما :

علمه عن نشأة الحافزة ورؤيته لطبيعة هذا الحافز لم تصل المعلومات لصانع الا حدوث كارثة طبيعية في دولة أخرى ، فإنه لن يتخذ قرار بإرسال المعونة إلى تلك الدولة , ومن المهم أيضاً أن تصل المعلومات بشكل دقيق دون تشويه لمضمونها , فكثيراً ما اتخذت قرارات غير صحيحة بناءً على معلومات مشوهة عن طبيعة الحافز . كما ينطوي الأمر أيضاً على وعي صانع القرار بتأثير الحافز على إمكانية تحقيق أهدافه ، والفرص التي يخلقها الحافز لتحقيق الأهداف أو التهديدات التي يشكلها الحافز لتلك الأهداف ، فالحافز قد يشكل فرصة للإسراع في تحقيق أهداف السياسة الخارجية بمعدل يفوق المعدل المتوقع وقد يشكل : الحافز تهديداً لإمكانية تحقيق تلك الأهداف (كأن تهدد دولة أخرى باحتلال أجزاء من أراضي دولة صانع القرار) . وأخيراً فإن إدراك الحافز يختلف باختلاف صانعي القرار ، فما يدركه فرد على أنه تهديد قد لا يدركه فرد آخر على أنه كذلك .

3- **مرحلة تفسير المعلومات** : لا يكفي تجميع وتلقي المعلومات بل لا بد من العمل على تفسيرها ، ويقصد بذلك رفض أو قبول صدق المعلومات ، وربطها ببعضها البعض وإعطائها معنى معيناً يتعلق بالموقف الذي ترتبط به المعلومات , وهنا يظهر دور عقائد صانع القرار , ففي ضوء تلك العقائد قد يقبل صانع القرار المعلومات أو يرفضها , حتى ولو كانت المعلومات صحيحة , اللهم إلا إذا كانت شديدة الوضوح ولا تدع مجالاً للتصور الذاتي , فالخلاف الذي نشأ بين رئيس وزراء فرنسا (روفييه) ووزير الخارجية (ديلكاسييه) حول تفسير مدلول المعلومات الآتية عن النوايا الألمانية إزاء فرنسا أبان الصراع الألماني – الفرنسي سنة 1905 حول مراكش ، وعندما بانت حقيقة الموقف الألماني العدواني تم انتهاج سياسة متشددة إزاء ألمانيا .

في بعض الحالات ، قد يرفض صانع القرار المعلومات ، لأنها تتناقض ، مع نسقه العقيدي فقد رفض عبد الناصر قبول المعلومات التي وصلت عن استعداد بريطانيا للهجوم على مصر ، ولم يصدق المعلومات إلا بعد أن شاهد الطائرات البريطانية تدك المطارات المصرية سنة 1956.

4- **البحث عن البدائل واتخاذ القرار** : بعد أن يتم التعرف على الموقف ، يبدأ صانع القرار في البحث عن البدائل المتاحة ، واختيار واحد منها للتعامل مع الحافز ، وقد تأخذ عملية البحث

عن البدائل واختيار أحدها عدة أساليب هي الأسلوب التحليلي والمعرفي والتنظيمي .

ثانياً - العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار

1- **تقدير ووعي المشكلة** : لا يمكن اختيار أي سياسة دون تقدير المشكلة أو المسألة التي يؤثر فيها القرار ، وبداية يمكن القول أنه لا يوجد اثنان من المسؤولين في أي حكومة يمكنهما أن يريا نفس مجموعة الحقائق المتعلقة بهذه أو تلك المسألة من منظور واحد ، فلكل شخص شخصيته المميزة له ، ونظرته المهنية والتنظيمية والعقائدية الخاصة به ، ومعاييره أو مقاييسه الأخلاقية , كما يمكن أن توجد لدى كل شخص مصادره الشخصية التي يستقي منها معلوماته .

2- **حساب التكاليف والمخاطر** : إن العامل الرئيسي الثاني الذي يؤثر في قرارات السياسة

الخارجية هو تقدير التكاليف والمخاطر المترافقة مع القيام بفعل ما . فكل الأفعال السياسية تتطلب إنفاق بعض موارد الطرف المنفذ لها سواء من الناحية المادية أو الإنسانية ، وبالتالي فإن أي سياسة لا بد أن تحمل بحد ذاتها بعض المخاطر ، سواء بسبب احتمال الفشل عموماً أو بسبب النتائج السلبية الخاصة التي تنجم عن الفشل .

وفي تحديد التكاليف والمخاطر الممكنة ، فإن صانعي القرار الحكماء يفترضون غالباً أسوأ النتائج المحتملة لأي خطوة ممكنة . وبالتأكيد فإن " أسوأ سيناريو " يتصورونه هو الذي يمكن رؤيته في ضوء المعلومات المتوفرة . وبتعبير آخر فإن القرار عن الفعل يشير إلى أن صانعي السياسة يشعرون أن الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه يستحق أعلى ثمن يمكن أن تضطر الدولة المعنية لدفعه .

3- **مشكلة الإجماع الداخلي** : إن التقييد الآخر المفروض على صانع القرار يأتي من السياسة الداخلية للدولة المعنية . والسياسة الخارجية لأي دولة ترتبط إلى حد ما بالإجماع الشعبي وتتحدد في ضوء ما تسمح له مواقف جماهيرها . إلا أن الانخراط المكثف للجماهير في قضايا السياسة الخارجية ، وإن كان مصدراً هاماً محتملاً لدعم نظام ما ، يمكن أن يكون عاملاً معيقاً يمنع أحياناً المسؤولين من التوصل إلى أفضل الأحكام المهنية .

يكون الإجماع أكثر وضوحاً عندما يكون نوعياً . وفي أزمنة الأزمات خاصة ، نجد أن مواقف الجماهير تتركز على قضية نوعية معينة أو على مسألة سياسية وتصر على وضع معين ، وإذا لم يأخذ الرد الجماهيري الحسبان ما يكفي من المعطيات المعنية أو مجال اختيار ذا طابع عملي ، فإن هذه الظواهر يمكن أن تسبب إشكالاً معقداً لصانعي القرار .

يمكن أن يتطور الإجماع لدى السكان في دولة ما في شأن مسار سياسي معين لفترة طويلة نتيجة عوامل عامة واسعة الانتشار من نوع الممارسة والفعالية ، مثال غالبية الشعب الأمريكي يناهض السياسة الأمريكية في العراق بعد أن أيدها بغالبيته .

4- **نقص المعلومات** : تصنع معظم قرارات السياسة الخارجية في سياق أو شروط نقص المعلومات لأن الزمن الفاصل بين الحدث والقرار يجعل من انتظار صانعي السياسة حتى الحصول على الحقائق الكاملة أمراً عبثياً لا طائل منه . ولذا ، يكون هؤلاء ملزمين بالتصرف في ضوء المعلومات المتوفرة لديهم وعلى اتخاذ قراراتهم على نحو يقلل من عامل الخطر إلى أدنى حد . وإن الهدف من التشديد على أهمية الحصول على المعلومات هو الإقلال من المخاطر المقترنة بالقرارات أي الإقلال إلى أدنى حد من المجال الذي تكون فيه نتائج أي فعل مجهولة والتضخيم لما هو معروف عن احتمال تكرار هذه النتائج وبالرغم من أن اليقين يمكن ان يكون هدفاً مثالياً فإن أي استبدال فعال للمعرفة أو للرؤية النفاذة بمجرد التخمين قرارات السياسة الخارجية هو ربح صاف .

5- **ضغط الوقت** : إن العامل المؤثر الآخر في قرارات السياسة الخارجية هو الوقت المحدد والمتاح لاتخاذ القرار . فمع التحسين في وسائل النقل والاتصال ، تجد أن الأحداث تقع بسرعة أكبر بكثير من الماضي ، وأن نتائجها تصل إلى صنائع القرار خلال وقت أقصر بكثير أيضاً ، وإن تسارع الأحداث يعقد إلى حد كبير مهمة صانع القرار ، لأن المسؤولين يفتقرون غالباً إلى الوقت اللازم لتحليل

الأوضاع ، ومقارنة البدائل ، والقيام بالاختيار ، وهم لا يستطيعون التعامل مع معظم القضايا إلا بطريقة مختصرة وروتينية .

وإحدى النتائج السيئة للخطوات التي يندفع فيها معظم صانعي القرار في السياسة الخارجية هي الميل إلى التفكير الطويل الأمد بغية الابتعاد عن مناخ التوتر ، وعندما لا يوجد وقت لإضاعته في مجرد التفكير يمكن أن يفقد المسؤولون النظرة المستقبلية والمرونة اللتين تعتبران عادة ميزتين إيجابيتين لصانع السياسة. وفي الواقع فإن الأفراد المعرضين للضغط يفضلون تقديم الحد الأدنى من الالتزامات والردود الحذرة للغاية ، ويفسرون التوجيهات والأوامر في أضيق نطاق ممكن . وإن المسؤول الذي هو في عجلة من أمره يفضل دائماً الإجابة بـ "كلا" عوضاً عن "نعم" ، لأن الجواب الأول لا يعفيه من المسؤولية الفردية عن قرار ربما يثبت كونه غير متسم بالحكمة لاحقاً فحسب ، بل يجنبه أيضاً ضرورة فتح مجالات تحليل جديدة كلياً واتخاذ قرار لا يتوفر له سوى قليل من الوقت .

6- **الأسلوب القومي أو الوطني في اتخاذ القرار :** إن إحدى الظواهر المباشرة في السياسة المنسوبة إلى السياسة الخارجية هي درجة تأثر صانعي القرار في أية دولة بما يعرف بـ " الأسلوب القومي أو الوطني " أي ذلك التقليد السائد أو الصورة الذاتية لمجتمع ما ، اللذين يهيئان المسؤولين لإنجاز واجباتهم واتخاذ قراراتهم بطرائق تعتبر فريدة من نوعها وملائمة بشكل خاص .

إن الأسلوب القومي مهم في صنع القرارات بسبب تأثيره في المفاهيم العامة لصانعي القرار

عن البيئة أو الوسط المحيط الدولي في تحليلاتهم للتهديدات والأخطار النوعية والفرص التي تواجهها دولهم .

ففي بريطانيا نجد أن فكرة " التفكير المشوش " والذي يعبر عنه عادة بالرفض بأسلوب خفي للربط بين الخيارات الفورية والأهداف البعيدة الأمد ، أعطت السياسة البريطانية قدرة على المراوغة والتكيف لم تتح للدول الأخرى . ويعرف عن روسيا اهتمامها بالسرية ، كما أن ميل الصين إلى الشك عموماً يظهر في اسلوبها السياسي المتسم بالمركزية والمحافظة على مسافة ما من الآخرين وفرنسا تهتم بمسألة الشرف والمجد ..الخ.

ثالثاً: الهيئات المهنية لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية ودور القائد

هذه الهيئات مرتبطة بالنظام الدستوري المعتمد في الدولة ، وهي على العموم تكون مترابطة ومتداخلة في عملها مع بعضها البعض .

- مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية لا تشارك كلها بصنع القرار ، ولكن هناك أجهزة بعينها معنية بصنع القرار في بعض الدول فهناك مجلس أمن قومي يكون مؤلفاً عادة من رئيس الدولة ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ومستشار الأمن القومي . هذه المؤسسة تلعب دوراً هاماً في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية .

- في وزارة الخارجية السورية هناك لجنة سياسية تتكون من مجموعة من الخبراء القانونيين والسياسيين (سفراء سابقين) هذه اللجنة تجتمع بوجود وزير الخارجية وتناقش بعض المسائل الهامة وتضع اقتراحاتها .

- السلطة التنفيذية في الدولة هي التي تحتكر عملية وضع وتنفيذ السياسة الخارجية بينما السلطة التشريعية تلعب دوراً رقابياً على السياسة الخارجية من خلال سلطتها في تصديق المعاهدات الدولية ورقابتها المالية.

- الوحدة الصغيرة : التي تصنع القرار السياسي تتسم بالكتمان والسرية التامة في عملها وقلة عدد أفرادها, كل القرارات التي تصدر عن هذه الوحدة تعرض على الجهات العليا لدراستها .

رابعاً: العلاقة بين الهيئات المعنية بصنع القرار

- في السياسة الخارجية قد توجد تناقضات بين الأفراد المهتمين بالشؤون السياسية ، كما قد يحصل بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية أو نائب الرئيس أو حتى الرئيس نفسه وأحياناً قد ينطوي على خلافات قيمية وأيديولوجية .

- التناقض بين وزارة الخارجية وسفاراتها في الخارج ، إضافة إلى العلاقات داخل السفارة الواحدة .هل هناك تنظيم ، وآليات صحيحة في العمل أو هل هناك خلافات شخصية بين أعضاء البعثة.

- إن شخصية رئيس الدولة لها أهمية كبيرة في صنع القرار في السياسة الخارجية فالرئيس الخالد "حافظ الأسد" كان له أسلوبه المميز في إدارة السياسة الخارجية والذي يعتمد على ثبات المواقف والمبادئ السياسية . في بعض الأحيان يكون رئيس الدولة هو المهيمن الأساسي على السياسة الخارجية مثل جمال عبد الناصر في مصر سابقاً .

- مهما كانت طبيعة النظام السياسي ، فللقائد دور هام في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وهذا الدور ينبع من كون القائد يقع على رأس الهرم الذي يضع السياسة الخارجية وبالتالي فهو المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية ، فالبنية النفسية والأيديولوجية والسياسية لها دور هام في شخصية القائد مثلاً وصول زعماء متشددين إلى الحكم في بعض الدول قد يثير نزاعات دولية . هناك ثلاثة عوامل تؤثر في القائد عند اتخاذ القرار :

1. العامل الشخصي : بنيته النفسية ، نشأته ، خلفيته الأيديولوجية ،علاقاته الشخصية (نيكسون- ريغن).
2. العوامل الخارجية ، وتشمل البيئة الدولية بكل محتوياتها .
3. العوامل الداخلية ، وتشمل بنية الدولة ، مؤسساتها ، نقاط القوة والضعف ، القوى المتنافسة ، على صناعة القرار .

البحث التاسع

دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية

- يرى بعض الباحثين والدارسين في السياسة الخارجية أن هذه السياسة هي نتاج قوى اجتماعية ، كما أنها تصنع داخل مؤسسات سياسية وإدارية ضخمة تضع قيوداً على دور القائد السياسي ، كذلك فالقائد السياسي هو في النهاية ممثل الطبقة أو النخبة ، فالسياسة الخارجية الأمريكية مثلاً هي محصلة للنظام الاجتماعي الأمريكي والمؤسسة الصناعية والعسكرية المسيطرة على النظام السياسي ، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية .

- كما يرى هؤلاء الدارسون أن السياسة الخارجية لا يضعها قائد سياسي واحد وإنما يصنعها مجموعة من القادة السياسيين لكل منهم خصائصه المستقلة ، ومن شأن تفاعل تلك الخصائص في عملية صنع السياسة الخارجية أن يلغي الأثر المحتمل لقائد واحد . ومن ثم تصبح عملية السياسة الخارجية محصلة لتفاعل مجموعات من الأفراد .

- كذلك فإن تشابه الأدوار التي يضطلع بها القادة يدفعهم إلى اتباع سياسات متشابهة فالقادة يتبعون سياسات معينة تنبع من متطلب الدور الذي يضطلع به ويقصد بالدور " مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً المرتبطة بوظيفة معينة " وبهذا المعنى فإن منصب رئيس الدولة ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرها هي أدوار مختلفة يرتبط كل منها بسلوكيات معينة يتوقعها المجتمع ممن يضطلع بها .

ويرى الدارسون أن اضطلاع القائد السياسي بدور معين في المجتمع ، إنما يعني ضرورة القيام بتلك السلوكيات ، حتى ولو كانت تختلف عما يعتقده هذا القائد . فمن المتوقع أن يطالب وزير الدفاع بزيادة الإنفاق العسكري وتقوية المؤسسة العسكرية ، حتى لو كان يعتقد أنه لا توجد ثمة حاجة حقيقية إلى ذلك . ولذلك كثيراً ما رأينا قادة يدافعون عن آراء معينة ثم سرعان ما يتخلون عن تلك الآراء بمجرد وصولهم إلى السلطة ، لأن الوجود في السلطة والاضطلاع بالدور يتطلب ذلك .

إلا أن هذه الرؤية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية لا تستقيم وواقع الحال . فالقائد السياسي ليس مجرد ممثل لمصالح وتصورات وعقائد مؤسسة اجتماعية ، ولكنه فاعل نشيط في إعطاء تلك المصالح والتصورات والعقائد معاني محددة .

فإذا كان من الصحيح أن هناك مصالح قومية عامة يؤمن بها كل من يشغل منصب القائد السياسي المركزي , فإن تلك المصالح تكتسب أبعاداً محددة من خلال رؤية القائد لتلك المصالح , ووسائل تحقيقها . مثال: السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي في عهد نيكسون وريغان رغم انتماء كليهما إلى الحزب السياسي ذاته .

ورغم أن السياسة الخارجية السوفييتية كانت تتأثر بالأيديولوجية الماركسية – اللينينية , ومؤسسة الحزب الشيوعي السوفييتي , إلا أننا نلاحظ أن سياسة ستالين تجاه الدول الغربية كانت تختلف عن سياسة خرشوف إلى حد كبير , كما أن سياسة الأخير اختلفت جزرياً عن سياسة غورباتشوف .

كذلك فكثيراً ما تلعب شخصيات القادة السياسيين دوراً كبيراً في التأثير على السياسات الخارجية لدولهم , فوجود أنتوني إيدن في رئاسة الوزراء البريطانية في منتصف الخمسينات , وكراهيته الشخصية الشديدة لعبد الناصر , كانا من العوامل التي مهدت للعدوان البريطاني على مصر سنة 1956 , ويؤكد كثير من الدارسين أنه لو كان شخصاً آخر غير "إيدن" رئيساً للحكومة البريطانية في هذا الوقت , لتغير وجه السياسة البريطانية تجاه مصر .

كذلك فإن وجود بعض القادة السياسيين ذوي الشخصيات غير السوية في الحكم قد أثر على سياسات الدول الأخرى تجاههم , فوجود الإمبراطور السابق "بوكاسا" على رأس الحكم في إمبراطورية إفريقيا الوسطى ووجود "عبدي أمين" على رأس الحكومة في أوغندا , وما قاما به من تصرفات غير سورية كان من العوامل التي أدت إلى تباع الدولتين سياسات خارجية تتسم بالاضطراب في عهدهما.

إضافة إلى ذلك فإن خصائص القيادات السياسية لا يلغي بعضها البعض وإنما العكس هو الصحيح ، فالقائد السياسي المركزي يختار مستشاريه ومساعديه من بين من يتفقون معه في العقائد والتصورات ، فإذا اختلف أحدهم معه ، يتم إعفائه من منصبه ، ولذلك فقد أقال الإمبراطور "غليوم الثاني" المستشار الألماني " بسمارك " عام ١٨٩٠ ، لأن بسمارك لم يكن يشاركه تصوراته عن السياسة الخارجية الألمانية.

وفيما يتعلق بأهمية الدور الذي يضطلع به القائد السياسي ، فمن المؤكد أن هذا الدور يمنح القائد السياسي إحساساً بالمسؤولية ، ويوسع من نطاق المعلومات المتاحة بما قد يدفعه إلى إتباع سياسات تختلف عما كان يعتقده أو يتصوره . فقد نرى قادة سياسيين معارضين يتبعون حال وصولهم إلى السلطة ، سياسات لا تختلف كثيراً عن تلك السياسات التي كانوا يعارضونها وهم خارج السلطة . فرئيس الوزراء الكندي السابق " كلارك " نادى وهو في المعارضة بنقل السفارة الكندية في "اسرائيل" إلى القدس . ولكنه لم يجد بداً عندما وصل إلى السلطة من الاستمرار في تبني سياسة سلفه "ترودو" بعدم نقل السفارة , كما أن الرئيس ريغن لم يتردد بعد وصوله إلى الحكم من اتخاذ قرار بإعادة بيع القمح للاتحاد السوفييتي رغم توجهاته المعادية له , وذلك لحماية مصالح منتجي القمح الأمريكيين .

وعند تأمل السياسات التي تخلى عنها القائد السياسي بعد وصوله إلى السلطة ، ربما يتبين أن بعض تلك السياسات لم يكن يعكس عقائد وتصورات القائد السياسي ، ولكنه كان محصلة لعملية المزايدات السياسية الانتخابية التي تعود عليها القادة السياسيون في النظم الغربية الديمقراطية . ومن ثم يتخلى القائد السياسي عن تلك السياسات بعد وصوله إلى السلطة ، ليس لأن الدور الجديد يحتم ذلك ، ولكن لأن القائد السياسي لم يكن يؤمن أصلاً بتلك السياسات .

والسؤال الذي يجب أن يطرح بعد التأكيد على دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية هو حول العوامل التي قد تؤدي إلى تعظيم أثر القائد السياسي على السياسة الخارجية أو الإقلال منه . أي ما هي العوامل التي تجعل من القائد السياسي بمثابة المتغير الرئيسي في صنع السياسة الخارجية ؟ كما ويؤدي توافرها إلى زيادة أثر القائد في صناعة السياسة الخارجية ، ويشمل هذا التأثير مختلف أبعاد القائد السياسي سواء الدوافع الذاتية أو الخصائص الشخصية أو البيئة النفسية .

1- اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية :

يتراوح اهتمام القادة السياسيين بالسياسة الخارجية من قائد لآخر .فالرئيس الكندي والرئيس عبد الناصر كانا شديدي الاهتمام بالسياسة الخارجية ، بينما كان الرئيس " أيزنهاور " يفضل ترك السياسة الخارجية لوزير خارجيته دلاس . وتتفاوت أسباب الاهتمام بالسياسة الخارجية من قائد لآخر ، فالقائد السياسي قد يهتم بالسياسة الخارجية لأنه يراها أداة فعالة لتأكيد شعبيته ، أو لأن هناك عدواً خارجياً يهدد أمن الدولة ، أو لأنه يراها أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة . ولا شك أن مشاركة القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية تزيد من فرص تأثير دوافعه وخصائصه على تلك السياسة ، ومن ثم يمكن القول أنه كلما زاد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية ، زاد احتمال انعكاس المتغيرات القيادية على السياسة الخارجية لدولته .

2- درامية الوصول إلى السلطة :

يقصد بذلك أسلوب الوصول إلى السلطة ، فيما إذا كان القائد السياسي قد وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري ، أو ثورة سياسية ، أو نصر انتخابي ساحق ، ذلك أنه يعقب هذه الأحداث فترة تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة الشؤون الخارجية للدولة شبه مطلقة ، حتى وإن كان نظام الحكم ديمقراطياً . وتقدر طول هذه الفترة في النظم الديمقراطية ما بين ستة أشهر واثنتي عشر شهراً ، وبعد ذلك يبدأ النقد الجماهيري للقائد السياسي . ومن ثم تتضاءل تدريجياً حريته في إدارة السياسة الخارجية . ومن ثم يمكن القول أنه كلما اتخذ أسلوب وصول القائد السياسي للسلطة طابعاً درامياً زاد احتمال تأثير المتغيرات القيادية على السياسة الخارجية .

3- كاريزما القائد السياسي :

يقصد بالكاريزما قدرة القائد السياسي على اكتساب الولاء والإخلاص والثقة من جماهيره باعتباره مصدراً شرعياً للسلطة . وترجع أهمية الكاريزما إلى أنها تخلق لدى الجماهير انطباعاً عاماً بأن حل المشكلات العامة لن يتحقق إلا من خلال القائد السياسي . ومن ثم فإن هناك استعداداً لدى الجماهير لتقبل أفكار القائد السياسي وعقائده ومفاهيمه باعتبارها تمثل أفكار الجماهير وعقائدها ومفاهيمها ، أما بالنسبة للقائد السياسي الذي لا يتمتع بشخصية كارزمية فإن قدرته على صياغة السياسة الخارجية, من منطلق تصوراته الذاتية ، تكون محدودة بشكل كبير ، ومن أمثلة القادة السياسيين الكارزميين الذين أثروا على السياسة الخارجية لدولهم , ديغول في فرنسا , عبد الناصر في مصر , أما جيرالد فورد الرئيس الأمريكي الأسبق فإنه يقدم مثالاً حيّاً للقائد السياسي غير الكاريزمي الذي لا يؤثر كثيراً في السياسة الخارجية لدولته.

4- سلطة القائد السياسي بالنسبة للسياسة الخارجية :

التراوح سلطة القائد السياسي بصنع السياسة الخارجية من نظام سياسي إلى آخر . ففي النظم السياسية التسلطية تكاد تكون سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة ، بينما في النظم الديمقراطية

فغير ذلك ، لذلك يمكن توقع أن يكون دور السياسي في صنع السياسة الخارجية في النظم التسلطية بصفة عامة أكثر من دور القائد السياسي في صنع تلك السياسة في النظم الديمقراطية .

وكلما زاد ارتقاء القائد السياسي في سلم السلطة السياسية في دولته ، زاد احتمال انعكاس خصائصه الذاتية على السياسية الخارجية ، فالقائد على هرم السلطة السياسية تكون سلطته غير محدودة ، وهذا ما يعطي القائد السياسي إمكانية تفسير دوره في النظام السياسي طبقاً لمفاهيمه ومعتقداته . فرئيس الدولة في النظام الرئاسي يستطيع أن يوسع نطاق تفسير سلطاته بما يعطيه دوراً أكبر في عملية صنع السياسة الخارجية ، إذا كان لديه اهتمام أصلاً بعملية السياسة الخارجية ، وبالعكس فإن القائد السياسي في أسفل سلم السلطة السياسية (كوكيل وزارة الخارجية مثلاً) تكون سلطاته محددة تحديداً دقيقاً بما لا يعطيه فرصة إعادة تفسير دوره بما يتمشى مع مفاهيمه .

ومن ثم يمكن القول أنه كلما زادت سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية ، زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية لدولته .

5- خبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية :

إذا كان القائد السياسي قد تمرس بالعمل السياسي في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة كأن يكون قد عمل وزيراً للخارجية قبل وصوله إلى منصب رئيس الوزراء فإن احتمال تأثيره على السياسة الخارجية لدولته يزداد . والواقع أن القائد السياسي المتمرس في السياسة الخارجية تكون لديه عادة آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية . فهو يعرف كيف تدار السياسة الخارجية ، وانعكاساتها على السياسات العامة للدولة . ومن ثم فإنه يتجه مباشرة إلى الاضطلاع بدور فعال في عملية السياسة الخارجية . ومن أمثلة هؤلاء ، الملك فيصل بن عبد العزيز في السعودية ،

ودي مورفيل رئيس وزراء فرنسا الأسبق ، وليستر بيرستون رئيس وزراء كندا السابق ، الذين توليا منصب وزير الخارجية .

ومن ثم يمكن القول أنه كلما كان القائد السياسي متمرساً في شؤون السياسة الخارجية زاد احتمال تأثيره في السياسة الخارجية لدولته .

6- مرونة القائد السياسي :

يقصد بالمرونة حساسية القائد السياسي للبيئة الموضوعية ومدى استعداده لتغيير سياساته طبقاً لما يرد من معلومات . فالقائد السياسي قد يكون مرناً ومستعداً لتغيير آرائه وسياسته إذا أثبتت المعلومات خطأ تلك الآراء والسياسات وقد يكون جامداً ، بمعنى يحاول تكييف المعلومات لتتوافق مع آرائه وسياساته .

يمكن القول أن أثر القائد المرن سياسياً على السياسة الخارجية لدولة ما يكون عادة أقل من أثر القائد السياسي الذي يتمسك بعقائده ومفاهيمه ، حتى ولو كانت تتناقض مع المعلومات . ذلك أن استجابة القائد السياسي للمعلومات في صنع السياسة الخارجية يضعف تأثيره الشخصي على تلك السياسة . أما القائد

الجامد سياسياً فإنه يميل إلى صنع السياسة الخارجية انطلاقاً من تصوراته الخارجية ، وإلى إعادة تفسير المعلومات بما يتفق وتلك التصورات . ومن أمثلة ذلك حالة " جون فوستر دلاس " وزير خارجية أمريكا

الأسبق . فأحد مصادر تأثيره الضخم على السياسة الخارجية الأمريكية ، كان تمسكه الشديد بعقائده المعادية للشيوعية . إذن فإنه كلما زادت درجة جمود القائد السياسي زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية للدولة .

7- القائد السياسي في الدول النامية :

هناك علاقة عكسية بين مستوى تطور مؤسسات السياسة الخارجية للدولة وبين أثر القائد السياسي على السياسة الخارجية لتلك الدولة . فالدول التي تفتقر إلى مؤسسات سياسية قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية تتميز بعظم دور القائد السياسي في صنع تلك السياسة . ومن ذلك الدول النامية ، فهذه الدول تفتقر إلى الموارد الاقتصادية والسياسية الكافية لبناء منظمات قوية تضع وتنفذ السياسة الخارجية ، وعلى عكس ذلك تتوافر في الدول المتقدمة اقتصادياً المؤسسات السياسية القادرة على ممارسة دور فعال في صنع السياسة الخارجية يحد من دور القائد السياسي . بيد أنه من المحتمل أن يزداد دور القائد السياسي حتى في حالة الدول المتقدمة اقتصادياً ، إذا كان النظام تسلطياً ، كما كان الحال ألمانيا النازية مثلاً إذاً فإنه كلما تدنى مستوى تطور المؤسسات السياسية ، واتسم النظام السياسي بالطابع التسلطي, ازداد تأثير دور القائد السياسي على السياسة الخارجية .

8- غموض الموقف السياسي الخارجي والسياسة الخارجية :

هناك أربعة أشكال من المواقف الغامضة :

أ- أن يكون الموقف جديداً تماماً , بمعنى أنه لم يحدث من قبل للقائد السياسي.

ب-أن يكون الموقف معقداً إلى حد كبير , بمعنى وجود قدر كبير من المعلومات التي يجب أخذها في الاعتبار .

ت-أن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب تفسير الموقف .

ث-أن تكون المعلومات المتاحة نادرة إلى الحد الذي يصعب معه التعرف على الموقف .

ففي حالة الموقف الجديد ، وموقف المعلومات النادرة ، يعتمد القائد السياسي على مفاهيمه وإدراكاته وعقائده الذاتية للتوصل إلى قرار . فإذا كانت المعلومات غير متاحة ، فليس أمام القائد السياسي سوى عقائده كأساس للتوصل إلى قرار . أما في حالة الموقف المعقد وموقف المعلومات المتناقضة فإن تعقد وتناقض المعلومات يعطي للقائد السياسي مجالاً للمناورة ولتفسير المعلومات طبقاً لما يراه . فالموقف السياسي المتناقض يحتمل أكثر من تفسير ، والتفسير الذي يصل إليه القائد السياسي يكون عادة هو ذلك الذي يتفق وعقائده الذاتية .

ومن ثم ، يمكن القول أنه كلما ازداد غموض الموقف السياسي بالنسبة للقائد السياسي ، ازداد أثر القائد السياسي على السياسة الخارجية لدولته .

البحث العاشر

العلاقات بين السياستين الداخلية والخارجية

لقد ساد اعتقاد منذ زمن بعيد في العلاقات الدولية يؤكد على وجود اختلاف بين في الطبيعة بين السياستين الداخلية والخارجية ، أي أن مجال كل منهما يختلف عن المجال الذي يرتبط بالآخر ، ولكن هذه النظرة الكلاسيكية لفهم العلاقة التي تربط السياسة الداخلية بالخارجية بدأت بالتراجع منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وذهب بعض الكتاب إلى أهمية التحذير من مغبة الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية ، وأن الفصل بينهما هو فصل قسري غير عملي ويمكن أن يفضي إلى نتائج مأساوية للدولة التي تفصل بينهما ، فغالبية الدول المعاصرة بدأت تميل إلى عدم الفصل بين السياستين .

حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية (زعيمة العالم الحر) أخذت بهذه النظرية ، واعتقد منظرو السياسة الخارجية الأمريكية ، أن الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية اختفى منذ الحرب الباردة .

يقول الأمريكيون أن الحرب الباردة أدت إلى إزالة الحدود بين السياستين الداخلية والخارجية فأسباب ووسائل السياستين متشابهة ومتداخلة فلا يمكن تحقيق أهداف السياسة الخارجية دون أدوات ووسائل تخضع لسلطات السياسة الداخلية.

البريطانيون والفرنسيون توصلوا إلى قناعة أيضاً مفادها أن الاختلاف في الطبيعة بين السياستين الداخلية والخارجية . ويوجد ثلاثة تفسيرات في تحديد العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية :

الأول : أن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للارتكاسات التي تسيطر على المسرح السياسي الداخلي, على الساحة الدولية .

الثاني : أن مجموع الضغوط الخاصة بالسياسة الخارجية هي التي تحيط بالحقل السياسي الداخلي .

الثالث : ويركز على قيمة التفاعلات بين وجهين مختلفين لنفس النشاط .

1) **التفسير الأول :** أولوية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية (الفهم الماركسي) ، ويرى أصحاب هذا التفسير أن السياسة الخارجية هي انعكاس وامتداد للسياسة الداخلية والأولوية في العلاقة بين السياستين هي للسياسة الداخلية ، وهناك دلائل كثيرة تدعم هذا الرأي ، وبعض هذه الدلائل له طابع " مثالي " يتعلق بالهوية الوطنية فهي نموذج غير ملموس داخلي في جوهره ، يعبر عن عقائد الناس والمزاج العام أو الانطباع العام ، أو المزاج الوطني والشعبي الذي يغذي هذا الاعتقاد عندما يستخدم نماذج مصغرة ليصف بكلمة واحدة سلوك الدول الأجنبية : الألماني " تحاربي " ، الإنكليزي " أناني " ، الفرنسي " غير ثابت " ، الإسباني " فخور " ... الخ . وبالتالي فإن كل دولة تسعى إلى تأكيد

هويتها وذاتها حتى تتميز عن جيرانها ، وغالباً ما تلجأ الدول إلى التاريخ لتأكيد هذه الهوية وتعود إلى رسالة " الآباء المؤسسين " أو إلى الإنجازات البناءة التي ينسبونها لأنفسهم كي يركزوا شرعية سلطتهم (ثورة ١٧٨٩ بالنسبة للفرنسيين ، وثورة ١٩١٧ بالنسبة للسوفيات) .

وقد لا تتردد هذه الدول في استعادة التاريخ من أجل تصليب وتدعيم الوحدة الوطنية ، فالروس يتغنون بتراثهم الغني في العهد القيصري ، كما أن الصينين أعادوا الاعتبار للكونفوشيوسية بعد الثورة الثقافية ، كما أن الدول الحديثة الاستقلال تؤكد على مسألة الهوية ، فالعيد الوطني يتطابق دائماً مع ذكرى

" التحرير " حتى وإن كان هذا الأخير قد اكتسب بمفاوضات سلمية ، وتبرز مصر نوعيتها المتميزة مع أوروبا . أما النمسا فقد اكتشفت منذ عام 1955. مفهوم الحياد بالنسبة لها كعامل توازن داخلي ، ودور دولي على قياسها .

المسألة المهمة الأخرى وهي أن تقوم بعض الدول بقرن وعي هويتها بمهمة يجب القيام بها فأمريكا تعتبر نفسها المدافع الأول عن قيم الديمقراطية والسوفييت يعتبرون أنفسهم أول من أنشأ مجتمعاً اشتراكياً متطوراً وأول من تبنى الشيوعية, وأن بريق ثورة أكتوبر أنار طريق المستقبل لشعوب عدة دول. أما فرنسا فتركز شكلاً من أشكال التبشيرية المرتكزة على الإيمان بالمضمون الكوني لرسالتها الحضارية.

والبعض من الدلائل الأخرى له طابع " مادي " مستقى من المصلحة الوطنية التي يدافع كل بلد بموجبها ، على الساحة الدولية عن مصالحه الخاصة ، وبالتالي فإن أي مسؤول أو قائد سياسي يبرر تصرفاته وخياراته السياسية بالإشارة دائماً إلى المصلحة الوطنية وإن كان هذا المفهوم يكتنفه بعض الغموض وخاصة عندما ينتقل الشخص من المعارضة إلى السلطة ، فالجنرال ديغول المعادي لنظام الجزائر في عام ١٩٤٧ ، والمستدعي إلى السلطة تحت ضغط أنصار الجزائر الفرنسية في ١٩٥٨ ، صدق في ١٩٦٢ على اتفاقيات " أيفيان " التي منحت الاستقلال للجزائر ، ولذلك فإن المصلحة الوطنية نادراً ما تكون نتاج حساب قائم على العقلانية البحتة, فصياغتها تتضمن بالضرورة ,أحكام قيمية تكون تعبيراً عن الأيديولوجيا السائدة في بدل معين ، في فترة ما .

إن الماركسيين هم الذين قدموا الترجمة الأكثر جذرية ، والأكثر تلاحماً للتفسير المادي . وإذا ما قبلنا بأن الصراع الطبقي هو العامل السائد في التاريخ الإنساني ، فإن السياسة الخارجية ليست سوى انعكاس للتوترات التي تجري على المسرح السياسي الداخلي ، وقد استنتج السوفيات خلاصات عقيدية كانت الدعاية الرسمية تظهرها بتشكل واضح .

" إن السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، وللدول الاشتراكية الأخرى ، تختلف جذرياً عن السياسة الخارجية للدول البورجوازية . ويعود هذا الخلاف الرئيسي للتناقض العميق في البنيات الاقتصادية التحتية وفي علاقات الإنتاج في المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية " .

وقد كتب لينين بأن " الجذور الأكثر عمقاً للسياسة الداخلية ، وأيضاً الخارجية لدولتنا تتحدد بالمصالح الاقتصادية ، وبالوضع الاقتصادي للطبقات المسيطرة في دولتنا " . وذكر بالتداخل الديالكتيكي للسياسة

والاقتصاد عن طريق الإشارة إلى أن سياسة الطبقات والأحزاب ، والدول محددة ، في نهاية التحليل بالنظام الاقتصادي للمجتمع .

وإذا ما كانت الدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية تتناقض في كل شيء ، فإن ثمة أمر مشترك بينهما : هو أن سياستهما الخارجية ليست سوى التعبير والاستمرارية لسياستهما الداخلية ، التي تتعلق هي نفسها أيضاً موجود أو بغياب الصراع الطبقي على المستوى الوطني .

يؤكد كلود شيمون : لم يعد ثمة شؤون خارجية وإنما هناك ترجمة خارجية للسياسات الداخلية أي أن هناك قدرة توسيع نحو الخارج لما يشكل الأفضليات الداخلية .

إننا لا نستطيع بأية حال ، إهمال المصادر الداخلية للسياسة الخارجية ، حتى وإن كان علينا الحذر من إعطائها دوراً حصرياً ، أو حاسماً .

2) **التفسير الثاني :** أولوية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية :

أي خضوع السياسة الداخلية للسياسة الخارجية ، وبالتالي فإن الضغوط ذات الأصل الخارجي أكثر قوة من المطالب ذات الأصل الداخلي . وفي حالة النزاع بين هذه وتلك ، فإنه سيكون لا بد من التضحية بالثانية لحساب الأولى ، تحت طائلة جر البلاد إلى كوارث ، وهناك حالة أخرى تفترض أن تكون الضغوط الخارجية قوية جداً بحيث تجتاح كل حقل السياسة الداخلية ، وتجعل من هذا الأخير مجرد شبيه, أو بالأحرى ، الظل الملقى على السياسة الخارجية .

أ- وجهة نظر الجغرافيا السياسية : الجغرافيا السياسية هي نظرية تفتش عن تفسير السياسة بالجغرافيا ، أي من التكيفات الطبيعية التي تفرض على الدولة ، فبعض الدول محظوظ ، والبعض الآخر معاق بحجمه ، ومناخه ، وموارده الطبيعية ، وشكله الخارجي ، وأيضاً بموقعه على الخارطة السياسية ، ولهذا فإن مصير القوة والغنى هو غالباً هبة طبيعية متطلبة .

وهكذا فعامل المساحة لا يمكن أن يكون عامل غنى وقوة (أو العكس) إلا بتوافر عوامل أخرى مثل ديناميكية السكان ، ومهارة المسؤولين ، والتطور التكنولوجي ، التي تفترض كلها تدخلاً نشيطاً من جانب البشر . فاليابان تعد من بين أكبر القوى الصناعية في العالم ، بالرغم من النقص الذي تعاني منه أرضها في الموارد الطبيعية ، وكانت العربية السعودية وليبيا صحراء ، وقوى هامشية لو لم يقم خبراء من أصل أجنبي باكتشاف منابع البترول فيها .

ب - نظريات التبعية : تركز هذه النظرية على الضغوط الخارجية التي قد تثقل كاهل ليس فقط السياسة الخارجية بل والسياسة الداخلية أيضاً ، والبرهان يتمحور حول الدول النامية التي يخلق فقرها ، أو حالة خضوعها الكلي للسوق العالمية ، أو المساعدة الخارجية ، يؤدي إلى استلاب حقيقي للسيادة وبمقدار ما تخضع الدول النامية ، من أجل بقائها للمساعدة الخارجية ، فإنها تخسر كل استقلالية في القرار على المستوى الداخلي ، كما على المستوى الخارجي.

فالمعرفة الخارجية نادراً ما تقدم دون مقابل ، والقروض هي مصدر دين ، ومنح المساعدة يترافق غالباً مع شروط سياسية , النضال ضد التخريب بالنسبة للدول الرأس مالية , تدعيم الأنظمة الشيوعية أو الموالية للشيوعية بالنسبة للاتحاد السوفييتي السابق .

إن ربط التخلف باللجوء إلى المساعدة الخارجية يخلق وضعاً تملى فيه الخيارات الأساسية من الخارج

(التخطيط الاقتصادي ، السياسة النقدية ، السياسة الديموغرافية ...) . ولا يبقى من السيادة والاستقلال سوى المظاهر الخارجية . ويختفي هامش مناورة المسؤولين الوطنيين لأن السياسة الخارجية مفروضة بمقتضى الظروف ، والسياسة الخارجية تفرض موجباتها على السياسة الداخلية . وهذا لا يتوقف على الدول النامية ، بل المتطورة أيضاً فاليابان فيما يتعلق بتموينها بالمواد الأولية يفرض في الآن نفسه خيارات دبلوماسية (علاقات متميزة مع الدول الموردة وخاصة الدول البترولية) . وسياسة تجارية

" عدوانية " تجاه منافسيها الأمريكيين والأوربيين ، ونظام إنتاج يقوم على اللجوء إلى التكنولوجيا المتطورة ، وعلى نموذج خاص جداً من تنظيم العمل .

ختاماً : يمكن القول أن الدول القوية تخضع سياساتها الخارجية لمتطلبات السياسة الداخلية فيها ، وتحاول فرض سياسة خارجية دولية تخدم سياساتها الداخلية فيها ، أما إذا كانت الدول ضعيفة فتميل إلى تطبيق الاتجاه الثاني ، أي تبعية أو خضوع سياستها الداخلية لسياستها الخارجية ، فالمعيار هنا هو قوة الدولة .

3) التفسير الثالث : التفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية ، بصفتهما وجهان لنشاط واحد .

ومن أبرز أصحاب هذه النظرية الأمريكي جيمس روزنو .

تقييم العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية :

١- تداخل حقوق النشاط في السياستين الداخلية والخارجية مع وجود استقلال نسبي فهناك قطاع محض للسياسة الخارجية يشمل الدبلوماسية وقطاع آخر يتضمن الشؤون الداخلية وكل ما له علاقة بالشؤون الخاصة .

٢ - الاستمرارية والتغير : الحياة السياسية بطبيعتها غير مستقرة وهي متطورة ، وحتى تطورها يكون متقطعاً في بعض الأحيان , ، ففي البلدان الديمقراطية نتيجة لتعدد الأحزاب وتشاركها في الحكم .

ذلك من خلال الانقلاب أو الثورات والانتقال من حلف لآخر.

إذا حصل انقطاع في السياسة هل ينعكس ذلك على السياسة الخارجية ؟.

ليس بالضرورة أن تتغير السياسة الخارجية ، ولكن التقطع في الحياة السياسية الداخلية يوفر الفرصة للتغير في السياسة الخارجية , يمكن للتقلبات في السياسة الداخلية أن تحدث تغييرات أساسية في السياسة الخارجية وفي حال الدول الديمقراطية التي يتم فيها التناوب على السلطة قد يحدث تغيرات في السياسة الخارجية ، ولكنها على العموم تكون أقل من التغيرات التي تحدثها الانقلابات حيث لا تؤدي إلى تغيرات

جذرية في السياسة الخارجية . فالسياسة الخارجية تتميز بالديناميكية باستثناء بعض الدول التي تلتزم الحياد التام ، وحتى في النظام الواحد تحدث أحياناً تغيرات في السياسة الخارجية .

٣- مدى التوافق بين السياستين : من حيث المبدأ يجب أن يكون هناك توافق وتناغم بين السياستين ، وبطبيعة الحال العملية صعبة ، إمكانية إحداث توافق تام فمعطيات السياسة الداخلية تختلف عنها في السياسة الخارجية ، ولكن التوافق مسألة ضرورية ، لذلك لا بد من التوفيق بشكل كامل بين السياستين ، ولكن من المفيد منع الصدام بينهما .

Damascus University

وقل رب زدني علما
Damascus University

السياسة الخارجية الروسية

مقدمة

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية إذ جاءت هذه التحولات على شكل انقلابات ومنعطفات حاسمة أثرت في مكانة روسيا محيطها الإقليمي وبيئتها للجيوبوليتيكة وتركت بصماتها على عملية اتخاذ القرارات فـ الخارجية الروسية ، حيث فقدت روسيا السوفيتية خلال هذه الفترة مكانتها الإمبراطورية العظمى التي تمتعت بها خلال الحقبة السوفيتية

(١٩٢٧–١٩٩١) ، إذ كانت دولة عظمى امتدت مناطق نفوذ وأحلافها العسكرية والاقتصادية إلى بقاع شتى لا سيما في أوروبا الشرقية وآسيا الوسط والقوقاز لكن الإصلاحات التي تقدم بها غورباتشوف مهدت لانهيار الاتحاد السوفياتي بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحولات على صعيد البناء الداخلي وعلى صعيد تحديد الأولويات الوطنية للاتحاد السوفيتي وانتهت هذه الفترة من التاريخ بانهيار الإمبراطورية السوفيتية وتفتتها إلى خمس عشر جمهورية متباعدة للمشارب ومتعارضة المصالح في أحيان كثيرة .

ولعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد السوفيتي من ناحية وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى فقد انهار الاتحاد السوفياتي وتفككت مؤسساته أو على الأقل دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي وأصبح من المتعذر بناء أجهزة صنع سياسية خارجية جديدة ، وصياغة منظر للتعامل الدولي الروسي وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي . بسبب التفكك فقد تراجع الأداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي وما تبع ذلك مخاضات اجتماعية وثقافية واقتصادية عسيرة طالت أغلب طبقات المجتمع الروسي وشرائحه الاجتماعية والعرقية المختلفة .

لقد ظل وضع روسيا الاتحادية الداخلي يؤثر تأثيراً مباشراً في صوغ التوجه الاستراتيجي للدولة الروسية فقد نشأ على أنقاض الاتحاد السوفياتي ثلاث توجهات سياسية في الداخل .

أولاً : القوميون الروس المتطرفون أمثال جيرونوفسكي وآخرون الذين اعتنقوا النظرية الأوراسية الداعية إلى النهوض بدور قيادي رئيسي في الكتلة البرية الضخمة التي تشكل روسيا وآسيا .

ثانياً : الشيوعيون الروس والقادة العسكريون والذين يتفقون مع الطرح السابق.

ثالثاً : ما سمي بالتيار الإصلاحي فقد تبنى اقتصاد السوق والإصلاح وسيلة لبلوغ أهدافه وقد كان منهم من يدعو إلى إحلال الإصلاح بسرعة دون توقف في حين رأى آخرون أن يتم الإصلاح بروية وبخطى تراكمية وهو أمر قاد إلى الكثير من الأزمات الاقتصادية وساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي حتى حلت أزمة آب أغسطس ١٩٩٨ . التي كانت نتيجة توجهات القادة الروس وعلى رأسهم الرئيس بوريس يلتسن بعد عام ١٩٩١ واندفاعهم نحو الولايات المتحدة والغرب ظناً منهم أن مثل هذا التوجه سيعود على روسيا بالمساعدات والدعم الاقتصادي وقد استمرت روسيا التسعينات بحالة من التخبط الاقتصادي والسياسي

فكثيراً ما تغيرت عن تغير الحكومات في ظل الرئيس بوريس يلتسن فضلاً عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد الروسي .

إذن يمكننا القول أن فلاديمير بوتين استلم روسيا في عام ٢٠٠٠ وهي في حالة انتقالية غير مستقرة تماماً وهو ما استلزم منه انتهاج خط وطني صارم وبالفعل نجح إلى حد كبير في وقف التدهور والتخبط الذي عانتها روسيا في حقبة التسعينيات واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا وبدلاً من تراجع دور روسيا دولياً عادت تلعب دوراً مؤثراً ، وظهر حضور موسكو في عدة ملفات مهمة تعارض فيها الموقف الغربي مثل الملف النووي الإيراني حتى أن مجلة تايمز اختارت بوتين كأبرز شخصية عام ٢٠٠٧ ووصفت قيادته بالناجحة في فرض الاستقرار على تعرف الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة ونجحت بإعادة روسيا كقوة لها تأثيرها في الساحة الدولية.

وقد رفض بوتين إجراء تعديلات على الدستور بالشكل الذي يسمح له بالبقاء في سدة الحكم .

حسمت انتخابات عام ٢٠٠٨ لصالح ديمتري مدفيديف المدعوم من قبل بوتين بفارق كبير عن أي منافس أخر هذا بالإضافة إلى تسلم بوتين مهام رئاسة الوزراء وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على استمرار نهج بوتين السياسي .

محددات السياسية الخارجية الروسية :

أولاً : محددات البيئة الداخلية :

1- الموقع الجغرافي :

كان الاتحاد السوفيتي يشغل النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا وبذلك كان يمتد من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انحسرت المساحة التي كان المركز في موسكو يحكمها مع ذلك ما زالت روسيا الاتحادية تثير الذهول بتنوعها ومساحتها التي تبلغ 17,075,200 كم ٢ ولا تعد روسيا أكبر الدول الوارثة من حيث المساحة فقط بل الأكثر سكاناً أيضاً فقد بلغ - عدد سكانها في تموز ٢٠٠٤ (٧٨٢,٣٣٨,١٤٣) نسمة . ويمكن تقسيم روسيا الاتحادية من الناحية الجغرافية إلى ثلاث مناطق واسعة هي :

1- روسيا الأوروبية وتقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال .

2- سيبيريا : الممتدة من شرق جبال الأورال .

3- الشرق الأقصى الروسي : يمتد من نهاية السهول السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادئ .

إن موقع روسيا الاتحادية الجغرافي موقع قاري بكل ما ينطوي عليه من أسباب القوة والضعف ،صحيح أنه موقع منيع يتيح لها مزايا استراتيجية لا يستهان به لكنه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وبسط النفوذ فقد حرمت البلاد من تأثير البحار كما حرم الموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة وعلى طرق مواصلات سهلة بالعالم الخارجي.

2- العامل الاقتصادي :

استطاع الاقتصاد الروسي بعد عام ٢٠٠٠ تجاوز مراحل الاضطراب التي اصابته في عقد التي التسعينيات وذلك بإنشاءه قوة شرائية لدى المستهلكين وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال وخفض الضرائب وتطبيق قواعد اقتصاد السوق أن يكور اقتصادات العالم الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء ,وقد بلغت الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الروسي عام ٢٠٠٧ (٥٤) مليار دولار وتجاوز محصول الحبوب في عام ٢٠٠٨ (١٠٨) ملايين طن محققاً رقم قياسي على مدى الـ 15 سنة الأخيرة وهذا ما يسمح لروسيا بتصدير حوالي ٢٣ مليون طن حبوب لتكون بالمرتبة الثالثة عالمياً بين مصدري الحبوب وبلغ فائض ميزانية التجارة الخارجية الروسية عام ٢٠٠٨ (١٧٦) مليار دولار .

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أن الحكومة الروسية رأت أن عام 2009 كان عاماً صعباً وأن الأزمة قد تمتد إلى ثلاث سنوات بسبب :

1- تراجع الطلب العالمي على الطاقة .

2- هبوط أسعار المواد الخام التي تشكل عماد الاقتصاد الروسي .

3- إغلاق باب القروض الأجنبية في وجه الشركات الأجنبية .

4- ضعف السوق المالية الروسية .

إن الأزمة المالية الحالية تدفع روسيا إلى البحث عن جميع المجالات الخارجية الممكنة لإنعاش الاقتصاد الروسي والمحافظة على المستوى الذي وصل إليه وهذا يدفعها للسعي إلى إقامة علاقات اقتصادية متعددة وبعيدة المدى ولابد من القول أن المتغيرات الاقتصادية في روسيا كانت وما تزال أحد العوامل التي تؤدي إلى رسم السياسة الخارجية الروسية فكلما وجدت روسيا أن إقامة علاقات مع أي دولة ستعود عليها بالفائدة تتحفز وتندفع أكثر نحو هذه الدولة و إقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها(إيران نموذجاً).

3- العامل العسكري :

إن الاتحاد الروسي ورث الاتحاد السوفياتي الذي كان حتى حين تفككه يشكل القوة الكونية الثانية مع أمريكا فضلاً على أنه ورث الجزء الأعظم من الترسانة النووية - الاستراتيجية السوفيتية التي توصف بأنها آلة عسكرية ذات حجم ضخم جداً .

إن الوضع في الجانب العسكري كان منكباً على مضاعفة الاهتمام بما تمتلكه روسيا من السلاح عموماً والسلاح النووي خصوصاً ليصبح هذا السلاح محوراً لا غنى عنه سواء فيما يتعلق بالأمن الروسي أو حتى بالجانب الاقتصادي .

4- الرأي العام :

إن الشعب الروسي لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر وقوي وأن يكن دوره أخذاً في الزيـادة ومعظم وسائل الإعلام ما زالت جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات الرسمية وما يزال كثير منها يعتمد على الإعانات المالية الرسمية .

ثانياً : محددات البيئة الخارجية :

1- **تفكك العماد السوفياتي وتراجع الإيديولوجيا** :

طوال أربعة عقود من الحرب الباردة كانت الاعتبارات الإيديولوجية هـي الحاسمة لعلاقات موسكو وساستها تجاه الدول الأخرى فقامت السياسة على مساندة حركـات التحـرر الـوطني والحركات الثورية وتأييد الأحزاب الشيوعية . لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي سقطت القوالـب الإيديولوجية التي كانت تشكل وتحكم إلى حد ما علاقة الاتحاد السوفياتي بدول العالم وأصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي حاكمة الاستراتيجية الروسية .

2- **النظام العالمي الجديد** :

إن سقوط الاتحاد السوفياتي وظهور نظام عالمي أحادي أوجب على روسيا ضرورة التعامل مع أمريكا كأمر واقع وقد عجلت أحداث أيلول عام ٢٠٠١ في تعزيز التعاون بين أمريكا وروسيا سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ففضلاً عن التعاون المشترك في افغانستان تعـاطي الطرفان لحل النزاعات في كوريا الشمالية والشرق الأوسط والإرهاب لكن هذا التعاون لا ينفي حقيقة أن كلا الطرفين يسعى لتحقيق مصالحه ولو على حساب الطرف الآخر ـ هذا بالإضافة إلى وجود عدد لا يستهان بها من نقاط الخلاف في عدد من الملفات بين الطرفين لعـل أهمهـا الملف النووي الإيراني وتوسع حلف شمال الأطلسي شرقاً ليضم الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي وحرب روسيا الأخيرة في جورجيا .

3- **العامل الإقليمي** :

إن أهم ما يمكن ملاحظته في العامل الإقليمي بالنسبة لروسيا الاتحادية هو :

1- فقدان السيطرة على دول الاتحاد السوفياتي سابقاً .

2- ضياع ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى .

إن ما تقدم ولد إحساساً بالحرمان في ما يتعلق بمصادر الطاقة والمعادن الهائلـة فـي المنطقـة بالإضافة إلى أن استقلال أوكرانيا أدى إلى هذا الادعاء الروسي بكون روسيا حاملـة الهويـة السلافية إضافة لخسارة ٥٢ مليون نسمة ، من جانب آخر تواجه روسيا أيضاً في الشرق الأقصى موقفاً جيوبولتيكياً جديداً على جانب من الخطورة فعلى الرغم من عدم وقوع تغيرات في الأرض إلا أنه على امتداد قرون كانت الصين أضعف من روسيا في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية أما الآن فليس في وسع أي روسي مهتم بمستقبل بلاده والقلق من التغيرات الكبيرة التي حدثت بعد الحرب الباردة أن يتجاهل حقيقة كون الصبين في طريقها إلى أن تكون دولة أكثر من روسيا تقدماً وديناميكية ونجاحاً هذه الحقيقة لابد أن

تؤثر في إحساس روسيا بالأمن في منطقة الشرق الأقصى كما تؤثر في المصالح الروسية في آسيا الوسطى .

كانت خسارة أوكرانيا حاسمة من الناحية الجيوبوليتيكة لأنها ضيقت بشكل خطير اختبارات روسيا الجيواستراتيجية إذا كان في وسع روسيا حتى في حال فقدان دول البلطيق وبولندا أن تظل قادرة على السعي إلى زعامة إمبراطورية أوراسية نافذة تستطيع موسكو فيها أن تسيطر على الشعوب غير السلافية في جنوب الاتحاد السوفياتي السابق وجنوب شرقه لو أنها احتفظت بالسيطرة على أوكرانيا ولكن دون أوكرانيا فإن أي محاولة من جانب موسكو لإعادة الإمبراطورية الأوراسية يمكن أن تقود إلى تورط روسيا في نزاعات طويلة مع غير السلافيين الذين تصاعدت مشاعرهم القومية والدينية ولعل الحرب مع الشيشان لم تكن سوى النموذج الأول من تلك النزاعات .

تكررت خسارة روسيا لموقعها المتحكم في بحر البلطيق مرة ثانية ليس بسبب استقلال أوكرانيا وحدها ولكن بسبب الدول المستقلة حديثاً في القوقاز وهي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان التي عززت فرصة تركيا في إعادة إرساء نفوذها المفقود في المنطقة قبل عام ١٩٩١ كان البحر الأسود منصة انطلاق لبسط النفوذ الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط وفي منتصف التسعينيات لم يبق لروسيا سوى شريط ساحلي صغير على البحر الأسود ومناقشات غير محسومة مع أوكرانيا حول حقوق القواعد لما تبقي من الأسطول السوفياتي في البحر الأسود .

وفي الجنوب الشرقي كان الانقلاب الجيوبوليتيكي قد أحدث تغييراً بالدرجة نفسها من الأهمية في وضع بحر قزوين فقبل عام ١٩٩١ كان هذا البحر بحيرة روسية مع جزء جنوبي صغير واقع ضمن المحيط الخارجي الإيراني ، ومع استقلال كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان لم تعد روسيا سوى واحدة من خمس أطراف تمتلك ثروات بحر قزوين ولم يعد في وسبعها بأن تتصرف مفردة بهذه الثروات .

لقد أبدت روسيا وما زالت تبدي اهتماماً كبيراً بمنطقة القوقاز وبحر قزوين عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بسبب :

1- قبل عام ١٩٩١ كانت منطقة القوقاز بعيدة عن الحدود الروسية مع تركيا وإيران بوجود كل من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا كمناطق تخوم داخل البيت السوفياتي أما الآن فإن القوقاز في جنوب روسيا يمثل حدود روسيا الدولية مع الجيران .

2- إن التاريخ الحربي الروسي هو تاريخ مفعم بولع شديد للوصول إلى المياه المفتوحة وعلى رأسها مياه البحر الأسود .

3- رغبة روسيا في السيطرة على عملية تدفق النفط من بحر قزوين خوفاً من التوغل الأوروبي في تلك المنطقة من خلال شركات الاستثمار النفطية .

4- أدت أحداث 11 أيلول ٢٠٠١ إلى حرب أفغانستان وإلي وصول القواعد العسكرية الأمريكية إلى أطراف الحدود الروسية وصار القوقاز على مرمى حجر من هذه القوات .

ومما سبق يمكن القول أن هناك عدة مبادئ حكمت توجه روسيا في محيطها الإقليمي وهي :

1- الحفاظ على البنيان القومي الروسي وصونه بالتصدي لأي محاولات للتغلغل والاختراق الخارجي.

2- استبقاء الأقاليم المجاورة في وضع من الضعف حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن القومي الروسي.

أهداف السياسية الخارجية الروسية

أولاً : تقوية القدرات الروسية :

يتمثل في تحقيق هامش من الردع يضمن سلامة الاتحاد الروسي ذلك أن حجم التهديد المباشر غير المباشر الموجه إلى الاتحاد الروسي قد بلغ حدا لا يمكن التغاضي عنه .

ثانياً : الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية .

ثالثاً : تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي للبلد .

رابعاً : مكافحة الإرهاب .

خامساً : إقرار السلام العالمي وتجنب النزاعات العسكرية إلا عند الضرورة .

سادساً : حفظ الهيبة والمكانة الدولية .

سابعاً : تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة .

وقد استخدمت روسيا العديد من الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها منها :

الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية وهي وسيلة لتجاوز سلبية تراجع الدور الروسي على المستوى الدولي .

وللاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن .

ى الأزمات الدولية :

وقد عملت السياسة الخارجية الروسية على عدة اتجاهات في هذا المجال مثل :

أ- الحيلولة دون نشوب أي صراعات في مناطق العالم الساخنة .

ب- المحافظة على الوضع الإقليمي القائم والحيلولة دون الإخلال به .

3- الأسلحة والقيام بالتدريبات :

حيث تشكل صادرات الصناعة العسكرية أحد أهم مصادر العملات الصعبة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديث القاعدة الصناعية الحربية الروسية وتغطية جزء من استثمارات وزارة الدفاع في مجال توريد الأسلحة إلى القوات المسلحة الروسية .

وقد بلغت عائدات الأسلحة 3 مليارات خلال عام ٢٠٠٠ لتحتل روسيا بتلك المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح . وتعتبر كلاً من الصين و الهند أكبر مستوردين للسلاح الروسي هذا بالإضافة إلى النقل السياسي الذي يمنحه بيع السلاح للدولة المصدرة لدى الدولة المستوردة .

4- المساومات السياسية :

إن الكثير من التحركات والتوجهات الروسية تعد نوعاً من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموماً للحصول على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية من خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول الخارجية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وهـي وسيلة نجحت بها روسيا إلى حد ما والعلاقة مع إيران هي أكبر مثال على ذلك فقد تنازلت أمريكا عن مشروع الدرع الصاروخي الذي يعتبر أكبر تهديد للأمن القومي الروسي مقابل تعاون روسيا في الملف النووي الإيراني .

سمات السياسة الخارجية الروسية :

يمكننا رصد بعض أهم سمات السياسة الخارجية الروسية من خلال تحديد أهم معالم التوجيهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وهي:

أولاً : الواقعية :

تتسم الاستراتيجية الروسية والسياسة الخارجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسية براغماتية عن طريق الابتعاد عن الحجج الإيديولوجية التي كانت السياسة السوفياتية تقوم عليها ، واعتماد محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحاً وتعبيراً عن تطلعات روسيا المستقبلية وقد أشار بفغيني ساتانوفسكي مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو تعليقاً على توجهات روسيا لبيع أسلحة إلى سورية ، والتعاون النووي الروسي مع إيران التي تثير خلافات مع الولايات المتحدة وإسرائيل بشأنها إلى أن هذه السياسة هي سياسة واقعية ولم يعد هناك توق إلى الهيمنة الإيديولوجية .

ثانياً : الفاعلية :

وتبدو هذه الفاعلية واضحة من خلال ما يضمن بصورة أكثر جدية عدم العودة إلى الوراء من تواري عصر الإيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية وهنا يقف بوتين وخليفته ميدفيدف في نظر الغرب كحماة للخط الاستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق .

وإن الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط فيها وإتباع مختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية لتأكيد هذه الوحدة يمثلان دليلاً على فاعلية الاستراتيجية الروسية .

ثالثاً : المنفعة الاقتصادية :

وضع هدف جديد للسياسة الروسية هو هدف المنافسة على الأسواق إذ أحل الدستور الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية .

وهنا يظهر الفارق بين السياسة الروسية الحالية وما كان متبعاً في الحقبة السوفياتية فخلافاً للاتحاد السوفياتي تفضل روسيا الاتحادية ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها .

رابعاً : حرية الحركة :

إن تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مصالحها أو حركتها أو عناصر قوتها كما حصل إزاء القوى الكبرى التي خسرت في حروب كبرى كألمانيا واليابان فلم تحدث أي هزيمة عسكرية روسية بمعنى الكلم تدعو إلى المرارة .

فوضع روسيا الجديد لم يجعلها مجبرة على الانصياع إلى مواقف الدول الكبرى سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد وهذا الأمر أعطاها قدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية بما يتفق مع مصالحها .

خامساً : المرونة :

يمكننا أن نستشف ذلك من خلال ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بشأن مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها ففي حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها تؤيد روسيا الجهود الجماعية والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم وهو أمر ناجم عن إدراك روسيا لضعف نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة رغبتها في تأكيد أهميته لتحقيق مصالحها الحيوية الأمر الذي جعلها تدعو إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف وهو موقف يتصف بالمرونة لا بالاستسلام ما دام يتطلع إلى أن يكون أحد الأطراف المشاركة في الاتفاقيات المقترحة , ويدخل تحت باب المرونة الطريقة التي تعامل فيها الاتحاد الروسي مع المطالب الإقليمية لجواره الجديد وطريقة حل الخلافات المادية واقتسام أسطول البحر الأسود وقاعدته مع أوكرانيا .

سادساً : العلمية : تتضح علمية السياسة الروسية من خلال إدراك روسيا الاستراتيجي للقدرات العلمية التي ينبغي توظيفها استراتيجياً وخاصة الدور الأساسي للسلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي.

السياسة الخارجية الروسية

في الألفية الثالثة

شهد العالم أسوأ " كارثة جيوبولوتيكية " مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في (1991) بحسب تعبير رئيس الوزراء الروسي ، فلاديمير بوتين- وقد كان لذلك الحدث تداعيات هامة - على بينة النظام الدولي تتحول إلى الأحادية القطبية - أوروبا ، آسيا ، الشرق الأوسط وروسيا نفسها . .

استقلت عن الاتحاد السوفيتي (15) دول جديدة في آسيا الوسطى ، القوقاز ، وأوروبا .. وتقلصت مساحة روسيا لأول مرة منذ قرنين إلى (17) مليون كيلو متر مربع ، وفقدت مساحات . استراتيجية واسعة وتراجعت قدراتها الشاملة اقتصاديا وعسكريا ، وعانت من نزاعات انفصالية عنيدة ، وتغلغل غربي في تخومها ومناطق نفوذها السابقة في البلطيق ، شرق أوروبا ، البلقان ، القوقاز وآسيا الوسطى . فيما عانى المجتمع الروسي من وطأة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي خصخصة القطاعات الروسية بأبخس الأثمان ، كل تلك العوامل وضعت الأساس لتناقص التعدد السكاني في روسيا مع بداية الألفية الجديدة .وعلى خلفية هذا المشهد المعقد والمربك ، تولى فلاديمير بوتين رئاسة الحكومة الروسية أولا عام (1999) ، ثم الرئاسة مع مطلع الألفية الجديدة (2000) ، لتشهد روسيا تحولاً أساسياً تمثل في العودة بقوة إلى مسرح الأحداث السياسية العالمية ، مدفوعة بإصرار قيادتها الجديدة على بلوغ عالم متعدد الأقطاب ، يحمي المصالح القومية الروسية .

حيث ركزت السياسة الخارجية الروسية ، منذ ذلك الحين ، بدرجة كبيرة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف الدول الكبرى ، حتى لو لم يكن بنفس المكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي السابق ، وقد واجهت جهود بوتين في هذا الصدد تحديات هيكلية ، كان بعضها مرتبطاً بأولوية ترتيب الأوضاع الداخلية سياسياً واقتصادياً ، ومحدودية القدرات الاقتصادية ، السوفيتي السابق ، علاوة على هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية ، ورفضها السماح لروسيا بالقيام بدور بارز في القضايا العالمية ، هذه القيود جعلت أمام بوتين أدوات قليلة للغاية لتعزيز المكانة الدولية لروسيا ، لعل أهمها على الإطلاق امتلاك روسيا لترسانة نووية ضخمة ، وقاعدة ضخمة من التصنيع العسكري ، مما يمكنه من توظيف مبيعاته التسليحية كأداة فعالة سياستها الخارجية ، إضافة إلى موارد روسيا من النفط والغاز . وقد حاول بوتين الاستفادة ببراعة من هذه الأدوات ، وبالفعل حقق بوتين بعض النجاحات على صعيد وضع أسس للعلاقة الاسترتيجية مع الغرب ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود قيود عديدة أمام روسيا لاستحواذ على مكانة بارزة على الساحة الدولية ، في ظل الأزمات السياسة والاقتصادية التي تعاني منها .

محددات السياسة الخارجية الروسية

يحمل الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية أهمية كبيرة في عالم الجيوبوليتيك ، وتتفق جميع النظريات الجيوبوليتيكية على محورية منطقة القلب (روسيا) في السياسات العالمية ، فمن يسيطر على منطقة القلب ، بحسب ماكيندر ، يسيطر على الجزيرة العالمية . كما تشكل روسيا أكبر بلاد العالم جسر بري ضخم يربط آسيا بأوروبا ، إضافة إلى توافر احتياطات هائلة من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية ، والترسانة النووية . هذه الخلفية جعلت روسيا منذ ظهوره على مسرح التاريخ الحديث ، إحدى القوى العظمى التي امتدت مصالحها عبر العالم ، كما رتبت ، أيضاً ، مجموعة من محددات لسياستها الخارجية تتمثل في ممارسة دور عالمي يتطابق مع حجمها كقوة كبرى ؛ حماية أمنها القود القومي من التطويق والاحتواء في دول جوارها القريب ؛ الوصول المياه الدافئة تحقيقاً لمصالحها الوطنية في توسيع تجارتها ؛

التحول إلى مـورد الطاقة الأساس لأوروبا ، والمسار الأهم لمساراتها استمرار التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة وضبط التسلح الدولي ، بناء عالم متعدد الأقطاب .

السياسة الخارجية الروسية منذ عام 2000

كان لوصول الرئيس بوتين إلى السلطة مع بداية الألفية الجديدة كرئيس مؤقت أولا ثم منتخب منذ آذار

(2000) ، دوراً كبيراً في وقف تراجع القوة الروسية ، وقد حدد الرئيس بوتين استراتيجية روسيا في وثيقة الأمن القومي الصادرة في كانون الثاني (2000) ، التي عنت إحياء الدور الروسي عالميا ، وأنبأت عن استعداد روسيا لاستخدام الأسلحة النووية لحماية نفسها أو حماية حلفائها .2 وقد حددت الوثيقة توجها مستقبلياً لروسيا أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي حيث ستطور صلاتها مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، لإخراج روسيا من أزمتها المالية والمعيشية الخانقة فضلاً عن أزمة الديون وجدولتها . كما اشتمل مفهوم الأمن القومي الروسي على منظومة متكاملة للأمن المجتمعي والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية ، في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى التي لها تاريخ عريق ، وتقاليد ثقافية غنية ، وأنها تملك مواقع أوربية - أسيوية مهمة ، ذات قدرات علمية

الداخلية . وقد أشارت الوثيقة إلى التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي الروسي وتتمثل في

الآتي :

- محاولة بعض الدول والمنظمات الدولية التقليل من آليات الأمن الدولي كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي .
- السعي لإضعاف روسيا سياسياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً : ودورها في العالم .
- تقوية الأخلاق العسكرية – السياسية ، وتوسيع حلف الناتو شرقاً .
- إقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا .
- إضعاف روسيا دولياً ، بوصفها مركزا دولياً مؤثراً ، في عالم متعدد الأقطاب والقوميات وإضعاف دورها في اوروبا، والشرق الأوسط ، والقوقاز ، وآسيا الوسطى ، والبلدان المطلة على

الهادي .

- إثارة الإرهاب ضد روسيا وتشجيعه من الخارج لزعزعة الاستقرار فيها . " الشيشان .
- نزوع الناتو إلى استخدام القوة ، في مواجهة قرارات مجلس الأمن الدولي ، والإخلال، بالوضع الإستراتيجي الدولي كله .
- محاولات البعض إنتاج أجيال جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وسباق التسلح الجديد .

الضغوط العالمية على روسيا ، لإضعاف مجمعها الصناعي العسكري .

وغيرها من التهديدات المتنوعة ، وقد عالجتها الوثيقة من خلال الاستعداد لاكتشاف المخاطر الداخلية والخارجية ، وتقوية الاقتصاد الروسي ، عبر خطاط متكاملة ، اتخاذ خط مع سياسي وعلاقات متوازنة ومتناسقة مع العالم الخارجي خاصة الدول الكبرى ، مع تحقيق السياسة العسكرية والدبلوماسية وذلك طبقاً لمجموعة من الإجراءات أبرزها :

- إقرار وتأكيد دور الأمم المتحدة .
- المساعدة في حل المنازعات الإقليمية ، بما في ذلك الاشتراك في قوات حفظ السلام .
- تنفيذ الالتزامات الدولية من جميع الأطراف .
- إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .
- إيجاد الظروف الملائمة ، لدرء الخطر الخارجي عن روسيا في القرن الحادي والعشرين وخلق وسائل الدفاع الفعالة لحماية أمن روسيا .
- تدعيم القوات المسلحة الروسية ، التي تلعب الدور الأساسي في حماية أمن روسيا .

وعبرت الوثيقة أيضاً ، عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية ، وتوسع حلف الناتو شرقاً ، وعزم موسكو الدفاع عن مكانتها الدولية ، ومقاومة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلتها . كما أكدت الوثيقة على المفهوم الواضح للاستخدام النووي المبكر في حالة تهديد الأمن الروسي ، كإشارة لإظهار القوة والردع . وقد صدرت وثيقة (العقيدة العسكرية الروسية)، استكمالا لوثيقة الأمن القومي الروسي ،

حيث وقع الرئيس بوتين في 21 \4\2000 , الوثيقة رقم (607) الخاصة بتعديل العقيدة العسكرية لروسية الاتحادية ، والتي جاءت متطابقة ، في كثير مما احتوته ، مع وثيقة الأمن القومي الروسي ، وقد اتصفت بالتشدد في بعض بنودها ، مثل طرح احتمال البدء باستخدام السلاح النووي . كما أكدت على وجوب حماية روسيا من خطر هجوم جوي فضائي كنتيجة لتحليل عملية الأطلسي الجوية ضد صربيا ، ومشروع الدفاع الإستراتيجي الذي بدأت الإدارة الأمريكية تتجه نحو تنفيذه ، في تلك الفترة .

وفي حزيران (2000) قدم بوتين عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية ، عرفت باسم " مبدأ بوتين " ، وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي ، لكن ليس على حساب السياسة الخارجية ، والتركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب ، وأن هذا العالم لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة ، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسطى بشكل تدريجي ، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية . وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة الخارجية الروسية ، أولها أنه إذا استمر توسيع حلف شمال الأطلسي على بوابات روسيا الغربية ، فستسعى إلى دعم ترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول وثانيها أن روسيا تعارض القطبية الأحادية ولكنها ستعمل ع واشنطن في عدة قضايا مثل الحد من التسلح .

وأخيراً فإن روسيا ستعمل على دعم بيتنها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وكازاخستان ومنغوليا .

وفي المحصلة استطاع الرئيس بوتين بلورة التهديدات الرئيسية ، مركزاً على الموقف الاقتصادي الصعب لروسيا ، وسياسته للتغلب عليه ، وفي نفس الوقت أكد على اهتماماته بتحقيق الأمن العسكري ، بالتركيز على دعم الصناعات العسكرية ، والقوات المسلحة .

كما تحرك الرئيس بوتين ، في أول عام له ، في كل اتجاه في السياسة العالمية . وقد جاء ذلك انطلاقا من التأكيد على تعزيز المكانة الدولية لروسيا الاتحادية . لذا ، طرق الكرملين كل الميادين الممكنة بشكل متزامن . فقد حاولت الدبلوماسية الروسية بداية إطلاق استراتيجية أوروبية جديدة . ثم التفتت إلى الصين وأعادت تفعيل صلاتها مع حلفائها السابقين مثل كوبا وفيتنام .

وأخيراً اكتشف الكرملين جيرانه ، وهم الدول المستقلة الجديدة التي تشكلت بعد تفكك الاتحاد

السوفيتي ، ودول أوروبا الوسطى والشرقية .

وقد قدم بوتين مواقف وشعارات تكاملت خلال عدة أشهر من انتخابه ، لترسم ملامح برنامج أقرب إلى مواقف الاتجاه القومي الروسي المعتدل ، أهمها :(بناء الدولة القويـة), ضرورة استعادة مكانة روسيا وهيبتها على الساحة الدولية ؛ وتعزيز قدراتها الدفاعية ؛ ورفض الهيمنة الأمريكية على العالم ؛ والنظام أحادي القطبية ؛ فضلاً عن الإصرار على تحدي مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي ؛ وتعزيز العلاقات مع دول رابطة الكومنولث ؛ والعمل على مواجهة التغلغل الأمريكي فيه . كما شدد على أفضلية برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية ، وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بأن" الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية " . من ناحية أخرى .

الموقف الروسي من الحرب الأمريكية على الإرهاب

عندما وقعت أحداث (11/9) سارع بوتين إلى الانضمام إلى الحملة الدولية ضد الإرهاب ، وانطلاقاً من تصـور النطاق الفعلي للخطر الناشئ ، قرر بوتين تصـحيح السياسة الخارجية الروسية لم يكن أول رئيس يعلن تعازيه إلى الشعب الأمريكي فقط ، بل كان أول زعيم في العالم أعرب عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي والدخول الأمريكي إلى أفغانستان لقلب نظام طالبان . إلا أن واقع وطاة الحرب الشيشانية الثانية التي كانت تستنزف القوة الروسية ، بالإضافة إلى الضعف الشديد الذي تعانيه روسيا وعلى مختلف الصعد ، وحاجتها إلى معالجة أزمات الاقتصاد الروسي في نهاية القرن العشرين ، كانت وراء مبادرة بوتين ، وذلك ليحقق عدة مكاسب :

1- علاج قضية الشيشان التي تهدد أمن واستقرار الاتحاد الروسي ، بما يقود إلى هدف بوتين الرئيسي في تقوية الدولة الروسية ، عبر نزع فتيل الحرب في الشيشان التي كانت تتلقى الدعم من الخارج -بشكل خاص من طالبان - سواء المعنوي أو المادي . وعلى اعتبار أن دولة عظمى لا يجوز أن تبقى متورطة في حرب داخلية تستنزف مكانتها الدولية . من جهة ، وقدراتها من جهة أخرى .....كن إنهاء الحرب في الشيشان ، التي استغلتها الدول الغربية في ملف حقوق الإنسان في روسيا ، احتلت الأهمية الكبرى القرار الروسي للذهاب إلى الحرب ، بكل ما لها من تداعيات وجود جيش أمريكي على الحدود الجنوبية لروسيا ، ففي مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال في (11) شباط (

2002) ، أكد بوتين أنه وبوش كانا يسيران باتجاه واحد . في ما قاله بوش وقلته أنا, ثمة شيء مشترك ، وهو التالي : كلانا ندرك أن الإرهاب أصبح يملك صفة دولية .

2- التخلص من نظام طالبان في أفغانستان والذي هدد الأمن الروسي وشكل دعامة أساسية لعدم الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى على الحدود الروسية .

- الفوز بحصة في أفغانستان ما بعد طالبان " من خلال العلاقة مع تحالف الشمال الأفغاني ، وفقاً لبعض التصورات دفع الولايات المتحدة إلى المستنقع الأفغاني بما

يستنزف القدرات الأمريكية ويعجل بالتالي من بروز عالم متعدد الأقطاب .

- الانفتاح على الغرب مما يوفر لروسيا المصادر والاستثمارات الاقتصادية التي تساعد على النهوض باقتصادها ، فضلاً عن الدور الذي تلعبه الدول العربية في جدولة ديونها .

- هناك سبب لا يقل أهمية عن سابقيه يتمثل في دعم المنظومة الأمنية الروسية سيما بعد ضرب الناتو لكوسوفو في (1999) ، وتوسع الناتو شرقاً ، وسعي الإدارة الأمر الأمريكية إلى بناء منظومة الدرع الصاروخي ، حيث أعلن الرئيس بوش بعد (11/9) عن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ ، كما أعلن في نفس الوقت أن الولايات المتحدة ستقرر أية التزامات ورقابة موضوع تقليص الأسلحة الإستراتيجية بصورة مستقلة . وقد حاولت سياسة بوتين احتواء ذلك النهج الأمريكي .

وللواقع أدى نهج إدارة بوش الخاص بالاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ، والتي تنظم مستويات التسلح لدى الطرفين ، إلى مواجهة روسيا قضايا صعبة عديدة ، إذ تبقى روسيا كدولة نووية تقف موقف الند للولايات المتحدة ، ويعتبر التكافؤ في العلاقات بين البلدين في هذا المجال ، الأساس لسياسة روسيا المتفرعة على الصعيد العالمي ، ومن شأن التخلي عن نظام الرقابة الثنائية على التسلح والانتقال إلى القرارات الأمريكية الأحادية الجانب في هذا المضمار أن يلحق ضرراً سياسياً كبيراً بروسيا . كما أن من شأن ذلك أن يضعف الاستقرار على الصعيد العالمي أيضاً . لذلك ، أبدت موسكو مرونة تجاه الإدارة الأمريكية ، حيث تم التوقيع على المعاهدة الروسية الأمريكية الخاصة بتقليص الترسانات الهجومية الاستراتيجية في أيار

(2002) ، علماًأنها لم تكن تروق لروسيا من كافة النواحي ولاسيما في ذلك الجزء المتعلق باحتمال خزن الأسلحة الرؤوس النووية الواجب تقليصها . وهو ما أصرت عليه الولايات المتحدة ، و مع ذلك أقدمت روسيا على توقيع المعاهدة ، بصورة رئيسية من أجل إيقاف سلسلة القرارات الأحادية الجانب عن الولايات المتحدة في مجال الأمن ، سيما بعد انسحابها من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ .

كما قام بوتين بالتقارب لاحقاً مع الناتو إدراكاً منه بوجوب الحيلولة دون سيادة (المركزية الأطلسية) في عصر يتطلب توحيد الجهود الدولية من أجل تصفية مختلف مظاهر الإرهاب ، بينما واصل ، في الوقت نفسه ، اتخاذ موقف سلبي من توسيع الناتو ،. لأن هذا يقربه من حدود موسكو دون أي مبرر ، وقام بالخطوة التالية (بعد توقيع الوثيقة الأساسية) في علاقاتها مع الناتو ، إذ تشكل مجلس (روسيا - الناتو)

الذي تتخذ فيه القرارات المتعلقة بعمليات الناتو خارج حدود أعضائه ، بموافقة من جميع الأعضاء في المجلس ، بمن فيهم روسيا .

الموقف الروسي من الحرب على العراق

أصبحت المخططات الأمريكية المتعلقة بالعملية العسكرية , وتغير النظام في العراق في نهاية (2002) اختباراً جديداً للعلاقات الأمريكية الروسية . وخشيت موسكو من أن تؤدي الحرب في العراق إلى زعزعة الوضع المتقلب سلفاً في المنطقة القريبة من الحدود الروسية . وفي الحقيقة ، استناداً إلى القصة التي لم تنته في أفغانستان ، يمكننا اعتباره قلقاً مبرراً ، كما أن المؤسسة السياسة الروسية ورجال الأعمال الأثرياء كان لديهم ما يدفعهم للقلق أكثر من ذلك ، وهو الا يدفع النظام اللاحق ما يدين به العراق لروسيا (8 مليار دولار) ، وأن تعرض الحرب الاستثمارات الروسية في البلد للخطر ، من بينها عقود بمليارات الدولارات ، إضافة إلى خسارة 40 مليار دولار في العام كانت تشكل إجمالي التبادل اتجاري بين البلدين. وتتركز أغلب التعاملات بين البلدين في قطاع النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية وشبكة البنية الأساسية ، وكان في حكم المؤكد أن روسيا سوف تفقد هذه المكاسب عقب الاحتلال الأمريكي للعراق . فضلا عن الخشية الروسية مما يمكن أن يحدث في العراق من احتمالات تقسيمه أو شيوع الفوضى فيه مما يهدد استقرار المنطقة ، ويمكن أن ينتقل إلى دول آسيا الوسطى وبالتالي يهدد أمن الحدود الجنونية لروسيا . وإضافة لذلك ، كانت موسكو تخشى من أن يعمل النفط العراقي المستقبلي على تخفيض أسعار النفط العالمية ، خاصة في ضوء أن العوائد النفطية كانت ما تزال المصدرالأساسي للتنمية الاقتصادية الروسية . إضافة إلى ما سبق ، خشيت روسيا من حقيقة أن وجود القوات الأمريكية في العراق ستعزز سيطرة واشنطن على موارد ومسارات الطاقة في العالم ، وبالتالي تعزل روسيا مستقبلاً عنها ، كما خشي الكرملين من أن تستطيع واشنطن التحكم بسوق النفط العالمية عبر التحكم بنفط العراق وطرق الإمداد . وفي النهاية تصبح واشنطن منافسة لروسيا سياساتها النفطية القائمة على التحول إلى مورد الطاقة الأساسي لأوروبا .

وقد استندت موسكو في رفضها إلى تحالف من الدول الكبرى الرافضة للعملية ضم ألمانيا وفرنسا ، في مجلس الأمن ، وقد استطاع ذلك التحالف تعطيل صدور قرار الغزو عن مجلس الأمن ، ما جعل الولايات المتحدة دون غطاء دولي . ويبدو أن روسيا بدأت منذ ذلك دعم التدابير التي تحجم النفوذ الأميركي ، لتحمي بذلك دورها كقوة عظمى .

وبشكل عام ، أتى الموقف الروسي من غزو العراق محصلة لإدراك الكرملين أن هناك تغييراً حاداً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم ، تقوم على تغير الوضع القائم وتعديله عالمياً ، انطلاقاً من منطقة الشرق الأوسط والأخص الخليج العربي ، رغم ذلك لم ترد موسكو على الفعل التعديلي الأمريكي بتهديد نووي أو استنفار حتى للقوات التكتيكية ، مما يعكس حقائق القوة على الأرض فعلياً ، واكتفت روسيا بتشكيل حلف مع الدول المعارضة ، سمي (تحالف الحفاظ على الأمر الواقع) الذي بدأ في التفكك بعد احتلال العراق ، تحت وطأة التجاهل أو العقاب أو المسامحة الأمريكية . حيث انهار التعاون الروسي الفرنسي الألماني بعد الغزو الأمريكي للعراق ، والسقوط السريع للرئيس صدام حسين ، وقد سعت فرنسا

وألمانيا إلى مراجعة سياستيهما تجاه الولايات المتحدة ، أما روسيا فقد سعت إلى تجنب الاستمرار في النهج السابق من دون حلفائها .

السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار القريب

كانت علاقة روسيا بمحيطها الإقليمي دائماً من أولويات سياستها الخارجية ، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلـى تحـول الحدود السوفيتية السابق إلى دول مستقلة ذات سيادة ، وأصبحت . المحيط الإقليمي لروسيا . إلا أن روسيا ظلت تشعر بأن هذه الدول وإن لم تعد جزءاً منها إلا أنها ليست غريبة عنها ، من هنا أطلق مصطلح " الخارج القريب ' ' على تلك الدول كتعبير عن مكانتها لدى روسيا ,

وتسعى السياسة الخارجية الروسية إلى تقوية علاقتها بتلك الدولة ، وأن يكن أحد الأسباب لذلك محاولة إيجاد تكتل إقليمي مواجه للاتحاد الأوروبي ، ولحماية الحدود الروسية بالإضافة إلى عوامل أخرى هي :

أولاً: على الرغم من حصول هذه الدول على استقلالها السياسي ، لكن هناك درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين هذه الدول وروسيا ، يصعب إنهاؤها والتخلص منه بسهولة .

ثانياً: وجود حوالي (25) مليون روسي في تلك جمهوريات ، و يشكلون في كازاخستان حوالي

(38.7) % من عدد السكان ، وتحاول روسيا تحسين أوضاعهم المعيشية ، واستغلالهم كورقة نفوذ ساسي في تلك الدول .

ثالثاً : وجود تيارات داخل روسيا ، ولاسيما الشيوعيون والقوميون ، تنادي بإحياء الروابط والعلاقات هذه الدول .

منع تحول تلك الدول إلى محطات انطلاق لنفوذ خارجي معادي لروسيا .

- وجود تلك الدول على خطوط سير أنابيب النفط والطاقة الروسية ، وحاجة موسكو إلى بعضها لإيصال مواردها إلى الأسواق العالمية

– تواجد قواعد عسكرية روسية في بعض دول الجوار القريب (اتحاد الكومنولث) ، فروسيا تمتلك قواعد عسكرية في آسيا الوسطى (قيرغيزستان وطاجيكستان) في جنوب القوقاز (أرمينيا) .

إضافة إلى اعتماد أغلب تلك الدول على روسيا في مجال الحصول على موارد الطاقة ، حيث أن ي دول البلطيق الثلاث تستورد (90) % من احتياجاتها النفطية من روسيا ، وكامل استهلاكها من الغاز هو روسي ، أما بولندا فإنها تعتمد (100) % على النفط والغاز الروسيين . بالإضافة إلى حاجة بيلاروسيا وأوكرانيا إلى الطاقة من روسيا . وفي حال حصول تعارض في المصالح تستطيع روسيا قطع الغاز أو النفط عن تلك الدول أو رفع أسعارها أو المطالبة بالمبالغ المستحقة لروسيا من هذه الدول . وقد لجأت روسيا إلى ذلك بالفعل مع كل من بيلاروسيا واستونيا وأوكرانيا , فموارد الطاقة هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الروسية التي لن تتورع عن استخدامهما لتحقيق مصالحها .

وتتجه السياسة الخارجة الروسية إلى الحفاظ على مصالح روسيا في هذه الدول ، لذلك خشى روسيا من أي تحولات سياسيا من شأنها الإضرار بهذه المصالح ، فقد أبدت روسيا استيائها من امتداد حلف الناتو إليها ، الذي يعني تواجد قوات عسكرية ومطارات حربية على مقربة من روسيا مما يهدد أمنها القومي . كما استاءت روسيا من انضمام دول من جوارها القريب إلى الاتحاد الأوربي ، فقد سبق وانضمت عشرة دول إلى الاتحاد الأوربي عام (2004) . كما بدأت نوايا إدارة بوش الابن تتضح أكثر ، وأخذت السياسة الأمريكية تشد طوقاً حول روسيا ، مستخدمة الناتو . كمظلة لمد نفوذها إلى التخوم الروسية ، ومحاصرة روسيا ومنعها من تجاوز حدودها . حيث تجاهلت واشنطن اعتراضات روسيا حيال توسيع الناتو شرقاً . وفرضت أمر واقع جديد ، أصبحت جيوش الحلف بموجبه على بعد خطوات من الحدود الروسية ، مروراً ببدء واشنطن في نشر مظلة الدرع الصاروخية في أوائل عام 2004 في منطقة ألاسكا المحاذية لروسيا ، دون الالتفات لصرخات الاحتجاج التي أطلقتها موسكو ، وصولاً إلى الخاصرة الروسية الرخوة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ، حيث تلقت روسيا الضربات في جوارها لا وفشلت موسكو في فرض أية معادلة خلال عام كامل (2005) من التغيرات في هذه المنطقة . لقد أفلتت جورجيا من القبضة الروسية مع وصول "ميخائيل ساكاشفيلي" المدعوم من الولايات المتحدة والغرب إلى مقعد الرئاسة ، وفشل موسكو في إيصال مرشحها إلى الرئاسة في أبخازيا .

كما جاءت تفاعلات الانتخابات الأوكرانية وفوز المرشح الموالي للغرب الطامح إلى الخروج عن المحيط الروسي ، لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير ، وأدرك الروس أنهم فقدوا أوكرانيا جراء خطة لعزل روسيا وتجريدها من نفوذها الإقليمي .

وكدليل على الرضا الأميركي لما يحدث ، استبق الرئيس بوش قمة برتسلافا (24/2/2005) بتصريحات حملت دلالات واضحة للروس إذ قال " إن الثورة الديمقراطية التي انتصرت قبل سنوات في أوربا الشرقية وصلت أخيراً إلى أوكرانيا وجورجيا وباتت قريبة من مولدافيا ، وستصل أيضاً إلى روسيا البيضاء وكل شعوب المنطقة .

وبالرغم من الدعم الذي قدمته جمهوريات آسيا الوسطى للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب ، إلا أن واشنطن عملت على دعم انقلابات سلمية على نهج الثورات الملونة ضده لإزاحة عدد من الأنظمة الموالية لموسكو ، في كل من قيرغيزيا فيما عرف بـ " الثورة السوسنية " في آذار (2005) ، حيث تم الإطاحة بالرئيس عسكر أكاييف الذي فر لاجئا إلى موسكو ، كما حاولت واشنطن تكرار نفس العلمية في أوزبكستان فيما بعد عرف ب "أحداث أنديجان" (2005) إلا أنها فشلت .

وعلى أية حال ، استطاعت موسكو إثبات وجودها في جوارها القريب ، ممارسة سياسة الترغيب والترهيب ، حيث تكرر قطع الغاز عن أوكرانيا أثناء ولاية الرئيس فيكتور يوفشنكو ، المعارض لروسيا والمقرب من الغرب ، كما عادت موسكو عن سياسة الأسعار التفضيلية التي كانت تقدمها لكييف أيضاً . وكان للحرب الروسية الجورجية التي تفجرت في آب (2008) ، وعدم قدرة الولايات المتحدة على إنقاذ حليفها الجورجي ، تداعيات هامة على علاقة موسكو بجوارها ، إذ أحدثت الحرب هزات عنيفة في دول الاتحاد السوفيتي السابق ، كان منها ترنح الائتلاف الحاكم في أوكرانيا المؤيد للغرب ، وتحول رئيسة الوزراء يوليا تيموشنيكا عن تحالفها مع الرئيس الأمر الذي كان له آثاره في انتخابات (2010)

الأوكرانية حيث أتت بالمرشح المقرب من روسيا ، فيكتور يانوكوفيتش . الذي عقد مع الروس اتفاق تمديد وجود الأسطول الحربي الروسي في شبه جزيرة القرم .

بالمقابل ، حملت الحرب على جورجيا تداعيات مهمة على مسارات الطاقة في منطقة القوقاز ، حيث أصبح خط باكو تبليسي جيهان تحت السيطرة الروسية الضمنية ، مما حرك تركيا باتجاه التعاون مع روسيا في هذا المجال ، وبالتالي أفسح الطريق أمام تطور كبير في العلاقات التركية الروسية .

أما في آسيا الوسطى فقد لعبت الأزمة المالية العالمية ، وتراجع الولايات المتحدة دورا في قرار السلطات القيرغيزية (2009) بإغلاق القاعدة مناس الأمريكية مقابل قروض ومنح روسية . فيما كانت واشنطن تسعى إلى زيادة قواتها في أفغانستان لتحقيق " اندفاعة " بهدف هزيمة طالبان تمهيداً لخروجها منها . ومؤخراً حملت التطورات في قيرغيزستان حلفاء موسكو إلى السلطة ، إلا أن الاضطرابات العرقية وعدم الاستقرار السياسي قد تحمل مخاطر على الأمن الروسي .

السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة

تبنى بوتين ، في أولى سنوات رئاسته ، ضمن سياسته العملية الواقعية ، توجها توفيقيا في إدارة علاقات روسيا مع الولايات ، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية الولايات المتحدة لا تعني التحالف ، إنما ينبغي على السياسة الخارجية الروسية أن تتخذ موقفاً متوازناً في علاقاتها الدولية ، بمعنى ألا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية ، رافضاً بذلك مقولات التيار الليبرالي المهادن (الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب في كافة المجالات باعتبار ذلك مصلحة استراتيجية وحيوية لروسيا) والمحافظ المتشدد (القائل بأن سياسة المهادنة أدت لتأكل المكانة الدولية لروسيا ، والمطالبة باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى في العالم) .

لكن في ظل الضغوط والخلافات الغربية ، اتجهت السياسة الخارجية الروسية نحو الحديث عن شراكة استراتيجية بين روسيا وبعض القوى الدولية ، مثل : الصين والهند ، للتصدي المتحدة كقطب وحيد في السياسة الدولية ، وبرز السعي نحو تشكيل تحالف إقليمي موازي مع الصين والهند وإيران ، الذي تحاول روسيا تشكيله منذ (1998) . إلا أنه يواجه بجملة من التعقيدات ، مثل تعارض المصالح والخلافات والشكوك فيما بين دوله .

وفي ردها على التحديات التي أفرزتها سياسات إدارة بوش الابن في دعم الديمقراطية في دول الجوار القريب ، ووضعها لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات صواريخ المضادة في بولندا وفق خطة تم الإعلان عنها في كانون الثاني من عام 2007 ، عملت روسيا على اتخاذ مجموعة من الإجراءات متسلحة بخروجها من أزمتها الاقتصادية والنمو المتزايد في ناتجها القومي واحتياطاتها من العملات الصعبة ، تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي :

1- توفير الدعم لأنظمة الحكم السائدة في آسيا الوسطى لمقاومة الإرهاب من جهة والسياسة الأمريكية لنشر الديمقراطية فيها من جهة أخرى .

2- تعزيز التعاون كل من الصين والهند ، وفي إطار منظمة شنغهاي من أجل بناء عالم متعدد الأقطاب .

3- العودة بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال صفقات مع دوله مثل السعودية وقطر والجزائر وليبيا فضلاً عن علاقاتها التقليدية مع سورية وإيران ، وأيضاً علاقتها الحديثة مع إسرائيل ، وذلك كله في إطار محاولة لكسر الطوق الذي تحاول الولايات المتحدة حول روسيا بدءاً من شرق أوروبا إلى جورجيا انتهاء بأفغانستان .

4- تعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها بموجب مرسوم وقعه بوتين في 14/7/2007 ، والتي اعتبرت – في حين توقيعها في 1990- تأريخاً لنهاية الحرب الباردة .

5- العودة إلى الممارسات السوفيتية القديمة من استئناف روسيا في آب 2007 لدوريات القاذفات الروسية الاستراتيجية ، واقترابها من كل من بريطانيا والنرويج وولاية ألاسكا الأمريكية ، وأيضاً عودة الأسطول الروسي إلى الإبحار في البحر الأبيض المتوسط .

6- العودة إلى سوق السلاح العالمي حيث عادت الحصة الروسية منه إلى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة .

7- العمل على تطوير أسلحة من مختلف الأنواع التكتيكية والإستراتيجية سواء منها التقليدية

أو غير التقليدية وإدخالها في الخدمة .

هذا فضلاً عن التصريحات النارية التي تدل على غضب روسي تجاه السياسات الأمريكية ، حيث انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية ، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي " متعدد الأقطاب " ، وبتقوية دور القانون الدولي ، وذلك في مقابلة صحفية له في يناير (2007) . وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في فبراير سنة 2007 ، انتقد " الهيمنة الاحتكارية " الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة . وأضاف أنه في ظل تلك الظروف ، فإن أحدا لا يشعر بالأمن ، مما يغذي من سباق التسلح . وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي ، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم . وفي مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد على النازية أشار بوتين إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف ، وإنما اتخذت ا أشكالا جديدة . " فأفكار الرابح الثالث التي يتسم باحتقار البشر ، والسعي للهيمنة على العالم لم مازالت قائمة ، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي . وفي خطابه أمام البرلمان الروسي في أيار (2006) ، أشار إلى أن ميزانية التسطح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرين مثلاً ، وبالتالي فإنه على روسيا أن تبني حصلها ، وأشار إلى أن سياق . التسلح وصل إلى مستوى تكنولوجي جديد -

وما إن تسلمت إدارة الرئيس ، باراك أوباما ، السلطة في البيت لأبيض ، حتى كانت اعتدلت السياسة الأمريكية تجاه روسيا ، وكان أن تبادل الخطوات الإيجابية بين الطرفين ، مثل : - إعادة إطلاق العلاقات الذي حملته وزيرة الخارجية الأمريكية ، هيلاري كلينتون ، إلى روسية الغاء الخطط الأمريكية نشر

الدرع الصاروخي في بولندا . وتشيكيا : إلغاء القرار الروسي بنشر متواريخ اسكندر في مقاطعة كالينينغراد الروسية ، الاقتراب في مواقف البلدين تجاه الملف النووي الإيراني وتأييد موسكو نهج أوباما تجاهه ؛ توقيع اتفاقية ستارت الجديدة بين البلدين ؛ اتفاق واشنطن وموسكو على إجراء قمة في واشنطن في نيسان (2010) لمناقشة مسألة أمن المواد النووي ؛ موافقة روسيا على مرور قوافل تزويد الجيش الأمريكي في أفغانستان عبر أراضيها . بالرغم من كل مظاهر التوافق بين البلدين إلا أن العلاقات بين البلدين لا تخلو من الاختلافات ، فقد وضيعت كل من موسكو وواشنطن حجر الأساس للتفاهم بينهما في القضايا الإستراتيجية (تخفيض الأسلحة النووية ، منع الانتشار النووي ، مناطق النفوذ الإقليمية) ، وهو ما قد يمهد مستقبلاً لإيجاد أرضية مشتركة لحل الاختلافات في وجهات النظر في القضايا الأخرى . فعلى الرغم من الموافقة الروسية على قرار العقوبات الجديد على إيران ، إلا أن ذلك لا يعني تخلي عن النهج السلمي للحل ، أو انقلاب روسي على إيران ، وذلك نتيجة للمصالح الكبرى للطرفين في العلاقات بينهما . كما لن تقبل الولايات المتحدة انفراد روسيا في منطقة القوقاز أو آسيا الوسطى ، بالإضافة إلى أوكرانيا أو جورجيا .

السياسة الخارجية الروسية تجاه القوى الصاعدة

سرعت الأزمة المالية العالمية في بروز عالم متعدد الأقطاب ، عبر مجموعة العشرين الاقتصادية والتي حلت بشكل متزايد كبديل عن مجموعة الثمانية الاقتصادية ، وعلى الرغم من

تعرض الاقتصاد الروسي لخسائر هائلة إلا أن الأزمة قدمت فرصة سياسية لروسيا لتعزيز دورها العالمي بالتعاون مع القوى الأخرى الصاعدة .

ودفعت موسكو باتجاه عقد قمة إيكاترنبورغ في منطقة " أورال " الروسية يوم 16 حزيران ،

(2009) ، كرست بداية تشكل قطب صاعد على الساحة الدولية ، من الهند والصين والبرازيل وروسيا التي تدعى اختصاراً (BRIC) . وضمت القمة كلا من رئيس الوزراء الهندي ماتموهان

سينغ والرئيس البرازيلي لويس إنيازو لولا دا سيلفا والرئيس الصيني هيو جينتا والروسي ديمتري مدفيديف . واتفق القادة على أن تكون دورية ، ولم يترك مدفيديف مجالا للتخمينات والتنبؤات فقال بوضوح إن القمة التي وصفها بـ " التاريخية " من شأنها إيجاد الشروط اللازمة لإرساء نظام دولي اكثر عدلاً , وبدا من مداولات القمة أن بوابة الولوج إلى تغيير النظام الدولي تعتمد على الإصلاح وليس على تقويض النظام الراهن ، وهي تتوخى المرحلية في الوصول إلى هذا الهدف ، وتركز أولاً الاقتصاد أي أن منهجها ليس عسكرياً ولا سياسياً . حيث تطالب هذه الدول بحصص أكبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ويشكل عام النظام الاقتصادي العالمي .

السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي

تركز موسكو في سياساتها تجاه الاتحاد الأوروبي على الأمن في القارة الأوروبية ، وصياغة اتفاقية جديدة حوله ، حيث تثير سياسة توسع الناتو والاتحاد الأوروبي إلى التخوم الروسية هواجس القيادة الروسية . بينما تحاول روسيا تعميق تعاونها التجاري والاقتصادي مع الدول الأوروبية وفي مقدمتها

ألمانيا ، وشكل خاص في مجال الطاقة حيث تشكل السوق الأوروبية أكبر مستهلك للغاز الروسي ، بواقع (66) % من تجارة الغاز الروسية ، بينما يشكل الغاز الروسي ما نسبته (44) % من إجمالي مستوردات الطاقة الأوروبية .

وفي المجال الأمني تحاول روسيا قدر المستطاع تخفيف الضغط الأمريكي من أوروبا من خلال التعاون الأمني مع الدول الأوروبية .

وبينما انطلقت في ربيع (2009) المبادرة السياسية والاقتصادية الجديدة للاتحاد الأوروبي ، والتي تستهدف دول شرق أوروبا والقوقاز ، وهي : (أوكرانيا ، جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، بيلاروسيا ، مولدافيا) ، والتي تمثل المنطقة الحدودية الفاصلة بين روسيا والاتحاد الأوروبي ، سارعت روسيا إلى إبداء اعتراضها على الشراكة الجديدة ، ووصفها ميدفيديف بأنها خطوة تخلق حدودا وانقسامات جديدة داخل القارة الأوروبية واستعداء لروسيا .

خاتمة

يعزو لافروف دور روسيا الجديد في السياسة الدولية إلى "استقرارها ونموها" ، أولاً ، وإلى استخلاصها العبر من الحرب الباردة ، ثانياً ، وتحررها من قيود الماضي . وعلى هذا ، فمعالجة أي مشكلة دولية كبيرة تقتضي تعاون موسكو منذ اليوم . وهي تؤدي دوراً متوازناً حيال المشكلات في التزام المصالح الوطنية من دون الانزلاق إلى المواجهة " . وفي تطابق مع أقوال الوزير أكدت ليليا شيفتسوفا أن

"الرئيس بوتين عزز المكانة الدولية لروسيا ، وأعاد إحياء وجودها على الساحة الدولية ، وهو لم يفعل ذلك من خلال التهديد بالقوة العسكرية بل من خلال ضبط النفس والبراغماتية" .

السياسة الخارجية الأمريكية .

تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على النظرية الواقعية (العقلانية) التي تنطوي على مجموعة من القيم والمصالح المشتركة .

المؤسس لها هو هكلي بول الذي يقول : أنه لا يمكن قيام حكومة عالمية تضبط النظام العالمي لأنه نظام فوضوي وذلك ردا على النظرية الليبرالية التي تقول بوجود حكومة عالمية

هذه النظرية ترتكز على ٣ مبررات :

1- إن الشعب يرغب بالأمن للجم العنف والوقوف ضد الدعوات لاستخدام القوة وهذا يعني أنه يجب العمل على استخدام القوة لعدم تدخل دول في شؤون دولة أخرى .

لذلك يجب على الدولة أن تمتلك كل مقومات القوة وخاصة العسكرية ومن ثم الاقتصادية و غيرها و بالتالي تمنع أي دولة من التدخل في شؤنها .

2- قدسية الوعود (المعاهدات و الاتفاقيات التي يتم توقيعها) فالخلل فيها يسبب حر للدولة و هذا يترجم بعدم احترامها للمعاهدات و الاتفاقيات .

3- استقرار الملكية و قدسيتها و حق التملك الذي على صعيد حق الدول بالـسيادة الكاملة والاستقلال .

اتباع الواقعية يرون أن هناك اتفاق عام حول هذه المبادئ ، ولذلك ترى هذه النظرية أن الأسرة الدولية تتكون من مجموعة من الدول التي تجمع بينها المصالح و تحكمها مجموعة من القيم التي تدعم السلام و الأمن .

تعزيز الأمن في المجتمع الدولي يعتمد على جملة مفاهيم و هي :

1- ميزان القوى : هو الذي يردع طرف من الاعتداء على غيره و يكون توازن القوى هو توازن بين الإمكانات المادية بين الطرفين بحيث لا يستطيع طرف هزم طرف آخر و هذا ما ساد في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي السابق و أمريكا .

أما بالنسبة لتوازن الرعب فهي حالة لا تقتضي أن يكون هنا توازن قوى في الإمكانات المادية بين الطرفين لكن هو يكمن في الشعور الذي يشعر به طرف ما في أن مبادئته بالاعتداء على الآخر لا يحقق له النتائج المرجوة بل أن هذا الطرف يمتص الضربة الأولى و يعيدها بضربة جوابية تكون قوية بحيث لا يتحمل الطرف المبادئ بالضربة تحمل النتائج على كافة الأصعدة .

و ميزان الرعب : لا يكون التكافؤ في الإمكانات المادية بل في إقناع الطرف الآخر بتحقيق مكاسبه في شن حرب أولى و ضربة أولى ساحقة و القدرة على الاحتفاظ بعدد من الأسلحة النووية بعد امتصاص الضربة الأولى تكفي لتوجيه ضربة ساحقة للطرف البادئ بالحرب و بذلك فإن توازن الرعب يمكن أن ينشأ حتى في حال عدم امتلاك القوة النووية .

فالدولة التي تملك نسبة أقل من الأسلحة و ممكن أن تكون قادرة على اخفاء امكاناتها العسكرية بحيث لا يمكن أن تطالها استخبارات الطرف الآخر تستطيع من خلال الطربة الأولى ثم تقوم برد عكسي على الطرف الآخر البادئ بالحرب تكبده الكثير . من الخسائر التي لا يمكن أن يتحملها و ذلك من خلال الأسلحة المخبأة و بالتالي تكون تلك الضربة مفاجأة حاسمة للطرف الأول .

2- **القانون الدولي :**كل دول العالم عليها أن تلتزم عدم اختراق القانون , و إذا تم اختراق هذا القانون فهذا أنه غير قائم .

3- الدبلوماسية حيث يتم استخدامها لحل النزاعات و ذلك ينسجم مع ميثاق الأم المتحدة الذي ينص في المادة الأولى منه على العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية و عدم استخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف لحل تلك النزاعات , المساعي الجيدة التحقيق

4_الحرب : هي عنف منظم تقوم به دول ذات سيادة و تصدر عن قرار مركزي أي سلطة ضابطة للوضع وقد تعير الحرب عن إرادة مشتركة و عن الأمن الجماعي عن استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية .

5_ القوى العظمى التي تؤكد أنها أساس النظام الدولي و هي التي تحدد القواعد و الأنظمة و هي التي تحدد القانون غير القانوني و بالتالي يقع عليها مسألة حفظ الأمن والاستقرار في العالم مثال : امريكا و اوروبا و نراعها العسكري هو حلف الناتو .

هذه هي المبادئ التي ترتكز عليها الخارجية الأمريكية .

تاريخ نشوء أمريكا

ظهرت أمريكا تاريخيا بشكل عملي نتيجة نزوح عدد كبير من المضطهدين البروتستانيين من أوروبا الغربية ولا سيما الأيرلانديين و الألمان والأيطاليين في : القرن ال١٧-١٨ حيث وجدوا فيها ملاذاً أمناً.

لعبت البروتستانية دورا في الثقافة الأمريكية من خلال سعيها لفرض رأيها على الآخرين وحبها في امتلاك القوة.

الأوائل ممن هاجروا إلى أمريكا من البروتستانت كانوا مشبعين بأفكار التلمود والتوراة وأساطير شعب الله المختار فهذه الأفكار كانت هي المرشد و النبراس لهذه المجموعة المهاجرة .

أول كتاب طبعوه كان مزامير داوود وأول مجلة ظهرت حملت اسم اليهود واعتبر هؤلاء أن أمريكا هي القدس الجديدة أو كنعان الجديدة ولذلك نحن نشاهد هذه السيطرة اليهودية الآن على أمريكا.

شبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين فروا من فرعون كما أنهم هاجروا من أوروبا إلى أمريكا هربا من ظلم جيمس الأول الملك الانكليزي.

حصلت في عام ١٧٨٤ ثورة امريكية ضد البريطانيين وبعد ذلك تشكلت الولايات المتحدة الأمريكية من 13 ولاية رئيسها كان جورج واشنطن وقد حاولوا بناء دولة النمط الحديث لذلك عمدوا إلى تقسيم السلطات إلى السلطة التنفيذية المتمثلة . بالرئيس ومجلس الأمن القومي والسلطة التشريعية (الكونغرس) التي تضم مجلس النواب ٤٣٥ نائب ومن ١٠٠ شيخ في مجلس الشيوخ .

والرئيس له الحق في شن الحرب لمدة 60 يوما دون العودة إلى الكونغرس لكن إذا والرئيس زادت المدة أكثر فلا بد له من العودة إلى الكونغرس للحصول على الموافقة, وأيضا هناك السلطة القضائية المتمثلة بالمحكمة الدستورية العليا وتتكون من تسع قضاة لها صلاحيات واسعة ومحاكمة الرئيس بتهمة الخيانة العظمى .

خاضت أمريكا مع انكلترا حروب كثيرة كان أولها حرب الاستقلال ١٧٧٦-١٧٨٤ والحرب الثانية كانت1814 .

أخذت أمريكا تتوسع شمالا نحو المستعمرات الفرنسية وجنوبا نحو المستعمرات الاسبانية ثم ظهر بعد ذلك مبدأ مونرو) وظل معمولا به حتى عام ١٩٢٩ وكانت . تسمى سياسة العزلة وهو يتضمن عدم التدخل في شؤون القارة الأوروبية .

كتب بول كنيدي (صعود وهبوط القوى العظمى) ١٨٧٦ ظهر للعالم أن أمريكا هي الصاعدة في العالم بعد فوزها على الانكليز,

"أول اتصال" لهم في المنطقة العربية كان من خلال الجامعة الأمريكية في بيروت وكذلك خلال البعثات التبشيرية .

الشرق الأوسط لم يكن يعني شيء لأمريكا سوى أنه مركز ديني فقد كان جل اهتمامها محصورا حول منطقة الصين واليابان ولكن برزت أهمية الشرق الأوسط مع بروز النفط في البحرين ١٩٣٤ وبدأت تفوح رائحة النفط في المنطقة في الخليج العربي .

في عام ١٩٤٥ حصل اتفاق بين روزفلت وعبد العزيز آل سعود مضمونه أن تنال أمريكا النفط مقابل الحفاظ على أمن النظام الملكي السعودي .

مع بداية الحرب العالمية الأولى كان يسود امريكا اتجاهين:

<u>ليبرالي و محافظ</u>

المحافظ يمثله الجمهوريون الذين يرون أهمية إبقاء سياسة العزلة لأنه حسب اعتقادهم نسبة التبادل الخارجي مع العالم الآخر ١٠ % وبالتالي فهم بغنى عن ذلك أما الليبيراليين الذين يمثلهم الديمقراطيون فكانوا يرون أن أمريكا دولة قوية ومقتدرة ويجب أن تبحث عن مناطق نفوذ لها لذلك اشتركت في الحرب العالمية الأولى , التطور الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية كان عام ١٩٢٩ أبان الأزمة الاقتصادية والتي كان سببها .

أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستورد كل بضائعها من ألمانيا ثم قررت عدم الاستيراد مما أدى إلى سحب كل الودائع من المصارف الامريكية واستمرت الأزمة حتى عام ١٩٣٣ ولم يتم الخروج منها إلى بعد الوصفة الانكليزية التي تقول بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الازمة الاقتصادية

ظل هذا التوجه سائد حتى السبعينيات من القرن الماضي.

ساهمت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ في ظهور النازية وأدت إلى قيام الحرب العالمية الثانية .

السبب المباشر لتدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية وهوما حدث في ميناء يرل هاربر مما دفعها للانغماس في الحرب .

تمخض عن الحرب القضاء على بعض الأنظمة الفاشية والنازية وظهور قوى . جديدة منها أمريكا وذلك لأن أراضيها لم تمس وتبين لها أنها أقوى دولة في العالم وبالتالي هي لا تستطيع التخلي عن هذا الموقع وأوروبا كانت عاجزة بسبب الخسائر الكبيرة من الحرب.

كذلك برز الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى في العالم فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة العسكرية التقليدية , فوجدت امريكا في الاتحاد السوفيتي منافساً وبدأت الحرب الباردة .

(السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية) قامت الولايات المتحدة كل حركات التحرر ثم قامت بالانقلاب عليها عندما وجدت أن هذه الحركات قامت بالانقلاب على امريكا مثل دعمها للخميني في إيران .

انتهجت سياسات متعددة بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة تجاه المنطقة العربية والاتحاد السوفييتي واستخدمت حلف الناتو كسلاح في حال لم تحل المسائل معها بطرق سلمية وتسيطر امريكا على هذا الحلف سيطرة مطبقة وتدور الدول الأوروبية في فلكها من السياسات التي انتهجتها امريكا :

الاحتواء _ الانتقام المركز _ الرد المرن _ الانفراج في العلاقات الدولية التي امتدت من ١٩٥٦-١٩٧٩ حيث شهدت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات لحل الازمات آنذاك ومن أهمها : الأزمة الكوبية ١٩٦٣ حيث تم بعد حلها توقيع اتفاقية (منع قيام التجارب النووية سواء في الأرض أو في أعالي الجو) واتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ .

من أهم المعاهدات : سالت 1عام 1972 وهي الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية , وسالت 2 عام 1979 وهي تقليص الأسلحة الاستراتيجية لكن لم تنفذ لأن الكونغرس لم يصادق عليها .

في عام ١٩٧٣ قام برجنيف بزيارة إلى واشنطن لكن سبق ذلك زيارة لنيكسون إلى موسكو وكان ذلك دليلا على تحسن العلاقة بينهما لأسباب :

1- الأزمة الفيتنامية التي بدأت ١٩٦٥ واستنزفت القوات الأمريكية فيها لذلك أمريكا . ارادت إقامة تفاهمات جديدة مع موسكو للقضاء على الازمة .

2- السياسة التي كانت تنتهجها بعض الدول الأوروبية بخروجها عن طوق السياسة الأمريكية (ألمانيا – فرنسا) فهما خرجتا من تحت المظلة النووية الأمريكية وبدأتا تبحثان عن بديل .

3- هناك قناعة بأن الاتحاد السوفييتي يعيش حياة مغلقة وأن انفتاحه على أوروبا سيؤدي إلى تهشيم المجتمع في الاتحاد السوفييتي وسيؤدي ذلك إلى تفككه.

4- ما أدى إلى تعزيز سياسة الانفراج انعقاد مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥ حيث وطد الثقة بين الشرق والغرب ولأول مرة تم الاعتراف بسيطرة الاتحاد السوفييتي على أوروبا الشرقية أي اقتسام النفوذ وحصول تفاهمات حول ذلك.

5- بدأت تظهر بوادر الضعف الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي لاسيما استيراده للقمح أي أنه لا يملك أمن غذائي كافي وبالتالي فهو أصبح عرضة للابتزاز

6- في إطار تعزيز سياسة الانفراج تم توقيع معاهدة سالت ٢ ١٩٧٩ وذلك من خلال عقد مؤتمر في فيينا بين كارتر وبرجييف .

* بعد ذلك انطلق ما يسمى بتجدد الحرب الباردة وانتهاج أمريكا لما يسمى بسياسة المواجهة وذلك بعد 15 عام من سياسة الانفراج .

وأسباب العودة لسياسة المواجهة هي :

1- الغزو السوفييتي لأفغانستان فوجدت أمريكا أن هذا الغزو هوا اعتداء من الاتحاد السوفييتي على مصالحها لذلك قامت امريكا بدعم طالبان وأسمتهم حينها بالمجاهدين الأفغان.

2- قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وذلك كان ضرب لمصالحها في الخليج العربي فخروج إيران من تحت السيطرة الأمريكية وانتهاجها سياسة مستقلة عنها أخاف أمريكا من تصدير الثورة لذلك بدأت تحاربها بكل الوسائل بما في ذلك القوة – العسكرية .

* سياسة الاحتواء المزدوج : حيث قامت بضرب العراق بإيران في حرب دامت 8 سنوات خرج بعدها العراق بقوة عسكرية عظمى لذلك كان لابد لأمريكا من ضربه لأنه غدا خطراً على أمن اسرائيل .

السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

الشيء المعروف في السياسة الخارجية الامريكية في الحرب الباردة تقوم على مبدأين :

الاحتواء ومن ثم الردع لكن بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ حدثت تطورات في غاية الأهمية أهمها : بروز المحافظين الجدد وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية هي انعكاس لرؤية وأفكار وفلسفة المحافظين الجدد ولمعرفة هذه الاستراتيجية لابد من معرفة من هم المحافظون الجدد .

المحافظون الجدد : هم جماعة سياسية أمريكية تميل إلى اليمين المسيحي المتطرف وهذه المجموعة أمنت بقوة امريكا وبهيمنتها على العالم وبالتالي هذه القوة ينبغي أن تؤهلها للسيادة على ولذلك أصبح عنوان سياستها الهيمنة والسيادة على العالم .

وهذه الجماعة ليس من الضروري أن يكونوا سياسيين فهم يمكن أن يكونوا كتاب ومحاربين قدامي وجمهرة من المثقفين لكنهم متطرفون بشكل كبير كما أنهم جماعة ميولهم الصهيونية المغلفة بالعداء الشديد للعرب والمسلمين, وهم الذين حددوا مسار السياسة الخارجية في فترة الرئيس بوش الابن وعملوا على بلورة سياسة تجيز استخدام القوة العسكرية لتحقيق الهيمنة الامريكية ومن ثم أتمها الذي كان له من البداية نوايا طيبة إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية تستسقى من المصلحة العليا لأمريكا لذلك هو محاط بمجموعة من الأساتذة والمستشارين والمنظرين المشبعين بأفكار المحافظين الجدد لذلك كل هذا تم تقيضه لاتخاذ سياستهم ذاتها وهو لم يستطيع إلا أن يظهر تأييده المطلق لإسرائيل لأن هذه الكوكبة المحيطة به تؤمن بقوة امريكا وأن تهيمن على العالم وضرورة حماية اسرائيل وهم ينقسمون إلى عدة

تيارات :

الليبرالية التقليدية :

الذين كانوا أكثر نفوذا داخل الحزب الجمهوري لكن هذا التيار يؤمن بقوة أمريكا . وقيامها على الصعيد الدولي بدور ريادي وأن يكون المحرك السياسي المصلحة القومية العليا لأمريكا كمرشد لسياستها فاللغة الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة العليا لأمريكا ومصالح أمريكا يجب تمييزها على مصالح العالم .

وبالتالي يجب العمل على تعزيز امكاناتها العسكرية وتطويرها وتقويتها حتى تستطيع القيام بالمهمة المطلوبة.

وعلى أمريكا أن تحد من تدخلها بالخارج لأنه لا يمكن لأي قوة عظمى الالتزام النهائي فهو يرتب عليها أعباء اقتصادية مالية كبيرة وعكس هذا الاتجاه وزير خارجية الرئيس بوش الابن كولن باول ، لكن هذا التيار ليس له تأثير على السياسة الخارجية لأن باول عندما طرح ذلك تم اقصاؤه .

اليمين السياسي :

هو قوي جداً يؤمن بالقوة العسكرية بالنسبة للسياسة الخارجية ويعود ذلك لليهود الذين يشكلون غالبية هذا التيار وذلك هو اليمين الصهيوني المتطرف وكانوا جزء من الحزب الديمقراطي وانفصلوا بدعوى أن وانضموا للحزب الجمهوري وكانوا جزء لا يتجزأ م الديمقراطية اتجهت نحو الليبرالية في عهد الرئيس كارتر " فخرجوا وانضموا للحزب الجمهوري وكانوا جزء لا يتجزأ من إدارة الرئيس ريغن.

وهم من طرحوا فكرة حرب النجوم وشجعوا ريغن انتهاج هذه السياسة , فالمحافظون الجدد كانوا موجودين في عهد ريغن لكن تم ظهورهم من جديد في عهد بوش الابن .

اليمين الديني :

ينتمي له جورج بوش الابن فعندما توجه لاحتلال أفغانستان والعراق أعلنها جورج بوش الابن حربا صليبية على الإسلام ولكنه بعد ذلك اعتذر وقال أنها زلة لسان أمريكا بعد انتهاء الحرب الباردة جعلت من الإسلام عدوها الأساسي وذلك بعد تخلصها من الخطر الشيوعي كونها لا تستطيع العيش بدون عدو

الأهداف الامريكية في الشرق الاوسط :

1- بقاء اسرائيل والمحافظة على أمنها وإتمام عملية السلام

2- الحيلولة دون بروز مهيمن إقليمي ذو عقيدة أو ايديولوجيا عدوانية لها .

3- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو إيجاد معادلة ردعية نووية أمريكية .

4- الحصول والسيطرة على أسواق المنطقة واستثماراتها من خلال ما تنتجه المنظومة الرأسمالية نهب الموارد الموجودة.

5- استمرار تدفق الطاقة وإيجاد مصادر بديلة في المنطقة , فاليابان تأخذ نفطها من العراق لذلك تسعى اليابان لاستجرار رضا أمريكا لاستمرار حصولها على النفط.

6-تشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بما يتواءم مع المصالح الأمريكية لأن برأيها أن الارهاب في المنطقة سببه عدم الاصلاح لذلك دفعت العرب إلى عقد قمة عربية في ٢٠٠٤ تحت عنوان الاصلاح

٧.مكافحة الإرهاب لكونه فاعل مؤثر منتشر في المنطقة.

أفكار المحافظين الجدد :

1- ايمانهم المطلق بدور القوة العسكرية كأداة لمواجهة التحديات والنزاع في العالم ولذلك تم العمل على تعزيز القوة العسكرية لتحقيق مشاريعهم ولذلك من الطبيعي أن يتواجد الاتحاد الأوروبي وبقية العالم تحت المظلة الاساسية الأمريكية لتشكيل النظام العالمي الجديد.

2- يؤمنون ايمان مطلق بالعمل على استبدال الدول القائمة حالياً إلى دويلات أصغر تتسم بالطابع العرقي والإثني والمذهبي وهذا التقسيم يجعل الواحدة ضد الاخرى على نحو مستمر بحيث يسهل توجيهها والتلاعب بثرواتها ومقدراتها لذلك فالمشروع القائم في المنطقة العربية الآن هو لتفتيت المنطقة .

3- دعمهم وولاؤهم لإسرائيل وهذا ركن أساسي واتهامهم كل من يخلف هذا الاعتقاد بالعداء للسامية.

4- إن النظام السياسي يكون فقط إذا ما جوبه بالتهديد الخارجي فاذا لم يكن هناك خطر خارجي يجب إيجاده .

5- تطابق المصالح الامريكية المطلق مع المصالح الإسرائيلية وهكذا فالمحافظون الجدد يدفعون امريكا إلى محاربة اعداء اسرائيل لذلك دفعوا أمريكا لشن حرب على العراق لامتلاكها قوة عسكرية تهدد أمن إسرائيل.

6- يؤمنون بوجود قوى شر في العالم تقف في وجه أمريكا ولا بد من القيام بحرب استباقية فهي تواجه الخطر في أرضه وتقضي عليه .

7- يؤمنون بأن الخطر الاساسي الذي يواجه أمريكا اليوم ، هو خطر الإرهاب الذي تقوم به جماعات مسلمة وهم بالأساس يختلفون حول تسمية هذه الجماعات (سلفيون - قاعدة -متطرفون) لكنهم يثقون بأن العالم الاسلامي والشرق الأوسط هو المصدر الأساسي للإرهاب ولذلك يجب إعادة انتاج الشرق الاوسط الجديد .

والحرب على الإرهاب هي حرب عالمية و قد تستغرق أجيالاً و تتطلب دول مساندة بشكل عسكري و السعي لنشر الديمقراطية في العالم هناك وجهتي نظر بهذا الموضوع : تيار يقول لا بد من استخدام الدبلوماسية أي بنشر الديموقراطية في العالم و هذا هو الفرق بين الحمائم و الصقور .

8- امريكا لديها فرصة تاريخية غير مسبوقة بالعالم من أجل إعادة صياغة النظام فالفراغ الذي تركه الاتحاد السوفييتي لابد من يشغله و أمريكا و الشعب الأمريكي خير إما الإسلام فهو دين متخلف همجي و داعي للعنف و العدوان .

9- الشك بمشروعية القانون الدولي و فاعليته و فاعلية و مشروعية مؤسساته في اتمام تحقيق العدالة فالقانون الدولي اضعف من أن ينفذ الحق و العدالة و يرى المحافظين الجدد أن الشيوعية مثلث نوع فريد من الشر و لذلك وصفت مع مصالحه امبراطورية الشر.

10- ضرورة استخدام أمريكا للقوة العسكرية لتغيير أنظمة حكم لا تنسجم مع أمريكا (الفلبين -اندونيسيا - العراق)

11- تفعيل دور حلف شمال الأطلسي و استخدام كأداة لتنفيذ السياسية الأمريكية و إذا لم تستطع استخدامه تقوم باستخدام ما ى بتحالف الراغبين (كما فعلت في أثناء احتلال العراق).

12- الحدثان البارزان اللذان لعبوا دورا كبيرا في ظهور تيار المحافظين الجد بداية التسعينات عندما بدأت أفكارهم تنتشر هما : سقوط الشيوعية و الثورة التكنولوجية و ما رافق ذلك من تطور في الأسلحة التحكم عن بعد و التصويت .

شدد المحافظين الجدد على ادوات لتحقيق أهدافهم هي :

1- التفوق العسكري الفادح

2- التكريس المجدد لأحلاف أمريكا

3- الدفاع الصاروخي (الدرع الصاروخي)المنشور في هنغاريا – بولونيا – تركيا -امريكا

4- تغير نظام الحكم الذي لا ينسجم مع أهدافها .

كيف ترجمت أفكارهم بعد أحداث 11 أيلول:

1- من خلال محاربة الإرهاب (الإسلام من أبرز المنظمين لها بول بولنس الذي نبه لخطورة السلاح العراقي على أمريكا و شعبها و جرها لحرب مكلفة جدا و هؤلاء يحرضون أمريكا بجرها إلى حروب أخرى .

2- إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط الذي يقع في دائرة الفكر الجيو سياسي المحافظين الجدد و هذا الشرق يجب أن يتبدل سواء طوعا أو كرها و أي تغير يجب أن يأخذ إسرائيل بالحسبان .

ولذلك هم عملوا على :

1- التحكم بالنفط و الممرات المائية و من ذلك حققوا بعد استراتيجي و هو التحكم بالموقع الاستراتيجية للشرق الأوسط و أيضا هناك بعد اقتصادي و هو التحكم بالنفط و الموارد و الطبيعية.

3 - تفتيت المنطقة إلى دويلات (عرقية مذهبية – اثنية فقد غزت أمريكا العراق لا لتدمير أسلحة الدمار التي يعرفون أنهم دمروها و نشر الديموقراطية بل لتغيير خريطة الشرق الأوسط.

الحرب الأمريكية على العراق : كانت مدخل للتغيير خارطة الشرق الأوسط واستبدال الصفقة الشيطانية لأمريكا مع الدول النفطية و التي تتضمن : تزويد العرب لأمريكا بالنفط بشرط عدم تدخل أمريكا بشؤونهم الداخلية فقط تقوم بحماية الأنظمة .

3- الحرب على المقاومة في جنوب لبنان :

كانت بتأييد من أمريكا و صقور المحافظون الجدد (ديك تشيني)

- لقد استخدمت أمريكا حلف الناتو في حروب المنطقة من أجل توزيع النفقات الباهظة و من ثم تستثمر هي النتائج سياسياً.

5- طرح المحافظون الجدد فكرة التي تعنى الهيمنة على العالم كما طرح مكافحة الارهاب ونشر الديموقراطية و محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل

السياسة الخارجية الصينية

مبادئ السياسة الخارجية الصينية :

1- التمسك بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي (الصداقة – المساواة- التعاون - التنمية السلمية - الاحترام المتبادل للسيادة) و السلامة الاقليمية و عدم الاعتداء و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و احترام خيار الدول الأخرى في اختيار الطرق المناسبة للتنمية و التطور.

2- التأكيد على أن الصين تمثل نمط مختلف مستقل عن القوى الكبرى في المحيط الدولي .

فخلال الأعوام من ١٩٥١ إلى ١٩٧٠ كان هناك صراعات بين الصين و أمريكا و كان هناك خلاف بين الصين و الاتحاد السوفيتي حول النهج الاشتراكي .

و هناك قضية تايوان و هي أكثر قضية تؤرق الصين فهي بالنسبة لها مقدسة و تعمل لكي تعيدها إلى الحظيرة الصينية.

3- المنفعة المتبادلة و الازدهار المشترك .

4- مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام و التنمية في الدول النامية و تقديم المساعدات و دفع الاستثمارات و دفع ديون أو الإعفاء أو التخفيض منها فالصين نصيرة للدول النامية حيث ركزت السياسة الخارجية الصينية في الفترة على القارة الأفريقية.

5- تنمية و تطوير العلاقات مع الهيئات و المنظمات الاقليمية و الدولية و بشكل خاص مع هيئة الأمم المتحدة.

ما هي الأولويات الاستراتيجية الأمنية للصين ؟

1- التوحيد السلمي لأراضي الدولة الأم (استعادة تايوان).

2- الحفاظ على وحدة الصين بالتغلب على مشكلة التبت.

3- إقامة علاقات صداقة و حسن جوار مع الدول المحيطة بها.

4- اعتمدت مبدأ التعايش السلمي مع الدول الأخرى و إبرام اتفاقيات أمنية مع الدول الأخرى في ١٩٩٢ مع الهند تتضمن عدم انضمام أي من الطرفين إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنها – و اتفاقية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها – كما انضمت الصين لمنتدى التعاون الاقتصادي.

5- العقيدة العسكرية الصينية صيغت لتلبي سياسات دفاعية و ذلك في طبيعة رؤيتها الأمنية و من ثم رؤيتها الاستراتيجية.

6- تدعيم الاقتصاد (تعزيز الإمكانات الاقتصادية) تجلت تلك الأولويات من خلال سياسة الانفتاح .

التي تعود إلى عام ١٩٧٠ في ظل الإصلاح الذي قام به كينغ سناو بينغ التي اعتمدت على:

1- ضرورة الانفتاح على أسواق العالم.

2- تبنى علاقات استراتيجية مع كل روسيا و امريكا و فرنسا و ألمانيا و الياباني و بريطانيا و بذلك تحولت عام ٢٠٠٩ إلى القوى الأولى في الاحتياطي النقدي للذي بلغ ٢ ترليون دولار و اصبحت القوى الثانية في العالم بعد أمريكا في جذب الاستثمارات و الغاية الأساسية من هذه القوة الاقتصادية ترجمتها سريعا إلى قوة عسكرية و سياسية في إطار تحقيق أهدافها عمدت الصين على اعتماد التدخل في النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال تبنيها الأسلوب البراغماتي .

أهم المشاكل التي تعانيها الصين في المجال الاقتصادي :

1- كثرة عدد سكانها

2- ظهور البطالة المهددة للاستقرار السياسي و الاجتماعي

3- ظهور الحركات الانفصالية :

فهي الدولة التي عملت على التزاوج ما بين النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي أي اقتصاد السوق الاشتراكي .

*** الاهتمام الصيني بقضايا الشرق الأوسط .**

- السبب الرئيسي لذلك تأثير العامل النفطي لتغطية احتياجاتها و خاصة من السعودية

و عمان .

بالإضافة لتأثير العامل التجاري و الأسواق فهي منطقة لتسويق منتجاتها حيث هناك سوق واسعة بينها و بين ، سوق الإمارات العربية

هناك العامل الاستراتيجي و الوصول إلى الأسواق العالمية

- العامل الأمريكي للوصول إلى عدم منافستها في المنطقة

فهي تدرك أن المنطقة العربية هي منطقة نفوذ أمريكية بامتياز, و هي ليست في وارد منازعة أمريكا في السيطرة على المنطقة.

وهي في إطار علاقاتها في المنطقة العربية تحرص على :

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها و احترام سيادتها و استقلالها.

2- عدم التورط في السياسات العربية - العربية .

3- دعوة الأطراف إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية (دبلوماسية)

4- فصل الاقتصاد عن سياساتها في التعاملات الدولية.

*** محددات تعيق تطور السياسة الخارجية الصينية-العربية :**

1- تنامي العلاقات الصينية مع اسرائيل لدرجة تمنعها من انتقاده.

2- العلاقات الصينية الامريكية وتزايد الميزان التجاري بينهما.

5- الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية و السياسية الصينية في تحجيم سياسات الهيمنة الأمريكية على المنطقة

6- المساعدة في تطوير الصناعة و التكنولوجيا في الوطن العربي بما يحقق اقتصاد متطوراً و متنوعاً و تطوير استخدام التكنولوجيا فيها .

7- الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات عالية في التنمية الاقتصادية و من ثم معالجة مشكلتي الفقر و البطالة في الوطن العربي

8- الاستفادة من القدرات و الخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية و في تطوير القدرات العسكرية التقليدية و غير التقليدية لدعم التوازن الاستراتيجي مع العدوان الاسرائيلي و خاصة في مجال التصنيع العسكري .

ماذا تتوقع الصين من العرب تحقيقه خدمة لمصالحها ؟

1- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق الاعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

2- استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر السياسة الأمريكية ومناطق نفوذها .

3- دعم الصين كقوة دولية اقتصاديا وسياسيا في منظومة النظام الدولي وخاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثماني في التجارة والاقتصاد حيث لا يوجد للصين أي دور.

4- فتح المجال للتبادل والتقارب الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الاسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات وتوفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري.

5- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي .

محددات السياسة الصينية منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصاً

3 - ارتباط العديد من الدول العربية بعلاقات جيدة مع أمريكا و الاتحاد الأوروبي

فلا يعنيها تطوير علاقاتها مع الصين .

4 - صعوبة اللغة الصينية

5 - تبادل تجاري ضئيل في القيمة الإجمالية مع المنطقة العربية و هذا يتبعه أن الاستثمارات الصينية العربية ضئيلة .

و في إطار هذا فإن فاعليتها و حضورها في الصراع مع اسرائيل ضعيف .

*** علاقة الصين مع إيران**

أهم ملامح هذه العلاقة :

1- استيراد النفط من إيران حيث تأخذ الصين النسبة الأكبر من النفط من إيران و بالتالي إن الصين تطور حقول نفطية في إيران من خلال شركاتها النفطية .

2- الصين مورد اسلحة مهم لإيران , فالصين علاقات جيدة مع إيران و السودان و باستثناء الطاقة فالشرق الأوسط يعني لها الكثير .

*** محددات السياسة الخارجية الصينية إزاء المنطقة العربية**

إن المصالح التي يأمل العرب من تحقيقها في علاقاتهم مع الصين هي أن الصين تدعمهم في :

1- تشجيع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما يحقق استقرار سياسي و معالجة نسبة كبيرة من مشاكل البطالة و الفقر في معظم الدول العربية .

2- تطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط و سياسات النظام الدولي الذي يتمتع بالنزاهة و الموضوعية و يمكن للصين أن تدعم العرب من خلال مجموعة إصلاحات في النظام الدولي من خلال مقعدها في مجلس الأمن .

3- دعم الموقف العربي و الفلسطيني للضغط على اسرائيل من أجل التجاوب مع المسألة العربية و إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف عدوانه على الشعب.

4- تطوير التعاون العربي الصيني في مجالات الأمن في منطقة الخليج بما يحقق التوازن مع التواجد الأمريكي و الأوربي و يحقق الأمن لدول الخليج و حماية مصادر الطاقة فيه .

1- إن سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط وفي النظام الدولي وآفاق مستقبلها ودورها في الشرق الأوسط إضافة إلى زيادة التبادل التجاري بين الصين وامريكا مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما مما يؤدي إلى عدم التصادم وهذا يدفع الصين إلى تجنب الصدام مع السياسة الامريكية في الشرق الأوسط .

2- ارتباط العديد من الدول العربية اقتصادياً وسياسياً مع امريكا والاتحاد الأوروبي وهي مسألة تدركها الصين بشكل جيد .

3- تنامي العلاقات مع إسرائيل لدرجة تمنعها من التصويت ضدها في الأمم المتحدة .

4- اعتماد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية التي يلزمها الأمن والاستقرار اقليمياً ودولياً للحفاظ على استثماراتها وزيادتها .

5- استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط ومشاركة العرب فيها تحت الرعاية الأمريكية وما يشكله ذلك من إطالة الاستقرار النسبي في المنطقة.

6- النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط

مقومات هذه النظرة وركائزها :

1- سياستها تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية لبناء بيئة استقرار وسلام دوليين.

2- مسألة الشرق الأوسط مسألة معقدة جداً وللعرب رؤى مختلفة حول مسألة الحل .

3- يعتقد الصينيين :

ا - للعرب دور مهم وهي تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها لتعاون سياسي حيث أن التطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هي ارغام العالم إلى الاستماع إليه

*** تتبنى الصين رؤى محددة لحل مشاكل الشرق الاوسط**

1. اعتماد التعاون الإقليمي اساس للسياسة الأمنية.

2. قناعة الصين بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب .

- التزام الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق

الأوسط

- تشجيع الصين باتجاه حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.

ملحق السياسة الخارجية الصينية

المقدمة

جمهورية الصين الشعبية تعرف أيضا باسم الصين ، هي الدولة الأكثر سكانا في العالم مع أكثر من 1.3 مليار نسمة . تقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد تتألف الصين من أكثر من ٢٢ مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة) بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ واثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي هما هونغ كونغ وماكاو . عاصمة البلاد هي مدينة بكين و تمتد البلاد على مساحة 9.6 مليون كيلومتر مربع (٣.٧ مليون ميل مربع) الحضارة الصينية القديمة إحدى أقدم الحضارات في العالم ، حيث ازدهرت في حوض النهر الأصفر الخصب الذي يتدفق عبر سهل شمال الصين خلال أكثر من 6,000 عام قام النظام السياسي في الصين علىالأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضا باسم السلالات) .

منذ إدخال إصلاحات اقتصادية قائمة على نظام السوق في عام ١٩٧٨ أصبحت الصين أسرع اقتصادات العالم نموا حيث أصبحت أكبر دولة صدرة في العالم وثاني أكبر مستورد للبضائع . يعد الاقتصاد الصيني

ثاني أكبر اقتصاد في العالم , من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية .

الصين عضو دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة . كما أنها أيضا عضو في منظمات متعددة الأطراف بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والابيك وبريك ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة العشرين , تمتلك الصين ترسانة نووية معترف بها وجيشها هو الأكبر في العالم في الخدمة مع ثاني أكبر ميزانية دفاع . وصفت الصين وكقوة عظمي محتملة من جانب عدد من الأكاديميين والمحللين العسكريين والمحللين الاقتصاديين والسياسة العامة.

<u>سياسة جمهورية الصين :</u>

- سياسة جمهورية الصين الشعبية تجري في إطار من جمهورية اشتراكية يحكمها الحزب الواحد . حتى تذكر القيادة للحزب الشيوعي في دستور جمهورية الصين الشعبية .وتمارس سلطة الدولة في جمهورية الصين الشعبية من خلال الحزب الشيوعي الصيني ، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية . في إطار نظام القيادة المزدوجة ، كل مكتب خضع لسلطة نظريا مساوي لزعيم محلي وزعيم المكتب المقابل ، أو وزارة على المستوى الأعلى من الأول وينتخب الشعب أعضاء المؤتمر على مستوى المحافظة من قبل الناخبين . هذه المقاطعات على مستوى المؤتمرات الشعبية لديها مسؤولية الإشراف على الحكومة المحلية ، وانتخاب اعضاء لمقاطعة (أو البلدية في حالة البلديات مستقلة) مؤتمر الشعبي العام مؤتمر الشعب لمقاطعة لبدوره ينتخب أعضاء المؤتمر الشعبي الوطني الذي يجتمع كل سنة في آذار / مارس في بكين حكم لجنة الحزب الشيوعي في كل مستوى يلعب دورا كبيرا في اختيار المرشحين المناسبين للانتخاب لعضوية الكونغرس المحلية وإلى أعلى المستويات .

العلاقات الخارجية :

تحافظ الصين على علاقات ديبلوماسية مع أغلب الدول الكبرى في العالم وتعتبر السويد كأول دولة غربية تقيم علاقات ديبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في 9 ماي 1.950 . في عام 1971 ، تم استبدال تسمية جمهورية الصين بتسمية جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الوحيد للصين في منظمة الأمم المتحدة ، وواحدا من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة . جمهورية الصين الشعبية كانت أيضا في السابق عضوا وقائدا في حركة عدم الانحياز ، وما زالت

اقتصاد جمهورية الصين الشعبية :

منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ وحتى أواخر عام ١٩٧٨ بني اقتصاد جمهورية الصين الشعبية على النموذج السوفياتي من الاقتصاد المخطط المركزي . لم تكن هناك شركات خاصة وانعدمت الرأسمالية جرى تشجيع مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي . ركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو ، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة اولاً في شينتشين) بالقرب من هونغ كونغ ثم في غيرها من المدن الصينية هجرت أيضا, إعادة هيكلة الشركات غير الكفء المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة بينما أغلقت الشركات غير المربحة ، مما أدى إلى خسائر هائلة في الوظائف .

منذ التحرير الاقتصادي عام ١٩٧٨ نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير 70 مرة وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نموا في العالم يحتل الاقتصاد الصيني حاليا المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند 3406 تريليون يوان أو ٤.٩٩ تريليون دولار أمريكي على الرغم من أن نصيب الفرد الدخل لا يزال منخفض عند 3,700 $ ويضع جمهورية الصين الشعبية في قرب المرتبة المائة بين بلدان العالم .ساهمت الصناعات الأولية والثانوية والثالثية بنسبة 10.6 % و 46.8 % و ٤٢.٦ ٪ على التوالي في الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٩.

إذا أخذ تعادل القدرة الشرائية في الاعتبار فإن اقتصاد جمهورية الصين الشعبية يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند 8,77 $ تريليون أي تبلغ حصة الفرد الأمريكي 6,600 $.

السياسة الخارجية :

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة ، وهدف السياسة الخارجية الصينية هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة ومن محتوياتها الرئيسية :

1- حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط ، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام ، وللمحافظة على استقرار المجتمع الدولي ، والحفر النشط لتطور العولمة - الاقتصادية صوب اتجاه مؤات لتحقيق الازدهار المشترك وتنمية المصالح مع تجنب الأضرار ، ولتمكين مختلف الدول وخاصة الدول النامية من الاستفادة من ذلك .

2- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول . يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضا وتتشاور مع بعضها البعض سياسيا ، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين . يجب أن تحفز الدول بعضها بعضاً اقتصادياً للتنمية المشتركة دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء . ويجب أن تستفيد الدول من بعضها بعضا في الخبرات والدروس ثقافياً لتحقيق الازدهار المشترك ، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى , ويجب أن تتبادل الدولي الثقة أمنيا للحماية المشتركة و انشاء مفهوم امن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق ، ويجب تسوية النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها . إن الصين تعارض الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها ، ولن تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.

3- الحفاظ على التنوع العالمي . تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية . يجب أن تتبادل كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم الاحترام ، وأن تستفيد من البعض في عملية المنافسة والمقارنة ، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانبا . ويجب أن تقرر مختلف الشعوب شؤون دولها الخاصة ، وأن تتشاور مختلف البلدان على قدم المساواة في الشؤون الدولية .

4- مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله . تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي هذا الصدد والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على اجتثاث جذور الإرهاب .

5- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة ، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة ، وذلك انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيديولوجية وعلى أساس المبادئ الخمسة

للتعايش السلمي .

5- تعزيز علاقات حسن الجوار ، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكة ، وتعزيز التعاون الإقليمي .

- تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث ، وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين ، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون .

المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة .

واقع الشراكة الاستراتيجية العربية - الصينية :

إن المتابع للشأن العربي- الصيني يلحظ جليا أن العلاقة القائمة بين العالم العرب والصين ما زالت لم ترق إلى مفهوم الشراكة الاستراتيجية فالشراكة الاستراتيجية تعني إيمان الطرفين بأهمية العلاقات القائمة بينهما وبالتالي العمل على تأسيس إطار تعاوني طويل الأمد في المجالات ذات الأهمية المشتركة . فالشراكة القائمة بين الولايات المتحدة واليابان أو الولايات المتحدة وأوروبا مثلاً هي شراكة استراتيجية نابعة من قناعة بأهمية كل طرف للطرف الآخر ، الأمر الذي أسس لإطار تعاوني في مجالات عدة قائمة بين الطرفين . أما عن حالة العلاقة القائمة حاليا بين العالم العربي والصين فإن أطر التعاون البعيد المدى ما زالت لم تؤسس بعد ، الأمر الذي يشير إلى غياب الشراكة الاستراتيجية في العلاقة القائمة بين الطرفين .

ولعل غياب الشراكة الاستراتيجية في العلاقة بين العرب والصين يعود إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها مثلا تعدد الرؤى والمصالح العربية في العلاقة مع الصين . فالعالم العربي لا يرى مصلحة معينة مشتركة في العلاقة مع الصين بل الرؤى متعددة ، فهناك من يرى في الصين سوقا لمنتجاته النفطية كالدول الخليجية ، وهناك من يرى في الصين ، مصدرا للدعم السياسي كالسودان وسوريا ، وهناك من يرى في الصين مزودا للسلاح كالسودان وسوريا ومصر ، وهناك من يراها ورقة ضغط سياسية تستخدم في الضغط على أطراف أخرى . فغياب المصلحة العربية المشتركة أوجد عائقا كبيرا في عملية السعي نحو صياغة علاقة شراكة استراتيجية بين العالم العربي والصين .

كما أننا لا يمكن تجاهل العامل الأمريكي والمتمثل في قوة الوجود والتأثير الأمريكي في معظم مناطق العالم العربي ، الأمر الذي يجعل الدول العربية تختلف فيما بينها في درجة الشراكة المراد تشكيلها مع الصين .

فالكثير من الدول العربية تهمها علاقتها مع الولايات المتحدة وبالتالي لا تفضل الظهور في أي تقارب مع الصين خشية فهم ذلك التقارب بأنه موجه ضد المصلحة الأمريكية حيث إن واشنطن ترى الصين منافسا لها ولمصالحها ؛ كما أن الطرف الصيني ذاته أدرك قوة التأثير الأمريكي في المنطقة العربية وأدرك بأن قدرته على منافسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية هي عملية صعبة .

لذلك نجد الاهتمام الصيني بإفريقيا مثلا ، ومن ضمنها بعض الدول العربية هناك كالسودان ، يفوق الاهتمام الصيني بالعالم العربي ؛ ومن ينسى القمة الصينية الإفريقية التي انعقدت في نوفمبر ٢٠٠٦ في بكين والتي حضرها 48 رئيس دولة - إفريقية من أصل 53 دولة في القارة السوداء ، لقد كانت تلك القمة تظاهرة إفريقية عالية المستوى على رغبة إفريقيا التعاون مع الصين ؛ في حين أن منتدى التعاون العربي

الصيني ما زال متعثرا ولم يرق إلى مستوى الطموح فهذا بحد ذاته مؤشر قوي الشراكة التي تسعى الدول إلى إقامتها مع الصين , فإفريقيا راغبة في شراكة مع الصين لكن مع الدول العربية لا يبدو أنها تود فعل ذلك ، بل تصر على إبقاء علاقاتها القائمة مع الصين على درجتها الحالية التي لا ترقى إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية .

في ظل ذلك كله فإن الواقع يشير لنا بأن الشراكة العربية - الصينية مستحيلة الحدوث في الوقت الراهن أو في ظل المنظور المستقبلي القريب ؛ لكن الواقع يشير لنا أيضا بأن فرصة الشراكة الاستراتيجية يمكن أن تجد النور بين الدول الخليجية العربية المنتجة للنفط والصين ، حيث إن الهدف واضح ومشترك بين ما يراه كل طرف من مصلحة في الطرف الآخر . فالدول الخليجية تريد بيع نفطها وبالتالي تنويع أسواقها في هذا المجال ، والصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم يبحث لنفسها عن مصادر للطاقة لتلبية حاجات اقتصادها المتنامية من النفط . في ظل هذه المصلحة المشتركة حول مادة النفط يمكن لدول الخليج العربية المصدرة للنفط أن تقيم شراكة استراتيجية مع الصين .

المملكة العربية السعودية هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تفهمت هذه الحقيقة وأعلنت عن إقامة شراكة استراتيجية مع الصين وذلك أثناء زيارة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين إلى الرياض في عام 1999 ، واليوم تزود المملكة الصين بما نحوه 17 % من نسبة النفط الصيني المستورد من الخارج ، وتعمل على تطوير مصافي النفط الصينية من أجل رفع قدراتها الإنتاجية ورفع مستواها التقني كي يتناسب مع النفط الخام السعودي ذي النوعية الثقيلة . دول الخليج العربية الأخرى كالكويت والإمارات ما زالت ورغم استثمارها في قطاعات مختلفة في الصين إلا أنها لم تستطع بعد أن توصل علاقتها مع الصين إلى درجة متقدمة تجعلها مهمة للصين وتجعل الصين مهمة لها ، رغم أن هناك حاجة لمثل هذا التوجه من أجل إبعاد دول الخليج العربية عن الاعتماد على طرف معين في التعامل معه.

فالكويت لم تنجح رغم استثماراتها السباقة في الصين في تعزيز تلك العلاقة لتكون علاقة شراكة استراتيجية ، كما لم تنجح الإمارات رغم ثقلها التجاري في تحقيق ذات الهدف . السبب بالطبع أن الاستثمارات الكويتية والتجارة الإماراتية لا تمثل ثقلاً استراتيجياً للصين بحيث إن غيابهما لا

يؤثر في الاقتصاد الصيني ، لكن النفط هو الأساس وهو القطاع القادر على تحقيق هدف الشراكة الاستراتيجية وليس غيره .

فالحاجة هي نحو إيجاد مصالح مشتركة بين الطرفين العربي والصيني ، ولعله لا توجد اليوم من مصلحة مشتركة قوية بين الطرفين يمكنها أن تقيم لأسس شراكة استراتيجية قدر ما يمكن أن يشكله النفط نظرا لأهميته للطرفين دول الخليج العربية تقع عليها مسؤولية قيادة هذا التوجه لأن الصين تحاول أن تجد لنفسها مصادر نفط متعددة بعيدة عن منطقة الخليج العربي المضطربة ؛ فليس من مصلحة دول الخليج العربي أن يبتعد ثاني أكبر مستهلك للطاقة دول الخليج العربية لدول أخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى كما هو حاصل الآن .

الصين ليست فقط ثاني أكبر مستهلك للطاقة ولكنها أيضاً من المتوقع أن تتبوأ مركز المقدمة في الاقتصاد العالمي في الثلاث عشرة سنة القادمة .

كما تنبأ لها البنك الدولي فالاستثمارات والتجارة الخليجية ليست بالثقل الاقتصادي الكبير المؤثر في الصين ، لكن الثقل يتركز في النفط الذي يمكن أن تتمحور حوله علاقة استراتيجية بين الطرفين ، وعنده نستطيع القول إن العلاقة بين الصين والدول الخليجية قد دخلت طور علاقة الشراكة الاستراتيجية .

السياسة الخارجية الإيرانية

مقدمة :

تعتبر إيران من الدول الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وتحتل مكانة هامة على المستوى العالمي والإسلامي. وهي مهمة بالنسبة لنا نتيجة ثقلها الإسلامي ونتيجة جوارها الإقليمي لمنطقتنا العربية والتداخلات الإقليمية الحاصلة بين إيران والدول العربية . وتعكس هذه الدراسة السياسة الخارجية لإيران وتقلباتها على مدى الفترات الماضية وحتى الآن ، مع التركيز على السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني وحتى المرحلة الراهنة بقيادة أحمدي نجاد ، ودون أن ننسى المرور على سياسة إيران في عهد الإصلاحيين بقيادة محمد خاتمي .

وسيتم التركيز على بعض ملامح السياسة الخارجية الإيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية وانعكاسها على الثورة الإسلامية وعلى سياسة إيران وعلى المنطقة بشكل عام .

وتأتي أهمية الدراسة نتيجة تقلب الأنظمة في إيران واستقرارها بعد الثورة وبعد ذلك الأحداث التي عصفت بالمنطقة من حرب الخليج الأولى إلى حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي ووصول الإصلاحيين إلى سدة الحكم في إيران إلى أحداث أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب ضد وفي النهاية وصول أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران .

والنطاق الزمني للدراسة هو من عام 1979 حتى الوقت الحالي وذلك بسبب التغيير الجوهري الذي حدث في إيران بعد الثورة والعودة إلى النظام الإسلامي والاختلافات التي حدثت مع الأنظمة الإسلامية الأخرى في المنطقة ، بالإضافة إلى ذلك المد والجذر للعلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة والحروب الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط .

هذه هي النقاط التي سوف نتناولها حول السياسة الخارجية الإيرانية حيث أننا سوف تلقي الضوء

بشكل بسيط على السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه ، وسنركز على السياسة الخارجية بعد قيام الثورة الإسلامية وحتى وقتنا الراهن مع الاهتمام بهذه الفترة الحالية وانعكاساتها على مستقبل المنطقة بشكل عام .

السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه :

كان للحرب العالمية الثانية الأثر الكبير في إعادة رسم الخارطة السياسية للعالم فبريطانية تراجعت قدرتها بعد خروجها منهكة من الحرب وتحول مركز القوة العالمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

السوفييتي .

وإيران حسب موقعها جنوب الاتحاد السوفييتي واحتياط النفط تشكل مركز أطماع لبريطانية ، فقامت بدعم رضا شاه لاعتلاء كرسي الحكم في إيران عام 1925 الذي أسس حكومة مركزية وقامت سياسة الله على مواجهة النفوذ الشيوعي في المنطقة وكانت علاقاته وثيقة مع بريطانية ومع الولايات المتحدة فيما بعد فالمصالح الامبريالية هي التي تلعب الدور الأساسي في رسم سياسة الدول .

وعند تسلم رضا شاه الحكم قضى على الحركات الانفصالية في كردستان وأذربيجان وخراسان والأحواز ، وعمل على تحديث إيران وربطها بالعالم العربي .

فعلى سبيل المثال أصدر قانون جديد للأحوال الشخصية منقول عن القانون الفرنسي وأحله محل الشريعة الإسلامية ، كما عامل رجال الدين بقسوة لأنه اعتقد مثل مصطفى كمال أتاتورك أنهم سبب تأخر البلاد .

وقام الشاه بعقد اتفاق عام 1928 مع الاتحاد السوفييتي لتنظيم الصيد في بحر قزوين والغى الامتيازات الأجنبية التي تحد من استقلال البلاد .

وعمل على كسب ود جيرانه من خلال تعيينه الحدود مع الهند وأفغانستان وتركيا وإنشاء حلف تعاون

تركيا وزيارته لتركيا عام 1934 .

وعشية قيام الحرب العالمية الثانية اتخذ الشاه سياسة الحياد ، لكن الانكليز ضغطوا على حكومته للانضمام إلى الحلفاء وطلبوا منه طرد الرعايا الألمان فأعلن أنه سيطرد كل رعايا الدول المتحاربة ، فاستاء الإنكليز من ذلك وعندما أصبحت الحاجة ملحة لنجدة الاتحاد السوفييتي عن طريق إيران قامت بريطانية بغزو إيران ودخولها من الشمال والجنوب وقضت على المقاومة الإيرانية واتهمت رضا شاه بالانحياز للألمان الذي قام بالتنازل عن العرش إلى ولي عهده محمد شاه ونقل الملك المخلوع إلى منفاه على سفينة بريطانية .

وبدأ محمد رضا حكمه عام 1941 في ظل احتلال انكليزي_روسي ونتيجة صغر سنه فتح الباب أمام توزع السلطات بين السياسيين وظهور أحزاب ورفع الحظر الذي فرضه والده على الأفكار الاشتراكية . ووقف إلى جانب الحلفاء ولم يقف على الحياد حتى لا يكرر غلطة والده وقام بقطع علاقاته مع اليابان وإقامة علاقات وثيقة مع الصين بقيادة شيانغ كاي شيك ووقع اتفاق مع الحلفاء في 29/12/1942 يقضي بدخول إيران الحرب ووضع مواصلاتها تحت تصرفهم .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية طلبت إيران إنهاء الاحتلال ووفاء الحلفاء بوعودهم في الأول - 1946 دعمت الولايات المتحدة استقلال إيران لإنهاء نفوذ بريطانية والاتحاد السوفييتي وحل نفوذها محلهم .

حيث تطلعت إيران لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، لكن أوضاع الطبقة الحاكمة أصبحت تزيد على حساب الشعب مما أدى لبروز تيار ليبرالي حر بقيادة محمد مصدق الذي تحالف مع رجال الدين بقيادة آية الله الكاشاني الذي دعم مقاومة الشعب العربي الفلسطيني المسلم ضد الاحتلال الصهيوني خلايا جهادية لدعمه .

بالإضافة إلى ذلك إن الشعب الإيراني استاء من الشاه لمسارعته لإقامة علاقات اقتصادية سياسية ودبلوماسية مع إسرائيل غير آبه بمشاعر الشعب الإيراني المسلم ، حيث أن الشاه لم يعترف في البداية بدولة إسرائيل عام 1948 لكسب العرب إلى جانبه في البداية لكن بعد ذلك عمل على توسيع علاقات الغرب وإسرائيل ويعود ذلك للقربي التاريخية بين أستين الشاه الأول في العهد البابلي مع دولة يهودية كانت قائمة في فلسطين والتي قضي عليها على يد البابليين والآشوريين في القرن السادس قبل الميلاد أمام هذه الضغوط أصدر الشاه أمراً بتعيين مصدق رئيس للوزراء في أيار 1951 وقام مصدق بتأمين النفط وتحويل عائداته للشعب فكان ذلك معارضا لبريطانية والدول الإمبريالية حيث قامت بفرض الد..... على السواحل الإيرانية واعتراض ناقلات النفط ، وحرك الأمريكيون مخابراتهم بالاتفاق مع الشاه الذ.... إلى إيطالية لإسقاط حكومة مصدق الذي فشل بتحقيق آمال الشعب .

وأصبحت الولايات المتحدة شريكاً بالنفط الإيراني وبسطت نفوذها على إيران لمواجهة الاتحاد السوفيتي ولوحق الشيوعيون دون هوادة بسبب اكتشاف المخابرات تنظيمات شيوعية داخل الجيش والنقطة للمساعدات الأمريكية الاقتصادية التي تقضي على النفوذ الشيوعي .

بالإضافة إلى التقليل من صلاحيات رجال الدين ، وتميزت سياسة إيران في هذه المرحلة بالانضمام إلى الأحلاف العسكرية مثل حلف بغداد 1955 المدعوم من الولايات المتحدة لإقامة سلسلة أحلاف عسكرية حول الاتحاد السوفييتي .

وتميزت فترة السبعينات بتغلغل أمريكي واضح في إيران حيث أصبحوا رعاياها يعاملون معاملة خاصة وتغلغلت المؤسسات الأمريكية واليهودية في إيران عن طريق جهاز الشاباك الذي ضغط على الشعب ، تميزت سياسة إيران الخارجية بالعداء للحركات الوطنية وحركات التحرر العربي والمد القومي العربي " اذ كان سائداً في تلك الفترة .

ونتيجة سياسات الشاباك قامت ثورة الخميني الأولى عام 1963 واستعانت الحركة الوطنية بمهارات المقاومة الفلسطينية الذين اشتركوا مع المناضلين الإيرانيين واستمرت هذه الاضطرابات حتى خرج الشاه من البلاد في 16/1/1979 وفقد النظام هيبته بعد تخلي الولايات المتحدة عنه بسبب حساسية المنطقة,

وفي النهاية عودة الخميني عودة المنتصرين إلى بلاده .

السياسة الخارجية الإيرانية بعد قيام الثورة :

إن قيام الثورة الإسلامية في إيران كان نتيجة نمو التحرك المناهض للشاه وحمل ذلك الإدارة الأمريكية إعادة النظر من موقفها من الشاه ، وعملت على دفع الشاه للسفر إلى الخارج للعلاج ودعمت حكومة "يختيار" .

لكن الخطأ الذي وقعت فيه واشنطن أنها لم تقدر دور رجال الدين والفلي في إيران حيث عاد الخميني في شباط إلى طهران واستقبل استقبالا مهيبا وشكل حكومة ثورية في 5 شباط برئاسة مهدي بزرغان, ونجاح هذه الثورة في إيران تعتبر نقطة تحول تاريخية في تاريخ العلاقات الدولية وفي سياسة ، إيران الخارجية

، حيث كانت سياسة إيران الخارجية تعتمد على العداء للعرب والحركات القومية في تلك الفترة والتقرب والصداقة من الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما من دول حلف الناتو .

لكن بقيام الثورة الإسلامية عملت السياسة الخارجية الإيرانية على العداء المطلق للولايات المتحدة وإسرائيل ، حيث أطلقت عدة شعارات معادية لأمريكا بقيام الثورة مثل شعار(الموت لأمريكا) وتسمية الشر لأمريكا وبريطانية وجنوب إفريقية .

بالإضافة إلى ذلك قامت حكومة الثورة بطرد السفير الإسرائيلي والدبلوماسيين الإسرائيليين واستقدام دبلوماسيين فلسطينيين من منظمة التحرير بدلاً من العلاقات مع إسرائيل . وقامت حكومة الثورة بالعمل - تقوية العلاقات مع الدول العربية والإسلامية .

وعلى الصعيد الداخلي سميت إيران الجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث صدر قرار بذلك واتخذت

تدابير ترمي إلى تصفية هيئات نظام الشاه وإقامة أسس النظام الجديد .

وعملت الولايات المتحدة بجميع الوسائل لإبقاء نفوذها في إيران ، لكن الموقف من الشاه في أمريكا

دفع الطلاب الإيرانيين إلى اعتبار موظفي السفارة الأمريكية في طهران رهائن حتى يتم تسليم الشاه لإيران وكانت عملية الاحتجاز هذه تحظى بتأييد تام من الخميني الذي وصفها بأنها ثورة ثانية أكبر من الأولى , فعملت الولايات المتحدة على وقف مشتريات النفط الإيرانية وعملت على إشراك حلفائها في حلف الناتو في ذلك ، بعد ذلك فكرت في العمل العسكري ضد إيران لتحرير الرهائن ، لكنها خشيت من التدخل السوفيتي إيران تقع على حدوده الجنوبية .

بالإضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة تعمل على حشد حلف إسلامي ضد الشيوعية في أفغانستان فخشيت في حال العمل العسكري ضد إيران من انهيار هذا الحلف وكذلك العملية التي فشلت بعد تحطم طائرتين في صحراء لوط على بعد 200 ميل من طهران .

وباندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عملت إيران على حشد جميع الوسائل والامكانات لخدمة الحرب حيث الثورة كانت ما تزال فتية . وخشي عليها من الانهيار في بدايتها ، وعمل الخميني على استدعاء الجنرالات القدامى للذود عن الأمة ضد العراق المدعوم من الغرب .

وحاولت أمريكا استغلال الحرب الناشئة للحوار مع السلطات الإيرانية وأعربت عن استعدادها لتجهيز الجيش الإيراني بالأسلحة لقاء حل مشكلة الرهائن لكن إيران رفضت ذلك .

وتم بعد ذلك إطلاق سراح الرهائن في كانون الثاني 1981 بوساطة جزائرية وتم الاتفاق على إعادة العلاقات الاقتصادية والمالية إلى ما كانت عليه قبل تشرين الثاني 1979 ، ووافقت إيران على دفع ديون الشام من ودائعها التي رفع الحجر عنها في أمريكا ولم يتسنى لإيران تسليم الشاه الذي سافر إلى مصر وتوفي هناك في تموز 1980 .

وعملت الولايات المتحدة على دعم الطرفين العراقي والإيراني بالسلاح وإطالة أمد الحرب ليكون الوضع انتحار مطول للطرفين دون معنى لاستنزافهما .

وذكرنا فيما سبق أن سياسة إيران خلال الحرب كانت تقوم على حشد جميع الامكانيات العسكرية لخدمة الحرب ، فبالإضافة إلى استدعاء الضباط السابقين من السجون عملت على جلب الأسلحة من أي مصدر وبكافة الوسائل لحماية الثورة الفتية .

بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية وإصدار قرار لوقف إطلاق النار من مجلس الأمن رقم 598

استمرار الحرب ثمانية سنوات خرج البلدان منهكان من الحرب.

كما أن إيران لم تحضر مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الكويت عام 1987 أثناء فترة الحرب . من عزلة إيران عربيا وإسلاميا ودوليا ، وفي 7 آذار 1989 قطعت العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ومصر.

وبدأت الآن سياسة إيران الخارجية على مبدأ يرتكز على تفجير طاقات بلدان العالم الثالث ، كما ان كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وجنوب إفريقية ((الشيطان الأكبر)) ، كما أن الإمام الخميني لم يكن جيدا بأمور السياسة الدولية وجاءت وفاة الإمام الخميني في الثالث من حزيران 1989 لتزيد من مشكلة إيران الداخلية والدولية .

وانتخب علي خامنئي رئيسا للجمهورية وحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيسا لمجلس الشورى , بعد أن عين علي خامنئي خلفا للإمام الخميني مرشدا للجمهورية وهاشمي رفسنجاني رئيسا للجمهورية

تموز 1989 فكانت المسؤوليات الملقاة على عاتقه كبيرة جدا .

وأعطي هاشمي رفسنجاني صلاحيات واسعة بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء وركز على أهمية وزارة الخارجية لامتلاك دبلوماسية نشطة. ولعب دورا مهما في تغيير السياسة الخارجية لإيران وتخلى عن

شعارات الثورة ، وأعطي للجمهورية الإسلامية بعدا حضاريا ودنيويا وأعلن أن الشعارات الثورية تكفي لبلوغ الأهداف .

ووضح أن الأمة تحتاج إلى الضرورات الوجدانية والوجودية الروحية والمادية ، وإذا كانت الثورة قدمت مشروعها السياسي على مشروعها التنموي الحضاري فحري بها بعد الحرب أن تقدم مشروعها والاقتصادي ولو جاء على حساب بعض الأهداف الثورية قبل أن تقع خسارة الثورة ككل ، أي غض النظر عن إيران الثورة لصالح إيران الدولة .

وتبنت إيران في عهد رفسنجاني سياسة مغايرة للسياسة الايرانية في مرحلة الثورة و خاصة بعد المتغيرات الدولية التي من أبرزها تفكك الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة في السياسة الدولية ونشوء حرب الخليج الثانية .

فحاولت ايران الاستفادة من الوضع الحاصل وعملت على كسر العزلة المفروضة عليها وفك الحصار الاقتصادي المفروض حولها وخاصة بعد توقف دعم العرب السياسي لإيران أثناء الحرب العراقية وانخفاض مستوى الصادرات التجارية الايرانية إلى سوريا حيث ان سوريا تعد الداعم الأهم في المنطقة فيجب الحفاظ على العلاقات الوثيقة معها .

وعمل رفسنجاني على تقوية العلاقات مع سوريا واعتبرها علاقات استراتيجية وعملت ايران على مساعدة سوريا في كسر العزلة المفروضة على ايران .

وفيما يتعلق بسياسة إيران اتجاه الولايات المتحدة رفضت ايران مبدأ التدخل الأمريكي في أي بقعة وخاصة الخليج العربي والتأكيد على أمن منطقة الخليج وأن تتولى أمنه الدول المطلة عليه.

و عملت الولايات المتحدة على التصعيد ضد ايران وعزلها تكنولوجيا لأن ايران تنادي بالإيديولوجية - الاسلامية التي هي الضد مع الحضارة الغربية .

كذلك عمل الرئيس هاشمي رفسنجاني على تقوية العلاقات مع الدول العربية والإسلامية وخاصة كما ذكرنا سابقا فعمل على التنسيق مع سوريا فيما يتعلق بلبنان والمقاومة الفلسطينية والصراع مع اسرائيل .

بالإضافة إلى ذلك عملت ايران في هذه المرحلة على نشر الثقافة الفارسية ودعمت المهتمين باللغة الفارسية والثقافة الايرانية مثلما كافات المتفوقين باللغة الفارسية في القاهرة عام 1993 م وأقامت لمدرسي اللغة الفارسية مركزها طهران واستقبلت الوفود وأقامت الاتفاقيات .

ولخصت مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الفترة من قبل الدكتور علي أكبر ولايتي كما يلي:

1- اعتماد مبدأ لا شرقية ولا غربية والاستقلال التام وعدم الخضوع لأحد وأن هناك فرصة لجميع شعوب العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي .

2- التمسك بالإسلام والصحوة الإسلامية في العالم .

3- وذكر أن الأمة الإسلامية تتعرض لمؤامرات وقد تغيرت التكتلات السابقة وضرب مثالا على ذلك في تلك الفترة وهو التطورات في البوسنة والهرسك وقمع المسلمين وضرورة دعم المسلمين ودور إيران في ذلك كذلك التطورات بين أرمينيا وأذربيجان ورفض إيران لأي تغيير جيوسياسي في المنطقة .

4- دون أن ينسى القضيتين الفلسطينية واللبنانية ودعم الشعبين .

وكما ذكرنا سابقا نظرت إيران إلى قضية أمن الخليج بالنظرة السلبية للقوات الأجنبية الموجودة المنطقة ، وأنها قوات احتلال وأنها سبب المشاكل في المنطقة .

1. الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بإيران في سنوات الحرب وتدمير البنى التحتية الصناعية .

2. ظهور عدد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ولدتها الحرب .

3. تعديل الدستور عام ١٩٨٩ بحيث تم تعزيز سلطات الرئيس رفسنجاني .

4. انهيار الاتحاد السوفييتي ومثله الكونية بعيدة المدى .

- كان لذلك تأثير على سياسة إيران الخارجية والثورة وشعاراتها ساهمت في عزلة إيران الدولية ، نتيجة هذه الأوضاع قبل رفسنجاني على مضض هذه الوقائع ، فحسن الأوضاع الداخلية وركز على الإنفراج الدولي وحسن الجوار.

- في مقابل هذه الخلفية وجه خاتمي سياسته الخارجية نحو الانفراج وبناء الثقة والتنمية الشاملة منذ العـام ١٩٩٧ م ، وقد تنبه إلى مشكلتين أساسيتين في علاقات إيران الخارجية :

1- تتجلى بكون تعامل إيران مع العالم الخارجي كان مثقلاً بالتوترات والاستمرار على هذا النحو كان سيضر بها .

2- تتمثل في أن أجزاء من المسؤولية في هذا التوتر تقع على عاتق الدبلوماسية الإيرانية وهو أمر يجب التخلص منه .

- وهكذا بدأت إيران في سياستها الخارجية السعي لإزالة سوء الفهم القديم ، وبذلت في الوقت حينه الجهود لإنهاء أي نوع من النزاع والصراع الدوليين ، فبدأت التركيز على الحقائق المسيطرة على المستوى الدولي من أجل حفظ أمنها وكانت نقطة الانعطاف في سياسة إيران الخارجية هي إعلان فكرة ((حوار الحضارات)) هذه الفكرة التي طرحها خاتمي كبديل لنظرية صموئيل هانتغتون ((صدام الحضارات)) وكان هذا الطرح بمثابة الرد على الدعاية التي تم ترويجها في الغرب بان إيران لم تكن تسعى للتوتر مع جيرانها أو العالم الخارجي .

>كذلك عمل الإصلاحيون في الدعوة لفتح باب الحوار مع الولايات المتحدة وكان ذلك أمراً استثنائي غير مألوف أن يدعو رئيس إيراني إلى فتح باب الحوار مع الشعب الأمريكي كما فعل خاتمي في أول مقابلة صحفية ، شبكة ((السي إن إن)) العالمية منتقدا احتجاز الرهائن الأمريكيين وشعار . ((الموت لأمريكا)) ومعتبراً ان الأم الأميركية هي أمة عظيمة .

- وفي الواقع تعد هذه الخطوة التي قام بها الرئيس خاتمي أمرأ ذا دلالات كبيرة فيما يتعلق بالسياسية الخارجية الإيرانية حيث أنها أدت إلى كسر الحاجز الجليدي بين طهران و واشنطن باعتبار لذلك يعد من المحرمات ، بل كان مجرد الحديث عن احتمال فتح باب الحوار مع واشنطن هو بمثابة الخيانة العظمى .

- ولم تخف الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة تأييدها حركة الإصلاح في إيران وذلك من خلال التمييز بـه (منتخبين) أي الإصلاحيين و (معينين) أي المحافظين ، وذلك في محاولة أمريكية لتعديل السياسة الإيرانيـة للتوصل إلى تسويات حول قضايا كثيرة مع إيران .

- وبالرغم من شعار ((الشيطان الأكبر)) الذي يقي مرفوعاً إلا أن قنوات الاتصال الخفية مع أميركة الرياضية

والثقافية والإنسانية بقيت مفتوحة حتى قبل وصول الإصلاحيين .

ومنذ وصول الاصلاحيين إلى السلطة حرصت إيران على تجنب الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة ، وقد زاد هذا الحرص منذ أحداث أيلول ٢٠٠١ .

- فبعد هذه الاحداث برز اتجاه إلى أنه على إيران ألا تفوت هذه الفرصة الذهبية للحوار مع الولايات المتحدة أفغانستان ، ومثال على ذلك أيدت إيران تغيير نظام طالبان في أفغانستان , حيث أن قيام أي حكومة في أفغانستان أفسد لإيران من حكومة طالبان ، ذلك بسبب عداء طالبان البالغ لإيران وتقتيلهم ، وتجارة المخدرات وجعل إيران منطقة عبور لهذه التجارة .

وإن كان تأييد إيران لهذه الحرب بشكل ضمني وفي العلن معارضة وتندد بهذه الحرب لكن أي حكومة تقوم في هذا البلد أفضل لإيران من هذه الحكومة .

واستغلت إيران حرب الولايات المتحدة على أفغانستان ، لإلغاء اتفاق آل جور تشيرنوميزدين السابق الذي تتعهد بموجبه روسيا بالتوقف عن إمداد إيران بالتكنولوجيا النووية والأسلحة المتطورة . وهو ما تحقق بالفعل في زيارة علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني إلى موسكو ، حيث وافقت روسيا على تسليم إيران أول مفاعل نووي للأغراض السلمية وتم توقيع اتفاق عسكري بين البلدين .

وشاركت إيران في مؤتمر بون لتشكيل حكومة ما بعد طالبان وساهمت في إنجاح المؤتمر من خلال نفوذها على بعض الجماعات في أفغانستان وقدمت بعض الدعم لإعادة إعمار أفغانستان .

- أما فيما يتعلق بموقف إيران من الصراع العربي الإسرائيلي فإن إسرائيل هي سبب عداء إيران للغرب وللولايات المتحدة بشكل خاص وذلك بسبب طبيعة العلاقة الامريكية _ الإسرائيلية .

وأمريكا أتهمت إيران بعرقلة عملية السلام ، كما أن إيران راهنت على الانتفاضة كخيار استراتيجي لمقاومة الاحتلال ، ودعمت دول المواجهة ، وإيران تدعم المقاومة اللبنانية منذ اجتياح إسرائيل للبنان منذ ١٩٨٢ .

وقد حافظت إيران على استمرار دعمها للبنان وحرصت على توثيق تحالفها مع سورية ، وقد أصبح دعم إيران للبنان وعلاقتها مع سورية من أبرز النقاط المتبقية من الخلاف الإيراني مع إسرائيل .

- وفيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق وموقف إيران منها فقد بدت إيران غير مبالية بمصير النظام وفي الوقت نفسه شديد القلق من أي تعدد امريكي جديد على حدودها حيث أن إيران بعد أحداث أيلول عملت على اعتماد استراتيجية الحد من الخسائر إذا لم يكن بمقدورها تحقيق المكاسب من خلال العمل على عرقلة قيام ديكتاتورية موالية للأمريكيين في العراق , والعمل على إمكان وجود قوي حليفة في النظام المقبل في العراق . لكنها خشيت من الخطط الأمريكية المستقبلية , ومن احتمالات تقسيم العراق واستهداف إيران في مستقبل تحت قناع نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتغيير أنظمة المنطقة والأزمات الإنسانية والاقتصادية مما دفع بعض المسؤولين الإيرانيين إلى تهديد الولايات المتحدة كما فعل مرشد الثورة الإسلامية وتذكيره بدور إيران المحوري .

- وعمدت إيران مثل باقي دول الجوار العراقي إلى جانب تطبيق قرارات الامم المتحدة ودعت العراق إلـى القبول بقرار مجلس الأمن ١٤٤١ وتنفيذه ونزع الذرائع من يد واشنطن .

كما دعت في الوقت نفسه إلى منح المفتشين الدوليين الوقت الكافي لإنجاز مهمته بحثا عن الشامل المزعومة . لكن ذلك لم يمنع واشنطن من تنفيذ عدوانها وغزو العراق فحاولت إيران قدر الإمكان الاستفادة مـن الظروف المتاحة أمامها من خلال التقليل من تأثيرات الحرب عليها .

كما أن إيران في هذه الفترة تمسكت ببرنامجها النووي للأغراض السلمية وعملت على تطويره ، كما طـورت أسلحتها وأنظمتها الدفاعية كصواريخ شهاب الإيرانية وإجراء التجارب على الجيل الرابع منها .

- وتعرضت إيران في هذه الفترة إلى كوارث طبيعية مثل الزلزال الذي ضرب منطقة بحر قزوين من إيران فكانت هذه فرصة لفتح الحوار مع الغرب حيث قدمت الكثير من الدول المساعدات الاقتصادية والإنسانية لإيران بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية فقبلت إيران هذه المساعدات شاكرة ، لكنها أعلنت أنها ستقبل المساعدات مـن أي دولة في العالم باستثناء إسرائيل . أي أن إيران تستبعد دوما أي إشارة إلى أي تقارب مع إسرائيل .

السياسة الخارجية الإيرانية في عهد أحمدي نجاد :

وصل أحمدي نجاد إلى الرئاسة الإيرانية في عام ٢٠٠٥ م في ظل ظروف صعبة تمر فيها المنطقة وإيـران بشكل خاص ، فأفغانستان خاضعة للاحتلال أمريكي وقوات حلف الناتو ، والعراق واقع تحت الاحتلال أمريكي والخطر محدق من تقسيم العراق وآتون الحرب الطائفية ، والعمليات العسكرية العدوانية.

للاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية ، والوضع اللبناني والمشاكل الناتجة عن اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان ومشاكل لبنان الداخلية ولاحقا العدوان الإسرائيلي على لبنان وخروج مهزوماً وانتصار المقاومة في لبنان .

كل ذلك وضع المنطقة على شفا حفرة من النار ، كذلك سعي واشنطن لتطبيق مشروع الشرق الأوسط وتطبيق النظام العالمي الجديد وانعكاسات ذلك على المنطقة .

لكن يمكن اعتبار إيران المستفيد الوحيد من دول المنطقة من الحرب على العراق بغض النظر عن إسرائيل ، فإيران تخلصت من عدو كبير لثورتها في العراق وهو النظام العراقي إضافة إلى ذلك كان هذا النظام مجاهدي خلق المعارضين لإيران .

وإيران أجبرت الولايات المتحدة على الاعتراف بدورها في العراق ، بعد قيام مخابراتها من تهدئة الأوضاع في المناطق الشيعية من العراق ، رغم الاتهامات المطلقة من واشنطن والحكومة العراقية ضد سورية وإيران بالتدخل بالوضع الداخلي العراقي .

والرئيس أحمدي نجاد منذ توليه السلطة أعتمد سياسة المواجهة الإعلامية والتصريحات النارية ضد اسرائيل وهدد كل من يفكر بتوجيه أي ضربة لإيران أو تهديد الأمن القومي الإيراني في إشارة إلى اسرائيل .

وعمل الرئيس نجاد على زيادة القوة العسكرية الإيرانية والتشديد على إبراز القوة العسكرية الإيرانية خلال عمليات استعراض القوة التي قام بها في المناورات العسكرية المختلفة ، مثل المناورات البحرية وإطلاق صواريخ مائية ، وتطوير طائرات تجسسية من دون طيار ، وأخيرا مناورة الرسول الأعظم التي فيها الصواريخ الإيرانية .

كل ذلك كان بمثابة رسائل تحذير ضد كل من يفكر بمهاجمة إيران أو التفكير بعمل عسكري ضدها فهذه المناورات كانت أيضا سياسية لتبين قوة إيران ودورها الإقليمي المركزي ولإجبار بعض الدول على حوار معها وعدم التحضير لأي شيء في المنطقة دون إشراك إيران في ذلك .

خاتمة :

يمكن القول إن سياسية إيران منذ الثورة الإسلامية اتسمت بالقوة وعدم الرضوخ لآراء ومواقف الدول الأخرى وخاصة الدول الغربية ، وإن كانت سياسة إيران تميل للاعتدال في بعض الأحيان بسبب الظروف الداخلية الإيرانية ، أو بسبب الظروف التي تمر بها المنطقة والتي مررنا على ذكرها مثل أحداث أفغانستان والحرب الطائفية في العراق ، وأزمة لبنان ، والأزمات في فلسطين .

لكن كل ذلك لم يمنع من إعادة الحذر والقلق إلى السياسة الإيرانيين وصانعي القرار فيها والعمل على سياسة المواجهة الإعلامية وعرض العضلات كما ذكرنا في ظل فترة الرئيس أحمدي نجاد .